وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة 1990- 2010

رسالة قدَمها

صادق عباس راهي الحسناوي

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ المساعد

الدكتور مناضل عباس حسين الجواري

1434 هـ

2013م

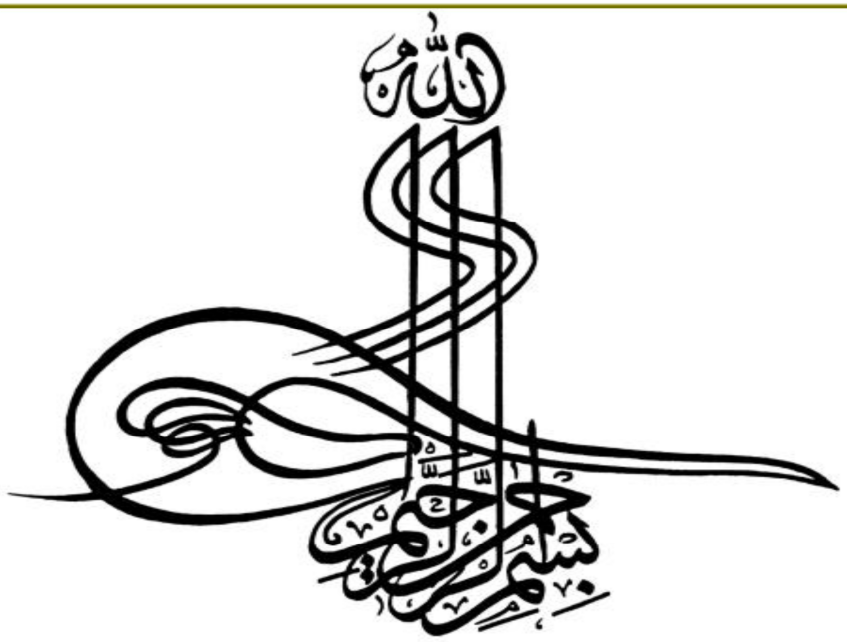

قَـالُوا سُـبْحَانَكَ لا عِلْـمَ لَنَـا إِلا مَـا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيم

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة الآية (32)

الاهداء

الى خاتم الانبياء والمرسلين محمد (صلى الله عليه وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين)

الى ..الدكتور حسين محسن خنجر (رحمه الله)

اخي المرحوم سعد عبود سعيد

والدي ووالدتي اطال الله اعمارهما

اخوتي واخواتي

اهدي ثمرة جهدي

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه واله الطيبين الطاهرين وبعد...

أتقدم بخالص الشكر والامتنان والعرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور مناضل عباس الجواري لما بذله من جهود كبيرة وتوجيه علمي مميز أسهم في إتمام هذه الرسالة. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور علاء فرحان طالب عميد كلية الإدارة والاقتصاد والأستاذ الدكتور محسن عبد الله الراجحي رئيس قسم الاقتصاد والأستاذ المساعد الدكتور مهدي سهر الجبوري معاون العميد للشؤون العلمية والأستاذ المساعد الدكتور عباس كاظم الدعمي معاون العميد للشؤون الإدارية الذين لم ينقطع سؤالهم عني وتقديم النصح والمتابعة.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات علمية سديدة لإغناء هذه الرسالة.

وكما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الذين نهلت من علمهم واخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور هاشم الشمري والأستاذ الدكتور كاظم احمد البطاط والأستاذ الدكتور عواد كاظم الخالدي والأستاذ المساعد الدكتور صفاء عبد الجبار والأستاذ المساعد الدكتور عياد محمد علي وجميع أساتذة قسم الاقتصاد.

ولا أنسى ان أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور احمد الحسيني والأستاذ الدكتور عبد الحسين الغالبي والأستاذ المساعد الدكتور عامر عمران المعموري والأستاذ المساعد الدكتور كاظم الاعرجي والأستاذ المساعد الدكتور رحيم الشرع الذين لم يبخلوا عليَّ بالمعلومات والملاحظات القيمة.

وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى إخوتي وزملائي طلبة الدراسات العليا (خضير الوائلي وواثق الموسوي) وكذلك إلى جميع إخوتي وزملائي أساتذة وموظفي كلية العلوم الاسلامية وكلية الادارة والاقتصاد. وكما أتقدم بالشكر إلى اخي وصديقي ايهاب اللامي وأتقدم بالشكر والاعتذار إلى جميع من علمني ولو حرفا واحداً والذين لم تذكرهم هذه السطور والى جميع من مد لي يد العون والمساعدة والسؤال عني والدعم ولو بكلمة فجزاهم الله خير الجزاء.

الباحث

المستخلص :

شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد عقود من الجهد التنموي الوطني والدولي لانتشال البلدان النامية من الفقر والتخلف ، أنتجت أوضاعا اقتصادية واجتماعية وسياسية شكلت عقبات كبيرة واجهت وما تزال تواجه عملية التنمية بمفهومها الواسع في تلك البلدان.

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها ان بناء مجتمع تتوافر فيه تنمية شاملة عالية المستوى يتميز افرادها باتساع نطاق خياراتهم الاقتصادية والإنسانية يتحقق عن طريق تمكين القدرات البشرية وتقويض الممارسات التي من شانها إن تؤدي إلى الحرمان البشري .

تضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول اذ تناول الفصل الأول مفهوم التنمية البشرية من بديهية ان الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها ، وان النمو الاقتصادي لا يمثل هدفا بحد ذاته بل وسيلة لتحسين حياة الإنسان فضلا عن زيادة الفرص في التعليم والتدريب والرعاية الصحية يحتويها دليل تركيبي يقيس مدى اتساع الخيارات الاقتصادية والإنسانية لبلدان العالم في مجالات متسعة في تحديد مفهوم التنمية البشرية أو بلورة مضمونه عبر مسارات متعاقبة تنوعت مع الزمن واختلاف الإيديولوجيات ، وتركز على استدامة النتائج الايجابية والحد من الممارسات التي تؤدي إلى افقار البشر والعمل على تعزيز مبادئ الكرامة والأمن والمساواة والحرية والاستدامة البيئية في ظل التركيز على العلاقات المتبادلة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والذي تلعب فيه الحكومات دورا أساسيا مهما بوضع السياسات اللازمة التي تتمحور في توفير التمويل اللازم للإنفاق على تهيئة البنى الأساسية المادية والبشرية والاجتماعية اللازمة لبناء قاعدة بعيدة المدى في التنمية الشاملة .

وفي إطار ذلك تم النظر في الفصل الثاني إلى واقع التنمية البشرية في العراق عن طريق اتجاهات النمو الاقتصادي ومدخلات مؤشري الصحة والتعليم والوضع البيئي وتنوع الفقر ، فضلا عن باقي مسارات التنمية البشرية والتي أظهرها الباحث في شكل تحديات مثلت محاور استقطاب لجملة من المعوقات الرئيسية لتحقيق مستوى متقدم من التنمية البشرية ، وقد تم الاستعانة في الفصل الثالث بالعلاقة الديناميكية الموجودة بين متغيرات الدراسة وباستعمال الأسلوب الكمي التحليلي عن طريق معادلة الانحدار الخطي المتعدد ، وذلك لتقدم هذه الدراسة العون في إمكانية توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى التنمية البشرية في العراق .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية القرانية	أ
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات .	هـ - ز
قائمة الجداول .	ح – ط
المقدمة .	6-1
مشكلة الدراسة .	1
اهمية الدراسة	2
اهداف الدراسة	2
فرضية الدراسة .	2
منهجية الدراسة	2
هيكلية الدراسة .	3
حدود الدراسة .	3
الاستعراض المرجعي .	6-3
1- الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية البشرية.	58-7
1-1- التنمية البشرية : المفهوم والتطور .	14 -8
1-1-1- مفهوم التنمية البشرية .	11-8
1-1-2- تطور مفهوم التنمية البشرية.	14-12
1-2- مسارات التنمية البشرية .	28-14
1-2-1- التنمية البشرية المستدامة .	17-14
1-2-2- الأمن الإنساني .	20-17
1-2-3- تغير المناخ .	23-21
1-2-4- الأهداف الإنمائية للألفية .	27-23
1-2-5- الانتقادات الموجهة إلى مفهوم التنمية البشرية .	28-27
1-3- الاتجاهات الحديثة لقياس التنمية البشرية .	46-29
1-3-1- دليل التنمية البشرية ومؤشراته .	35-29

1-3-2- دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة .	39-35
1-3-3- دليل الفوارق بين الجنسين .	44-39
1-3-4- العلاقة بين دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل اللامساواة ودليل الفوارق بين الجنسين ودليل التنمية البشرية .	44
1-3-5- الانتقادات الموجهة إلى دليل التنمية البشرية .	46-45
1-4- الفقر من منظور التنمية البشرية .	56-47
1-4-1- المفهوم التقليدي للفقر .	49-46
1-4-2- الفقر البشري .	52-49
1-4-3- الفقر المتعدد الأبعاد .	56-52
1 - 5 الحكومات والتنمية البشرية	59-57
2- الفصل الثاني : التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2010) .	126-60
2-1- اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2010)	74-61
2-1-1- المرحلة الأولى : للمدة (1990-1995) .	66-62
2-1-2- المرحلة الثانية : للمدة (1996-2002) .	69-66
2-1-3- المرحلة الثالثة : للمدة (2003-2010) .	74-69
2-2- اتجاهات نمو المؤشرات الصحية والتعليمية في العراق للمدة(1990-2010)	96-75
2-2-1- اتجاهات نمو المؤشرات الصحية في العراق للمدة 1990-2010.	86-75
2-2-2- اتجاهات نمو المؤشرات التعليمية في العراق للمدة 1990-2010.	96-86
2-3- الوضع البيئي في العراق للمدة (1990-2010)	102-97
2-3-1- مصادر تلوث عناصر البيئة في العراق .	102-97
2-4- الفقر في العراق للمدة (1990-2010)	117-103
2-4-1- الفقر التقليدي في العراق للمدة (1990-2010) .	108-103
2-4-2- الفقر البشري في العراق للمدة (1990-2010) .	114-109
2-4-3- الفقر المتعدد الأبعاد في العراق .	117-114
2-5- ابرز تحديات التنمية البشرية في العراق .	126-118
2-5-1- الفشل التنموي .	119-118
2-5-2- التحررمن الخوف (الأمن الشخصي) .	121-119
2-5-3- عسكرة الاقتصاد (الإنفاق العسكري) .	123-121

2-5-4- الفساد الاداري والمالي .	126-124
3- الفصل الثالث : قياس مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2010)	145-127
3-1- بناء الانموذج القياسي .	135-128
3-1-1 توصيف الأنموذج	129-128
3-1-2 تهيئة البيانات	133-130
3-1-3 تقدير الانموذج	133
3-1-4 اختبارات الانموذج	135-133
3-2- تقدير مسارات التنمية البشرية وتحليلها في الأنموذج القياسي.	145-136
الاستنتاجات والتوصيات	149-146
المصادر	156 – 150
الملاحق	166 – 157

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1)	تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1988=100) في العراق للمرحلة (1990-1995) .	64
(2)	تطور نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (1988=100) في العراق للمرحلة (1990-1995) .	65
(3)	برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء للمرحلة (1997-2000) .	67
(4)	تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق للمرحلة (1996-2002).	68
(5)	تطور معدلات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في العراق للمرحلة (1996-2002).	69
(6)	تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق للمرحلة (2003-2010) .	72
(7)	تطور معدلات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في العراق للمرحلة (2003-2010) .	73
(8)	تطور مؤشرات الخدمات الصحية في العراق للمرحلة (1990-2010) .	79
(9)	تطور مستويات الخدمات الصحية إلى عدد السكان لكل طبيب في العراق للمرحلة (1990-2010) .	80
(10)	معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون خمس سنوات في العراق لسنوات مختلفة .	83
(11)	تطور النفقات الصحية في العراق للمرحلة (1990-2010) .	84
(12)	تطور مؤشرات القيد الإجمالي للمراحل التعليمية في العراق للمرحلة (1990-2010) .	89
(13)	تطور أعداد المدارس والمدرسين لمختلف المراحل الدراسية في العراق للمرحلة (1990-2010) .	92
(14)	تطور أعداد الطلبة لكل مدرسة ومدرس في العراق للمرحلة (1990-2010) .	93
(15)	تطور النفقات التعليمية في العراق للمرحلة (1990-2010) .	96
(16)	معدلات المياه المأمونة والصرف الصحي المتوفرة للسكان في العراق لسنوات مختارة .	101
(17)	التوزيع النسبي لأعداد الأسر في العراق حسب مستويات الدخل للسنوات (1988و1993) .	104
(18)	نسبة مساهمة الرواتب والأجور في تكوين الدخل الشهري للأسرة العراقية.	105

(19)	معامل جيني في العراق لسنوات مختارة	108
(20)	الدراسات التي أجريت عن التغذية في العراق للمرحلة (1990-2010) .	110
(21)	تطور معدلات عدد الطلبة الملحقين بالدراسة في الصف الأول ويصلون الى الصف الخامس الابتدائي في العراق .	112
(22)	مؤشرات التنمية البشرية في العراق بموجب دليل التنمية البشرية لسنوات مختارة .	113
(23)	معدلات الفقر البشري في العراق بدلالة التنمية البشرية لسنوات مختلفة .	114
(24)	توزيع الأسر حسب مستوى المعيشة في العراق (التصنيف الثلاثي) .	115
(25)	توزيع الأسر حسب مستوى المعيشة في العراق (التصنيف الخماسي) .	117
(26)	الأهمية النسبية للإنفاق العسكري حسب الميادين الثلاثة (الصحة – التعليم – الدفاع) بالاسعار الجارية للمدة (1990-2010)	123
(27)	دليل التنمية البشرية في العراق للسنوات (2008-2009-2010)	131
(28)	إعداد البيانات الخاصة بمستوى التنمية البشرية ووفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات	132
(29)	نتائج اختبار الانموذج القياسي	136
(30)	مخصصات شبكة الحماية الاجتماعية في العراق للمدة 2006-2010	140
(31)	اختبار كلاين	144

المقدمة :

لقد ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة بديلاً عن المفهوم التقليدي للتنمية الذي ساد في عقود التنمية الخمسة التي ابتدأت منذ العقد الخامس من القرن الماضي بعدما أصبح من الصعوبة تفسير التنمية ضمن المفهوم الاقتصادي وحده مع ترك الاعتبارات غير الاقتصادية أو تجاهلها ، ذلك لان القوى الاقتصادية هي ليست قوى طبيعية أو جهازاً أو نظاماً آلياً وإنما هي جزء من إطار متكامل مكون من عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية عدة تؤثر وتتأثر به .

وتأسيسا على ما سبق كانت نقطة الانطلاق الأولى لنظرية التنمية البشرية هي الانتقال من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي كمعيار شبه منفرد للتقدم إلى ان يكون هذا النمو احد أبعاد عملية التنمية البشرية المستدامة عن طريق بلورة إطار كلي تتكامل فيه الجوانب الاقتصادية والمالية مع الهيكل الاجتماعي والبشري لإعطاء رؤية جديدة للتنمية من خلال التقارير السنوية للتنمية البشرية والتي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام (1990) لتحدث انتقالات مهمة في مفهوم التنمية وبشكل مستمر ، لتتجاوز مفهوم مستوى المعيشة بمعناه المحدود إلى مفهوم نوعية الحياة والذي يتجاوز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي ظل الفكر التنموي يركز عليها ليشمل أبعادا أساسية ومؤسسية لفتت الأنظار إلى تقصير الجهود التنموية عن النهوض بأوضاع البشر بعدما أصبح العالم يعاني من مظاهر قاسية من الحرمان والقهر وظهور مشاكل كثيرة جديدة وقديمة على حد سواء من بينها الفقر المزمن والعجز عن الوفاء بالاحتياجات الأولية وحدوث مجاعات وانتهاك الحريات الأساسية والسياسية وتفاقم الأخطار التي تهدد البيئة واستدامة الحياة العامة في مشاهد تجسدت في صور مختلفة في البلدان الفقيرة .

اولا: مشكلة الدراسة

لقد شهد العراق في العقود الماضية تغيرات عميقة لعبت فيها الأوضاع الاقتصادية والحروب دورا كبيرا في تدهور المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي للفرد والأسرة , فلم يعد الحديث عن مستقبل التنمية البشرية في العراق مسالة تجريدية أو ترفيهية وإنما يقتضي من متخذي القرار حول المستقبل الاقتصادي والاجتماعي ضرورة التعرف على الامكانات الهادفة إلى مستويات مرضية في التنمية البشرية المؤدية إلى معدلات متسارعة في النمو والتنمية الاقتصادية وتوسيع فرص الاختيار أمام افراد المجتمع العراقي.وعلى الرغم من وجود عدد من المقومات الرئيسية للتنمية البشرية في العراق متمثلة بالموارد الطبيعية والبشرية والمالية إلا ان هناك تدهوراً واضحاً في مستوياتها ، ورغم التغيير الذي شهده العراق بعد السنوات التي أعقبت عام (2003) إلا أنها لم ترقى الى مستوى الطموح وما هو متوفر من مقومات التنمية .

ثانيا: أهمية الدراسة

يكتسب البحث أهميته بدراسة عميقة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العراق عن طريق مسارات التنمية البشرية الشاملة التي تمثل نقطة البدء والانطلاق الأساسية في التخطيط الواقعي لرسم أي سياسة تنموية وفي مختلف قطاعات الدولة , الأمر الذي يعزز من مستوى التنمية البشرية , اذ إن تحليل مساراتها المتعددة يعمل على تطوير القدرات البشرية ورفع كفائتها داخل البلد.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة 1990-2010 واستخلاص النتائج المستقبلية لها من اجل توجيه السياسات الهادفة لتحسين مستوى الاداء البشري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

رابعا: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (إن بناء مجتمع تتوافر فيه تنمية شاملة عالية المستوى يتميز افرادها باتساع نطاق خياراتهم الاقتصادية والإنسانية يتحقق عن طريق تمكين القدرات البشرية وتقويض الممارسات التي من شانها ان تؤدي إلى الحرمان البشري) .

خامسا: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهجين الاستقرائي لعرض مفهوم التنمية البشرية ومساراتها وعلاقتها بمسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمنهج الاستنباطي لغرض تحليل واقع التنمية البشرية في العراق ، وكذلك تم استعمال التحليل الكمي باعتماد أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في استخلاص النتائج .

سادسا: هيكلية الدراسة

للاحاطة العلمية بالدراسة وتحقيقا لهدفها واثباتا للفرضية فقد تم تقسيم الدراسة الى الفصول الاتية:

- **الفصل الأول :** تم تخصيصه للإطار النظري ولاسيما فيما يتعلق بمفهوم التنمية البشرية وتطورها ودليله وتفرعاتها وكذلك تناول مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية وقياسه وتحديد دليله ودور الحكومات في التنمية البشرية .
- **الفصل الثاني :** فقد ألقت الدراسة الضوء على تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق واتجاه مؤشرات التنمية البشرية الصحية والتعليمية والبيئية وتحليل الفقر في العراق ضمن

أشكاله الثلاثة (الفقر التقليدي ، والفقر البشري ، والفقر متعدد الأبعاد) فضلا عن ابرز تحديات التنمية البشرية في العراق .

- **الفصل الثالث :** وهو مخصص لدراسة الجانب العملي والتطبيقي للدراسة باستعمال التحليل القياسي أو الكمي, فكان الفصل مكون من محورين الاول بناء الانموذج القياسي، اما الاخر فقد تضمن تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمسارات التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2010).

سابعا: الحدود الزمانية والمكانية

تضمنت الدراسة مدة زمنية امدها 21 سنة (1990- 2010) لدراسة التنمية البشرية في العراق وتحليل مساراتها المختلفة.

ثامنا: الاستعراض المرجعي

إن تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام (1990) هي التي وضعت المسارات والمحددات للتنمية البشرية واستمرت بهذا النهج إلى الوقت الحاضر في سبيل مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق رسم إستراتيجيات تعمل على إيجاد مخرج ملائم لمواجهة تلك التحديات عن طريق الحد من الفقر والبطالة وتحقيق السلام وتعزيز الأمن والاستقرار الإنساني واستدامة البيئة ، وتقديم المساعدة في إعداد التقارير الوطنية والإقليمية بعدما أخذ موضوع التنمية البشرية حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين في جميع الدول ، إلا أنه لم يلق في العراق الاهتمام المطلوب ما عدا بعض المحاولات البحثية وبعض الندوات .

1- (تقرير التنمية البشرية عام 1995)[1]

اصدر العراق أول تقرير وطني للتنمية البشرية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد تناول هذا التقرير الوضع الاستثنائي في العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية فضلا عن المدة التي تلت حرب عام (1990) وانعكاسات تلك الظروف على مسارات التنمية البشرية في العراق في تلك المدة .

[1] جمعية الاقتصاديين العراقيين , تقرير التنمية البشرية , بغداد ,1995

وفي عام (2000) بدأ فريق بحثي في هيأة التخطيط (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حاليا)الإعداد لتقرير وطني جديد للتنمية البشرية في العراق وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد أنجزت مسودة التقرير إلا انه لم يرى النور بسبب تحفظات مختلفة[1] .

3- وقد بادر بيت الحكمة في عام (2005) بعقد ندوة تحت عنوان (التنمية البشرية في العراق ؛ تداعيات الماضي وضرورات المستقبل) تطرقت إلى مراجعة أوضاع التنمية البشرية في العراق والفرص المضاعة في عقود من الزمن الماضي والتي أدت إلى تراجع المستوى النوعي والروحي والتأكيد على جعل تطلعات العراقيين في تحقيق تنمية بشرية مستدامة حقاً من الحقوق الأساسية للمواطن العراقي . وكانت من بين الدراسات :

3-1- **دراسة سالم توفيق النجفي**[2] (التنمية البشرية في العراق:قيود الماضي وسياسات المستقبل)مقدماً من خلالها تراجع أوضاع التنمية البشرية في العراق بعد الاحتلال إلى مستويات منخفضة , وان دراسات مستقبل التنمية البشرية تتطلب الوصول إلى توليفة لادوار كل من السوق والدولة والمجتمع المدني , إذ تتمكن هذه التوليفة من تحقيق الفرصة التي تعظم خدمات المجتمع العراقي من مكونات التنمية البشرية.

3-2- **دراسة هناء عبد الغفار السامرائي**[3] (مستلزمات النهوض بالتعليم كمدخل رئيسي للتنمية البشرية في العراق) أشارت إلى ان التوعية العامة بأنواعها لا تقع مسؤوليتها على الدولة فقط بل إن تفعيل قطاع التعليم في العراق الجديد هو من مهمة الأطراف الثلاثة (الدولة والقطاع الخاص ، والمجتمع المدني) على حد سواء ولا بد من مشاركة المجتمع المدني عن طريق الخدمات الاجتماعية والتطوعية في البرامج التعليمية التربوية مثل محو الأمية ودورات التثقيف والتوعية مع ضرورة التركيز على دور الشباب في التدريب .

3-3 - **دراسة كريم محمد مزة**[4] (الأمن الإنساني والتنمية البشرية الانسانية)والتي كانت تشير الىً أن أيَ تعريف للأمن الإنساني ينبغي أن يأخذ بالمتغيرات والمؤثرات التي تتمثل فيما إذا كان

---

[1] مهدي محسن العلاق ، قياس التنمية البشرية والمتطلبات من المؤشرات الإحصائية ، مجلة الحكمة ، بغداد, بيت الحكمة ، العدد 42 ، 2006.

[2] سالم توفيق النجفي ، التنمية البشرية في العراق : قيود الماضي وسياسات المستقبل ، مجلة الحكمة ،بغداد ، بيت الحكمة ، العدد 42 ، 2006.

[3] هناء السامرائي،مستلزمات النهوض بالتعليم كمدخل رئيسي للتنمية البشرية في العراق، مجلة الحكمة ،بغداد ، بيت الحكمة ، العدد 42 ،2006.

[4] كريم محمد حمزه , الأمن الإنساني والتنمية البشرية الإنسانية , مجلة الحكمة , بغداد , بيت الحكمة , العدد 42, السنة التاسعة ،2006.

المجتمع في حالة حرب أو كان موضوع الأمن مثيراً للجدل أو أن يأخذ التعريف بنظر الاعتبار الأبعاد الفردية والمجتمعية (المؤسسية) لمفهوم الأمن .

4- **دراسة إيمان كاظم الكريطي**[1] (التنمية البشرية في دول عربية مختارة)كانت دراسة تحليلية في الاقتصاد الأردني والمصري واليمني،وقد توصلت الباحثة إلى أن مؤشرات التنمية البشرية تظهر القصور في تأهيل القوى البشرية للمساهمة في العملية الانتاجية من حيث الاهتمام بالصحة والتعليم والتغذية والتدريب والتاهيل.

5- **دراسة آسيا كاظم فر□ان**[2] (العولمة وأثرها على التنميو البشرية المستدامة في الوطن العربي)والتي اتخذت من إشكالية العولمة وتأثيرها في مؤشرات التنمية البشرية ومتضمناتها كإطار دراسي واعتماد الوطن العربي لاظهار هذه الاثار. ومن الواضح أن هاتين الدراستين ابتعدتا عن دراسة التنمية البشرية في العراق بسبب النقص الكبير في البيانات المطلوبة بينما تتوفر بشكل سلاسل زمنية في التقارير الوطنية الإقليمية والدولية للبلدان الأخرى.

6- **(التقرير الوطني ل□ال التنمية البشرية 2008)**[3] صدر التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق في ظل الأوضاع الأمنية المتردية وهو ما جعل التقرير يحمل عنوان (التنمية البشرية وامن الإنسان) ليتمحور حول تحليل الإجابة على اثر النزاع وانعكاسه في بقاء الناس على قيد الحياة لتقييم أوضاعهم وتطلعاتهم إلى مستقبل أفضل تتسع فيه خياراتهم ، فضلا عن تمكين الناس من الصحة والتعليم في ظل تفاعل اثار المرحلة الانتقالية في السياسة والاقتصاد مع اثار الحرب والنزاع وقد تم توسيع الدليل ليشمل أمن الإنسان عن طريق محاولة بناء أدلة لإغراض هذا التقرير، مع رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

7- **دراسة محمد عربي ياسر الربيعي** [4] (أثر الإنفاق الصحي الحكومي في مستوى التنمية البشرية المستدامة في العراق) ، وقد توصل الباحث عن طريقها الى ضعف الإنفاق الصحي الحكومي بسبب الكيفية التي يتم من خلالها تخصيص الموارد داخل القطاع الصحي.

---

[1] إيمان عبد الكاظم الكريطي ، التنمية البشرية في دول عربية مختارة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، 2004.

[2] اسيا كاظم فرحان،العولمة وأثرها على التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،بحث مقدم إلى المؤتمر القطري الثاني لكلية الادارة والاقتصاد في جامعة الكوفة،2002.

[3] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008.

[4] محمد عربي ياسر الربيعي ، اثر الإنفاق الصحي الحكومي في التنمية البشرية المستدامة في العراق،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية (غير منشورة)،2010.

8- **دراسة احمد خليل الحسيني**[1] (التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة 1990-2000) شملت بحث الواقع التنموي لأهم مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة 1990-2000 عن طريق دراسة تحليلية لمؤشرات (التعليم – الصحة – التغذية – البيئة)، وقد توصل الباحث إلى أن هناك انخفاضاً في مستوى المؤشرات بسبب الحصار الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي تبعتها الحكومة آنذاك . وتمثل الدراسة الحالية امتدادا لتلك الدراسة ، إلا أنها اختلفت عنها في ظل المتغيرات التي عاشها العراق في المدة 1990-2010 واضافة متغيرات وعوامل جديدة اثرت في مسارات التنمية البشرية في العراق خلال المدة المذكورة وباستعمال التحليل الكمي لقياس اهم هذه العوامل وأثرها في مستوى التنمية البشرية في العراق.

[1] احمد خليل الحسيني،التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة 1990-2000،اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد بجامعة القادسية،2004.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية البشرية

1-1- التنمية البشرية : المفهوم والتطور .

2-1- مسارات التنمية البشرية .

3-1- الاتجاهات الحديثة لقياس التنمية البشرية .

4-1- الفقر من منظور التنمية البشرية .

5-1- الحكومات والتنمية البشرية .

(1-1) التنمية البشرية : المفهوم والتطور

كانت عقود التنمية في الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد اتخذت صورة سلسلة مترابطة الحلقات أظهرت أن مفهوم التنمية البشرية ارتبط أصلا بنظريات النمو الاقتصادي مما ادى الى تطور مضمونه مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد ، فلم يكن هذا البعد غائباً عن الفكر التنموي في بداياته .[1] إلا أن التعمق في مضمونه اكتسب ثقلاً متزايدا بعد أن أولاه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عناية جذبت الأنظار إلى هذا المدخل الذي يعكس المفهوم من ناحية كمية بالرقم الدليلي للتنمية البشرية والذي يضم توليفة من المتغيرات تعبر عن مدى التحسن في الظروف البشرية وتوسيع خيارات أفراد المجتمع بصفتهم غايات فضلاً عن كونهم موارد إنتاجية ، وعلى الرغم من السجال الفكري والاقتصادي حول مدى أهمية التنمية البشرية في مجالات النمو والتنمية الاقتصادية ، إلا انه قد ازداد اهتمام الفكر الاقتصادي العالمي المعاصر نحو التنمية البشرية المستدامة وبلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس لها ارتباطات بالمسالة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما تطلب فهماً جديداً وطروحات إستراتيجية معاصرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تتضمن قدراً من تدخل الدولة في ظل مقدرتها على إقامة البنى الأساسية للتنمية البشرية وإعطاء الأولوية للفقراء وتوسيع خياراتهم وفرصهم وتسهيل مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم .[2]

1-1-1- مفهوم التنمية البشرية

أطلق مفهوم التنمية البشرية في بداية تسعينيات القرن الماضي من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). وقد اجمع معظم علماء الإنسانيات والمفكرون على أنها تباشير للخروج من الأزمات المعاصرة والتمهيد لمسيرة معرفية حضارية تتسم بتغيرات المفاهيم وقصر المسافة بين العلم والتطبيق ومواقف جديدة من البيئة والتنمية تتسق فيها تلك العلوم بتطورها مع ازدياد معرفتنا بالحياة والطبيعة والبيئة والاهتمام في التنظير باللايقين واستعمال

---

[1] ابراهيم مراد الدعمة ، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، عمان ، دار الفكر ،2002 ، ص5.

[2] صباح بقجه جي ، تعقيب على دراسة قياس التنمية البشرية:مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون , ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1995, ص32.

النماذج المنطقية الكمية في الأقطار والأقاليم ، وليصبح المورد البشري والإبداع والعقل والتنظيم المجتمعي هي المحددات الحقيقية للتنمية والإنتاج بدلا من طغيان التركيز على النمو الاقتصادي الذي حال دون توزيع ثمار هذا النمو توزيعا عادلا على الفئات الاجتماعية المختلفة.[1]

ومن هذه الزاوية جاء تعريف التنمية البشرية في التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 على أنها ((عملية توسيع نطاق الخيارات المتوفرة أمام المرء، واهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة كريمة ، وإن من بين الخيارات الأخرى : الحرية السياسية ، وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته ، وإن التنمية هي التي تجعل هذه الخيارات في متناول الناس أو أن تخلق بيئة تمكن الناس أفرادا أو جماعات من تنمية إمكانياتهم ، كما تتيح لهم فرصة لكي يحيوا حياة منتجة وخلاقة)).[2]

وبعد أن اقتضى الأمر أن يكون مفهوم التنمية البشرية اكثر شمولا من المصطلحات السابقة فقد ظهرت اجتهادات ومحاولات عديدة لتوصيفه في سياق تطور النظرية الاقتصادية وجعل الإنسان الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي , فمفهوم التنمية البشرية كما يرى امارتياسن* أنها عملية توسيع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس وأن التركيز على الحريات البشرية هو زيادة في نطاق البدائل الفعالة المعروضة والمطروحة صراحة على الناس لاكتساب القدرة التعليمية والصحية والفكرية والاقتصادية والاستقلالية في الرأي والمشاركة الايجابية الواعية للرجل والمرأة , مما يوفر شروط المواطنة في إطار دينامي متطور نابع من تفاعل الفكر والعمل الاجتماعيين .[3]

أما محبوب الحق فيصف التنمية البشرية بأنها زيادة فرص الاختيار , وما الدخل إلا واحدٌ من هذه الفرص وليس كل ما تنطوي عليه الحياة الإنسانية , لان للبشر حقاً أصيلاً في العيش الكريم ماديا ومعنويا ورافضا لأي شكل من أشكال التمييز ضد البشر وعلى أي معيار كان سواء أكان النوع أم الأصل أم المعتقد , وان الرفاه الإنساني لا يقتصر على التنعم المادي وإنما يتسع

---

[1] حازم الببلاوي ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، الإبعاد الثقافية المجتمعية ،سلسلة دراسات التنمية البشرية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1995، ص٤ .

[2] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، ص20 .

* فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1988 تقديراً لأبحاثه في مجال الفقر والمجاعات ، ويعتبر بالإضافة إلى زميله الباكستاني محبوب الحق وزير المالية والتخطيط السابق في الباكستان هما الراعيان الأوليان لتقرير التنمية البشرية .

[3] امارتياسن , التنمية حرية , ترجمة شوقي جلال , الطبعة الأولى , القاهرة , الهيئة المصرية للكتاب , 2010 , ص9.

للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية واكتساب المعرفة والكرامة الإنسانية عن طريق المشاركة الفعالة في شؤون الاجتماع البشري .[1] أما بول ستريتن فيرى أن مفهوم التنمية البشرية يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس والنظر إلى الكائنات كغايات بحد ذاتها ووسائل إنتاج أيضا ،[2] بينما يرى شوقي جلال أن هذا المفهوم هو زيادة نطاق الخيار الإنساني وتهيئة أسباب سيطرة الإنسان على بيئته ومقدراته وقدراته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بالمسؤولية الايجابية الحرة ومسؤولية الانتماء الاجتماعي ومن ثم يغدو المجتمع على طريق ممتد يفضي إلى اطراد المزيد من الحريات والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع .[3]

أما نادر فرجاني فيرى أن مفهوم التنمية البشرية هو تعريف يوجز مفهوم التنمية الإنسانية الأوسع سياقا والأكثر شمولا للخيارات التي تحرر الناس من الخوف والعوز وتستند إلى قيم العدل والمعرفة والحرية وحقوق الإنسان لدورها الحاسم في التمكين لتحقيق التنمية ،[4] فضلا عن تفضيله لفظة (الإنساني) على (البشري) عن طريق إنشاء تفرقة دقيقة بين البشري كمجموعة من المخلوقات وبين الإنساني كحالة راقية من الوجود البشري , فحين يتصف كائن بشري في الرقي يوسم بأنه إنسان .[5]

بينما يصف علي نصار مفهوم التنمية البشرية بأنه يمتد إلى مفاهيم أوسع مثل "التنوير" الذي يمتد من التغيير التاريخي الذي يستهدف الوجود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للناس إلى إنسانية الكائن البشري عن طريق الاستثمار في العقل ومراجعة مفهوم الحكم .[6]

إن مفهوم التنمية البشرية يهدف إلى أن يكون البشر هم الثروة الحقيقية لأي امة ويعنى بأكثر من تكوين القدرات مثل تحسين مستوى الصحة ومستوى المعرفة ، وتعني أيضا الانتفاع بهذه القدرات سواء أكانت بالعمل أم التمتع بوقت الفراغ أم الأنشطة السياسية والثقافية ، وإذا لم

---

(1) إبراهيم مراد الدعمة , التنمية البشرية (الإنسانية) : بين النظرية والواقع , عمان , دار المناهج , 2009 , ص16.
(2) المصدر السابق نفسه.
(3) شوقي جلال , مقدمة في التنمية , سلسلة العلوم الاجتماعية , القاهرة , شباط 2004, ص10.
(4) نادر فرجاني , مناقشة النتائج الأساسية لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002, مجلة دراسات اقتصادية , بغداد , بيت الحكمة , العدد 16, السنة الرابعة 2002 , ص94.
(5) نادر فرجاني , التنمية الإنسانية : المفهوم والقياس , مجلة المستقبل العربي , العدد 9 , لسنة 2002 , ص66.
(6) علي نصار , تعقيب على دراسة قياس التنمية البشرية : مراجعة نقدية , ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الأولى , بيروت , 1995, ص151.

تستطع التنمية البشرية أن توازن بين تكوين القدرات البشرية والانتفاع بها فسوف يكون مآل القدرات البشرية هو الإحباط .[1]

والتنمية البشرية هي عملية ومحصلة في الوقت ذاته فهي تهتم بالعملية التي يجري عن طريقها توسيع الخيارات ، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها ، وتمثل التنمية البشرية وفق هذا التعريف مفهوماً بسيطاً ولكنه ينطوي على دلالات بعيدة الأثر : [2]

1- تتعزز الخيارات الإنسانية حين يكتسب الناس القدرات ويتاح لهم الفرص لاستعمالها.
2- ينبغي النظر إلى النمو الاقتصادي على انه وسيلة لتحقيق التنمية وليس هدفاً نهائيا لها على الرغم من مساهمة الدخل في زيادة الرفاه للإنسان بمفهومه الواسع .
3- ضرورة ومشاركة الناس في مختلف عمليات صنع القرارات التي تشكل حياتهم وتنفيذها ومراقبتها .
4- المحصلة النهائية تمثل الفقرات الثلاثة السابقة ، إن التنمية البشرية هي تنمية الناس من اجل الناس ، ومن قبل الناس ، حيث تشمل (تنمية الناس) بناء القدرات الإنسانية عن طريق التعليم والتدريب والصحة ، (التنمية من اجل الناس) هو توزيع ثمار النمو توزيعا عادلاً بين الناس ، (والتنمية من قبل الناس) تمكينهم من المشاركة الفعالة في التأثير على العمليات التي تشغل حياتهم .[3]

إن المشكلة الأولى التي واجهت الإنسان منذ ظهوره على سطح الأرض هي مهمة الإبقاء على الذات وذلك عن طريق العمل على توفير الإشباع اللازم لحاجاته المختلفة ، وبتطور الإنسان والمجتمع تتطور وتتزايد الحاجات الإنسانية مما ينعكس على تطور السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمواجهة هذه التغيرات ، إذ ليس هناك من نظرية أو مفهوم يمكن أن يكون صالحاً للمراحل كافة ولجميع المجتمعات وإنما تتطور وتتغير مع تطور الحياة البشرية ،[4] ولإن الإنسان هو أساس التنمية البشرية وجوهرها فان الأخير مفهوم دائم التطور وليس مجموعة من المفاهيم الثابتة والساكنة تسعى دوماً إلى توجيه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان وفي جميع ميادين سعي الإنسان ، وهو ما يسعى إليه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن طريق إصداره التقارير السنوية للتنمية البشرية .

---

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، ص12 .
(2) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، ص13 .
(3) عدنان ياسين مصطفى , التنمية البشرية المستدامة وتطوير فكرة الحكم الصالح ، مجلة الحكمة ، بغداد , بيت الحكمة ، العدد 42 ، السنة التاسعة ، 2006 ، ص85 .
(4) مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، عمّان , دار وائل ، 2007 ، ص19-20 .

1-1-2- تطور مفهوم التنمية البشرية

يبدو أن الفكر التنموي الحديث قد صحا بعد أكثر من أربعة عقود ضائعة من التنمية ليكتشف حقيقة بديهية وهي (إن البشر وهم صانعو التنمية يجب أن يكونوا هدفها) تماما مثلما اكتشف اليونانيون القدماء ذلك عندما قال أرسطو (من الواضح إن الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه ، فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء أخر) أو كما قال ابن خلدون (إن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة ، وكل ما في الطبيعة مسخر له) .[1]

ففي نهاية الحرب العالمية الثانية فرضت قضية التنمية الاقتصادية نفسها على المجتمع الدولي والعمل على دمج الدول النامية بالاقتصاد العالمي بعد حصولها على الاستقلال وتبنيها لهذا المفهوم الذي يتضمن التغيير في بنية الاقتصاد عن طريق تنوع أنشطة الإنتاج والخدمات وزيادة الترابط بينهما ونقله من حالة التخلف إلى حالة التقدم .[2] فافرز ضرورة التمييز بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، حيث أشار الأول إلى عملية نضج تلقائي ومستمر وزيادة في الكم أي زيادة الدخل القومي أو الناتج الكلي شرط إن تكون الزيادة في مقدار الدخل أعلى من معدل النمو السكاني مما تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للفرد ،[3] أما مفهوم التنمية فهي عمليات مقصودة تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في إطار خطط مدروسة وفي حدود مدة زمنية معينة أي إنها تخضع للإرادة البشرية وقدراتها لتحركها وتدفعها لتخرج المجتمع من حالة الركود أو التخلف إلى الحركة والتقدم .[4]

وفي نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات بدأ النظر للإنسان على كونه موردا من الموارد الاقتصادية وان تراكم رأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال المادي تعتبر القوة المحركة لعجلة النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار به من خلال الصحة والتعليم وتحسين المهارات بهدف زيادة الإنتاجية مما يؤدي الى الوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق النمو الاقتصادي ، فكانت ولادة نظرية رأس المال البشري لكل من (Schultz&Mincer) باعتباره فئة مستقلة

---

(1) جورج القصيفي ، التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1995، ص82 .

(2) مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات ، الطبعة الأولى ، عمان , دار وائل للنشر ، 2007 ، ص124-125 .

(3) مالكولم جبلز ، وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، تعريب الدكتور طه عبد الله منصور والدكتور عبد العظيم مصطفى ، الطبعة العربية ، الرياض, دار المريخ ، 1995 ، ص31 .

(4) بربرة انجهام ، الاقتصاد والتنمية ، ترجمة حاتم حميد محسن ،دمشق, دار كيوان ، 2010 ، ص23 .

عن رأس المال التقليدي ،[1] وهو ما أثار الاهتمام بتنمية الموارد البشرية كرافد أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معا وتعُتمد كإستراتيجية للتصنيع في خطط التنمية باتجاه التركيز على تأهيل الكوادر الفنية الوطنية في الدول النامية . [2]

وفي عقد السبعينيات ظهر اتجاه مغاير مفهومه إن صلب عملية التنمية هو التوجه إلى إشباع الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية يتطلب تطورات في الأطر المؤسسية والسياسية والاجتماعية والعمل على إقامة (مجتمع جديد) وليس اقتصاد حديث يكون محوره الاهتمام بالبشر.[3]

إن ظهور أزمة المديونية العالمية عام 1981 وفشل سياسات التنمية في أغلب البلدان النامية أكد للمجتمع الدولي ولا سيما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الاعتراف بكون العقود الماضية حصاداً غاية في المرارة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي معاً ،[4] فضلا عن اختفاء الأنموذج البديل للتنمية والذي حاولت التجارب الاشتراكية في دول المعسكر الاشتراكي إقامته ،[5] وقد تزامن كل ذلك مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي ألحقتها برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في اقتصاديات البلدان المطبقة لها والتي تمثلت بتدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل وزيادة معدلات البطالة وتردي إشباع الحاجات الأساسية وهو ما بدا واضحا من إضعاف دور الدولة وإطلاق قوى السوق عن طريق الخفض المباشر للنفقات الجارية والنفقات الاستثمارية الحكومية ،[6] فكانت النتيجة تدهور الوضع البشري وإعطاء الأولوية من جديد للنمو الاقتصادي مما حتم على واضعي السياسات الاقتصادية من البحث عن فلسفة تنموية جديدة وإستراتيجية أكثر شمولا تضع الإنسان في المرتبة الأولى وتعمل على تنمية قدراته وقابلياته المختلفة كهدف لجميع الأنظمة الاقتصادية ،[7] ولم يكن هذا نابع من مجرد اعتبارات اجتماعية وإنسانية وضرورات العدالة الاجتماعية فحسب ولكن لان للتنمية البشرية بعداً اقتصادياً صرفاً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية الاقتصادية ألا وهو بُعد إنتاجية العمل

---

(1) سعد علي العنزي ، أحمد علي صالح ، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الإعمال ، عمان, دار اليازوري ، 2009 ، ص158 .
(2) محمد محمود الإمام ، التنمية البشرية من المنظور القومي ، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى بيروت ، 1995 ، ص390 .
(3) نفس المصدر ص394 .
(4) باسل البستاني ، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة : منابع التكوين وموانع التمكين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2009 ، ص11 .
(5) محمد محمود الإمام ، الإبعاد المجتمعية للتنمية البشرية ، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 2 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) ، 1995 ، ص96 .
(6) رمزي زكي ، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في الوطن العربي وانعكاساتها على التنمية البشرية ، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص226 .
(7) ابتسام علي حسين العزاوي ، سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية : دراسة لبلدان مختارة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، 2009 ، ص31 .

الإنساني بعدَه مقياساً أساسيا لمدى التقدم الاقتصادي ، ودمج اعتبارات التنمية البشرية ضمن التنمية الاقتصادية يصبح مسالة جوهرية في أي أنموذج للتنمية والتقدم ،[1] ليكون هذا الإطار الفكري لمفهوم التنمية البشرية بأن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم والعمل على نسج التنمية حول الناس بدلا من نسج الناس حول التنمية باعتبارهم وسيلتها وغايتها .

(2-1) مسارات التنمية البشرية

لم يبق مفهوم التنمية البشرية مجرد تكرار لمفاهيم تم تداولها في السابق بل اخذ يتفاعل وبشكل معاصر مع المتغيرات العالمية والحضارية ذات الطابع التحولي في مجال التنمية ليأخذ المفهوم مسارات جديدة تقدم الأدلة على وجود الحاجة وتوضيح الحرمان من خلال عمليات متعاقبة توسع القدرات وتجمع معا أطراف متنوعة وتركز الاهتمام على سياسات لتحسين حياة الناس واستدامة النتائج الايجابية عبر الزمن والحد من الممارسات التي تؤدي إلى إفقار البشر ومكافحة القمع والإجحاف ، وخوفاً على تعرض المكاسب المحققة إلى الانتكاس أخذت هذه التنمية مسارات تختلف باختلاف الواقع والزمن وتنطبق على جميع الايديولوجيات والثقافات والطبقات الاجتماعية لتكون مفهوما لا يخضع لأي قيود ويتمتع بما يكفي من القوة والحيوية ليكون أنموذجا للقرن الجديد ، وابرز المسارات التي اختطتها التنمية البشرية هي :

1-2-1- الاستدامة .
2-2-1- الأمن البشري .
3-2-1- الأهداف الإنمائية للألفية .
4-2-1- تغير المناخ .

1-2-1- التنمية البشرية المستدامة

لقد كان لضجيج المشكلات البيئية الخطيرة التي تهدد الحياة ومسار التنمية الجديد وما افرزته الجهود الدولية عن طريق تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي حمل عنوان (مستقبلنا المشترك) [*]عام 1987 ،[2] وتبني مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية مؤتمر (قمة الأرض) المنعقد في ريودي جانيرو عام 1992 والذي أكد على ضرورة التساوي في تحقيق

---

[1] رمزي زكي ، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في الوطن العربي وانعكاساتها على التنمية البشرية ، مصدر سابق ص225 – 226 .
[*] يعرف هذا التقرير أحيانا بتقرير (برونتلاند) نسبة الى رئيسة اللجنة غروهاليم برونتلاند رئيسة الوزراء السابقة للنرويج .
[2] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، 1989،ص8.

الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية لتفرز ديناميكية الفكر التنموي الجديد مفهوم (التنمية المستدامة) وهي عملية ربط استمرار التنمية مع مراعاة البعد البيئي لتحقيقها للأجيال الحالية واللاحقة .[1]

ليأتي تقرير التنمية البشرية لعام 1994 بدمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية لأن جوهر كلاهما هو الإنسان وما من تعارض بينهما فكلاهما قائم على الطابع العالمي لمطالب الحياة ليكون مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو توسيع وحماية الخيارات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمستقبلية استناداً لمبدئها في جعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضع الناس في خدمة التنمية لتكشف واقع التباينات الاقتصادية والاجتماعية الطبقية الحادة في المجتمعات وحجم الإهمال والحرمان والفقر من منطلق إن البيئة هي مصدر لكل الاحتياجات الإنسانية المطلوبة من الغذاء والمياه والمواد الخام والملجأ والملبس .... وغيرها، فممارسات السياسات الصناعية والزراعية صوب المحاصيل النقدية والزراعة المعدة للتصدير وفق مبتغى النمو المضطرد في الناتج المحلي الإجمالي وبغفلة عن تمزيق الشبكة الطبيعية التي تربط بين الكائنات الحية وبيئتها التي تتدهور تدهوراً سريعاً مؤديةً إلى إفقار الخيارات الإنسانية وزيادة الضغط على البيئة ومواردها فيزداد التدهور لأن الفقر هو اكبر ملوث للبيئة .[2]

إن التنمية البشرية المستدامة والتي تضع جوهر تميزها عن نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التنمية التقليدية عن طريق ارتباطها الوثيق بالإنصاف ، أي تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة المزيد من الفرص وبشكل متكافئ لحياة أفضل ولجميع الفئات المحرومة التي يقع عليها عبء الحرمان،فضلا عن كونها تحت ضغوط جسيمة ولا وسيلة لديها للنهوض منها من جهة ، ومواجهة المخاطر المتأتية من البيئة وتدهورها من جهة أخرى . إذ أن تلوث الهواء والمياه وعدم توفر خدمات الصرف الصحي على الرغم من أن الحصول على المياه من اجل الحياة هو حاجة بشرية أساسية وحق أنساني إلا انه في عالمنا متنامي الازدهار يوجد ما يقارب بليون شخص لا يحظون بحق الحصول على مياه نظيفة وهناك (2.6) بليون شخص يفتقرون إلى سبل الحصول على نظام صرف صحي مناسب .إذ يتوفى قرابة (1.8) مليون طفل سنوياً

---

(1) كاظم احمد حمادة البطاط ، التنمية المستدامة : مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد (5) ، العدد 18 ، كانون الأول 2007 ، ص85 – 86 .

(2) عثمان محمد غنيم ، ماجدة ابو زنط ، التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، الطبعة الأولى ، عمان , دار صفاء ، 2007 ، ص22 .

بسبب الإصابة بالإسهال وغيره من الأمراض الناجمة عن المياه غير النظيفة وسوء الصرف الصحي .[1]

إن مفهوم الاستدامة لا يقتصر على البعد البيئي وحده بل يجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية ، فالتوزيع العادل والمنصف للموارد العامة والخاصة من شأنه أن يعزز فرص النمو الاقتصادي ضمن مفهوم التنمية البشرية المستدامة والتي تركز على القدرات البشرية في زيادة النمو والإنتاجية بالتلازم مع تحقيق السياسات المرغوبة للتنمية البشرية عن طريق الاستثمار في التعليم والصحة وتطور مهارات الناس وبلوغ توزيع أكثر عدالة للدخل وخلق فرص عمل أفضل وبشكل مستمر واعتماد سياسة مناسبة للإنفاق الاجتماعي عن طريق عمل الدولة على تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية وشبكات الضمان الاجتماعي وتمكين الناس وتقوية قدراتهم ،[2] لان الناس هم النواة في عملية التغيير الاجتماعي وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج من دون مشاركة نشطة ، ولأن التنمية تتم بالإنسان كوسيلة وهدف أي أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة بوجود ديمقراطية سياسية وحريات حقيقية يتمتع بها الناس وإزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقار الحريات وهي : الفقر ، والطغيان ، وشحة الفرص الاقتصادية ، والحرمان الاجتماعي وإهمال المرافق والتسهيلات العامة وعدم التسامح والغلو في حالات القمع .[3]

إن نهج التنمية البشرية المستدامة هو نهج شامل تلتقي عنده الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية بوصفه تركيب مشكل يتكون من إستراتيجية التنمية البشرية وما تبتغيه من توسيع خيارات الناس لحياة أفضل لهم ، وإستراتيجية التنمية المستدامة لتحقيق الإنصاف فيما بين الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة والمحافظة على البيئة والذي يعد ركنا أساسيا في الكفاءة والعدالة ،[4] مستندة إلى مجموعة مرتكزات لضمان حرية الإنسان وكرامته وهي :[5]

---

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2006) ، ص7 .

(2) إسحاق محمد رباح ، قضايا معاصرة : سياسات إستراتيجية اقتصادية اجتماعية ثقافية تربوية عربية وعالمية ، الطبعة الأولى ، عمان , كنوز المعرفة ، 2010، ص80-81 .

(3) اماريتاسن ، التنمية حرية ،مصدر سابق ص20 .

(4) آمال شلاش ، وقائع طاولة المدى المستديرة : توجهات التنمية البشرية في العراق ، على موقع الانترنيت : تاريخ النشر : 11 تشرين الثاني 2011 . http://almadapape.net \sub\11-805 \ p190htm

(5) باسل البستاني ،مصدر سابق ص81 – 82 .

1- **الإنتاجية** : وهي ضرورة مطلقة لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تمكين الناس ومشاركتهم في توليد الدخل .

2- **التمكين للجنسين** : وإلغاء النوع الاجتماعي عن طريق معالجة التفاوتات في تمييز القدرات بين الرجل والمرأة والسعي إلى تحقيق المساواة كضرورة للنهوض بواقع المجتمع اقتصادياً واجتماعياً .

3- **المشاركة** : تعني المشاركة في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوصفها أبعادا تمس حياة الأفراد ومستقبلهم وتمتد إلى مراحل تكوين القرار وتنفيذه واستشراف نتائجه .

4- **الحكم الرشيد** : يتمثل بإطار الحاكمية للسياسة الاقتصادية والإدارية وتعبر عن كفاءة الحكومة في تخصيص الموارد وقيادة المؤسسات الاجتماعية والإنفاق عليها ومواجهة الفقر وخلق العمالة وتحقيق الاندماج الاجتماعي وتطوير المجتمع في المجالات كافة .

فالتنمية البشرية تصبح مستدامة عندما تكون تنمية موالية للناس ولفرص العمل والبيئة وتعطي أعلى الأولويات للحد من الفقر والعمالة المنتجة ولتعجل في النمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسينات في حياة البشر من دون تدمير رأس المال الطبيعي اللازم لتحمي فرص الأجيال اللاحقة وتحسن من تمكين المرأة وتفتح جميع الفرص أمامها وتخلق التوازن بين الأعداد البشرية في المجتمع من قدرات متوائمة وتعمل على توزيع عائداته بشك عادل ومنصف ، وهي تجدد البيئة بدلا من تدميرها وتمكن الناس بدلا من تهميشهم وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم وهي تنمية في صالح الفقراء والطبيعة .

1-2-2- الأمن الإنساني (Human Security)

إن قدرة كل امة على العطاء الحضاري والمساهمة في التقدم الإنساني تبقى مرهونة وبشكل فعال بتحقيقها للأمن الإنساني المعزز بتكامل شروط تكوينه وتعاضد مقوماته ، لان أصل الأمن هو طمأنينة النفس وزوال الخوف وهو بهذا المعنى مرتبط بالإنسان والحديث عنه يعني الحديث عن الحياة نفسها وهو مطلب دائم للإنسان .

إن مفهوم الأمن الذي ارتبط مدة طويلة بتفسيرات المنظور التقليدي الذي كان يتمحور حول امن الدولة واستعمال قوتها لدفع الأخطار التي تهدد استقلالها ووحدة أراضيها قد شهد

تراجعاً كبيراً بسبب التحولات العميقة في النظام العالمي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة [1]، فتضاعفت التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه سلامة الدولة ، فكانت التحديات الخارجية من التلوث البيئي والإرهاب الدولي والتنقلات السكانية والنظام المالي العالمي المتداعي والتهديدات العابرة للحدود من تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات وتجارة البشر ، فضلا عن التحديات من الداخل والمتمثلة بانتشار الفقر والبطالة والحروب الأهلية والنزاعات الطائفية وقمع الدولة ، كلها جاءت لتحاصر الأفكار التقليدية المرتبطة بمفهوم الأمن وتحول الاهتمام من حماية سلامة الدولة إلى حماية أرواح المواطنين في أراضيها .[2]

من نقطة التحول هذه في مفهوم الأمن الإنساني تنوعت التعاريف والأطر المحددة لنطاقه ، إلا أن هناك نقاط ارتكاز مشتركة فيما بينها وهي (الفرد) ؛ فالأمن الإنساني هو حالة يشعر من خلالها الإنسان بالاطمئنان على مصادر رزقه انتظاما وعلى ذاته جسدا وعقلا وكرامة ومكانة وهوية وعلى سلامة بيئته , فضلا عن إحساسه بالرضا على مدى الحرية المتوفرة له في تقرير مصيره في المشاركة في حياة مجتمعه والوصول إلى موارده والاطمئنان على فرص مستقبله .[3]

ويمكن أن يكون الإطار العام للأمن الإنساني عن طريق الوضع الذي يجد الإنسان فيه أن التسهيلات المجتمعية والمؤسسية أو النظامية سواء أكانت اقتصادية – سياسية – دينية – أسرية – تربوية – عسكرية – ثقافية ... الى آخره, وهذه التي تتوفر له تشعره بالأمان على حقوقه بكل أنواعها وعلى ذاته وبما يوفر له التحكم في بيئته اغناءاً أو استثماراً , والإسهام في حياة مجتمعه والنظر إلى مستقبله بدرجة من التفاؤل الواقعي والقدرة على التنبؤ .[4]

إن مفهوم الأمن الإنساني شامل متعدد الأوجه لما ينطوي عليه العالم السريع التغيير من مخاطر وتهديدات تؤدي إلى حدوث اختلالات مفاجئة في الحياة اليومية وفي فرص العمل وسبل

---

[1] سميرة نصري ، الأمن الإنساني ، على موقع الانترنيت :
تاريخ النشر : 27فبراير 2009 . http://0503Samira.maktoobblog.com

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، ص20 .

[3] كريم محمد حمزه , الأمن الإنساني والتنمية البشرية الإنسانية , مجلة الحكمة , بغداد , بيت الحكمة , العدد 42, السنة التاسعة 2006 , ص70 .

[4] نفس المصدر.

الحصول على الرزق والصحة والسلامة الشخصية وعلى التماسك الاجتماعي والثقافي , فمنهم من يرى أن قوى مثابرة تعمل على زعزعة الأمن وهي على أربع فئات :[1]

الفئة الأولى : هي الفقر وما يتصل به من وجوه انعدام الأمن للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول على ما يكفي من إمدادات الغذاء ومياه الشرب المأمونة والرعاية الصحية ومصادر الطاقة .

الفئة الثانية : غياب الحكم الرشيد الذي يراوح بين الفساد وأنظمة الحكم القمعية القاسية التي تنتهك حقوق الإنسان .

الفئة الثالثة : الإحساس بالغبن الناجم عن اللاتوازن بين من (يملكون ومن لا يملكون) والتمييز الكبير في الثروة والنفوذ بين الشمال والجنوب .

الفئة الرابعة : الاستقطاب المصطنع وفق أسس دينية وأثنية تؤدي إلى صدام الحضارات .

ومنهم من يرى امن الإنسان يرتبط بفكرتين مترابطتين كل الترابط تمثلان افتراضين متلازمين ما زالا يطبعان تصورات العلوم الاجتماعية المتجلية في طورها الحالي في برامج المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية ، فهي تصورات تنمو من جهة إلى نزع الأولوية عن الدولة والجماعة الوطنية وإعطاء الجماعات الاثنية والطائفية الدينية محور الاهتمام ، ومن جهة ثانية إلى تغليب الإنسان (الفرد) على الجماعات الوطنية كانت أو غير الوطنية،إذاً هي تصورات وليدة العولمة في طورها الحالي المتصلة بتطبيق الحريات المرتبطة بالسوق على ميدان الحرية السياسية .[2]

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره للتنمية البشرية لعام 1994 والذي ينسب إليه ظهور مفهوم الأمن الإنساني وتطوره عن طريق وصفه بأنه (طفل لم يمت ، ومرض لم ينتشر ، ووظيفة لم تلغ ، وتوتر عرقي لم ينفجر ، وثائر لم يخنق صوته) ،[3] فقد عرض هيكلية للأمن تذهب إلى ابعد من الهموم الفكرية محدودة التعريف واثبات أن للأمن البشري وجهين هما : النجاة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع ، والحماية من التعطيلات الفجائية

---

(1) محمد البرادعي ،امن الإنسان والبحث عن السلام ، (الإطار 1 - 1) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، ص23 .
(2) عزيز العظمة ، العرب وامن الإنسان ، ورقة عمل مقدمة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، ص24 .
(3) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (1994) ، ص14 .

في أنماط الحياة اليومية ،[1] أي التحول من الأمن المرتكز على التسليح إلى الأمن المرتكز على التنمية البشرية وفق الأبعاد التكوينية الآتية :[2]

1- **الأمن الاقتصادي** : عن طريق وضع نظام لرصد التشغيل والفقر الداخلي وتمكين الفقراء من خلق فرص عمل وحماية سبل العيش وذلك بمعالجة الفجوات في السياسات الاقتصادية المتبعة .
2- **الأمن الصحي** : الصحة هي هدف حيوي لأمن الإنسان وحقا من حقوقه ووسيلة تمكينية في سلسلة النشاطات الإنسانية .
3- **الأمن البيئي** : هي المحافظة على الأرض والماء والهواء والذي يهدده التلوث والتدهور البيئي واستنضاب الموارد والضغوط السكانية والديمغرافية المتعاظمة .
4- **الأمن الشخصي** : هو ما يهدده العنف والجريمة وشوائب القوانين الوضعية التي تراقبه وتشرف عليه مؤسسات تتمتع بسلطة الإكراه وتقوم بمصادرة الحريات .
5- **الأمن الغذائي** : هو توجه واقعي في الاقتصاد العالمي لا ينحصر في تحقيق الاكتفاء الذاتي الساري بشكل مطلق بل يركز على تحقيق الكفاية في توفير السلع الأساسية لجميع أفراد المجتمع .
6- **الأمن السياسي** : هو وجود سلطة حكم رشيدة تتسم بسيادة القانون والمشاركة والمساءلة والشفافية والعدالة مما يضفي عليها سمة الشرعية .[3]
7- **الأمن الاجتماعي** : هو ضمان الحقوق والحريات والفرص الأساسية والتخفيف من وطأة النزاعات الاجتماعية والاثنية أو الطائفية .

وبهذا المعنى يتقارب مفهوما التنمية البشرية والأمن الإنساني ، فضلا عن ذلك أن لكل منهما هدفاً نهائياً ومنهجية طريق نحو الوصول إلى الغايات القصوى ؛ فمحور التنمية البشرية هو الإنسان وتوسيع خياراته من اجل حياة تحقق القيم التي يرغب فيها ، وأمن الإنسان يكشف الظروف التي تهدد البقاء وإدامة الحياة والكرامة الإنسانية والفقر والمرض والتدهور البيئي .... الى آخره ، إذاً فأمن الإنسان هو الضامن لاستمرارية التنمية البشرية وهو شرط مسبق لها ومحدد لأولويات أهدافها العاجلة .

---

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2005) ، ص153 .
(2) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية (2009) ، ص21 – 22 .
(3) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1997 ، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة ، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، كانون الثاني 1997، P11 .

1-2-3- تغير المناخ :

يعد تغير المناخ حقيقة ثابتة علمياً على الرغم انه ليس من السهل التنبؤ بالأثر المحدد لانبعاث الغازات الدفيئة ، إلا إن هناك ما يكفي من الإدراك بمخاطره الكثيرة التي من المحتمل أن تؤدي إلى كوارث ايكولوجية ، فمناخ الأرض يساعد على الحياة لأن تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وعلى الأخص ثاني أوكسيد الكاربون تحبس جزءاً من ضوء الشمس المنعكس بعيداً عن سطحها مما يعطي الكوكب دفئا معتدلاً ، إلا إن هذا قد تغير ، فمنذ الثورة الصناعية أدت النشاطات البشرية الى استعمال الوقود الاحفوري (النفط ، الغاز ، الفحم) وأنماط استعمال الأرض والزراعة وزوال الغابات إلى ازدياد تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي مما تسبب بأعقد مشكلة بيئية ألا وهي ظاهرة الاحتباس الحراري .[1]

إن تغير المناخ حدث عالمي لكن آثاره ستكون محلية وان الفئات المستضعفة التي لا تتسبب إلا بقسط بسيط في تغير المناخ،هي التي تعاني من نتائجه أكثر من غيرها لأنهم يتركزون في مناطق ايكولوجية هشة وأراضي قاحلة معرضة للجفاف ومناطق ساحلية معرضة للفيضانات وأحياء حضرية فقيرة غير مستقرة فأنهم معرضون بشدة لمخاطر تغير المناخ ويفتقدون الموارد لإدارة تلك المخاطر ،[2] فضلا عن ذلك أن آثار التنمية البشرية ستتنوع أيضاً مع تفاعل التغيرات في أنماط المناخ مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الهشة الموجودة مسبقاً وهناك خمسة أنواع محددة من المخاطر المضاعفة لانتكاس التنمية البشرية والتي سببها تغير المناخ :[3]

1- **انخفاض الإنتاجية الزراعية** : إذ يعتمد حوالي ثلاثة أرباع السكان الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي ليوم واحد بشكل مباشر على الزراعة وان تغير المناخ من شأنه أن يحدث خسائراً ضخمة في إنتاجية المنتجات الغذائية المرتبطة بتبدلات الجفاف وسقوط المطر، إذ يتوقع أن تكون الخسائر في العوائد بالنسبة للأراضي الجافة في إفريقيا جنوب الصحراء إلى(25%) في عام 2060 بإجمالي خسائر بالعوائد تبلغ (26) مليار دولار(بالأسعار الثابتة لعام 2003) كذلك تأثيره على الأمن الغذائي في أن يواجه (600) مليون شخص آخرون سوء تغذية في عام 2080 .

---

(1) نجيب صعب،مصطفى طلبة،أثر تغير المناخ على البلدان العربية،التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (افد)،الكويت،2009، ص4.

(2) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2007 – 2008) ،ص20 .

(3) نفس المصدر, ص23 –24.

2- **انعدام اكبر للأمن المائي** : سيؤدي تجاوز حافة (2 درجة مئوية) [*] إلى تغير أساسي في توزيع موارد المياه في العالم فسيكثر الذوبان الجليدي في جبال الهملايا مع المشكلات الايكولوجية في شمال الصين والهند وباكستان ، إذ ستزيد الفيضانات في البداية قبل أن يقل تدفق المياه إلى أنظمة الأنهار الأساسية والحيوية للري . وفي أمريكا اللاتينية فان الذوبان المتسارع للأنهار الجليدية سيهدد إمدادات المياه لسكان الحضر والزراعة والكهرباء المائية، وبحلول عام 2080 سيرفع تغير المناخ عدد السكان الذين يواجهون شحة المياه حول العالم بمعدل (1.8) مليار شخص .

3- **التعرض المتزايد للفيضانات الساحلية وحوادث الطقس القوية** : إذ يتأثر تقريباً (262) مليون شخص سنويا بين عامي (2000 – 2004) بموجات الجفاف والفيضانات (98 %) منهم في الدول النامية مما يعرض مصادر المعيشة للخطر ويضر بالتطور في الصحة والتغذية وتسارع في ارتفاع درجات الحرارة مما يسبب نزوحاً واسعاً للناس وغرق عدد من دول الجزر الصغيرة وارتفاع مستويات البحار وكثافة العواصف الاستوائية وزيادة عدد الذين يتعرضون لفيضانات ساحلية قرابة (180 – 230) مليون شخص .

4- **انهيار النظام الايكولوجي** : إذ يتعرض (20 – 30 %) لانقراض الأنواع المائية وستعاني أنظمة الشعاب المرجانية من تدهور وتؤدي إلى تغير الايكولوجيات البحرية وسيؤثر هذا على مئات الملايين من البشر الذين يعتمدون الأسماك كغذاء ومعيشة .

5- **مخاطر صحية اكبر** : إن التأثيرات السلبية للتلوث على الإنسان كبيرة إذ التعرض لمخاطر الإصابة بالملاريا بشكل كبير وإن تراكم الملوثات في الجو تسبب مشاكلاً خطيرة على النمو والتنفس والمسالك البولية (ولاسيما الأطفال) وإضعاف القدرة على التفكير والغثيان ويؤثر على الأجنة في أرحام الأمهات . [(1)]

إن الحصاد المبكر للاحترار العالمي له تأثيره غير المتجانس على فقراء العالم ومعوق لكل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة ، وهو تحدي عالمي يتطلب تحركاً على جبهتين هما : **الجبهة الأولى** حاجة العالم لزيادة السعي نحو تخفيض أعمق لانبعاث غازات الاحتباس الحراري ويقع على الدول الصناعية هذه المهمة . **الجبهة الثانية** مشاركة كبرى من

---

[*] حرارة كوكب الأرض ارتفعت نحو (5.75 درجة مئوية) عما كانت عليه قبل الثورة الصناعية ويقدر إن حرارة الأرض ستكون بحلول عام 2050 قد تزداد درجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه في بداية الثورة الصناعية .

[(1)] جعفر طالب احمد الجنديل ، جليل كامل غيدان ، الاقتصاد البيئي : تطورات العلاقة بين السياسات الاقتصادية والآثار البيئية مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد , بيت الحكمة ، العدد 22 ، 2009 ، ص[117] .

البلدان النامية للحد من انبعاثاتها الغازية وتحقيق النمو الاقتصادي لاستئصال الفقر لتتمكن من القدرة على إدارة التغير المناخي مستقبلاً .[1]

إن إيجاد مساراً مقبولاً أخلاقيا وسياسياً يسمح بالتحرك للأمام وإن بقيت نقاط الاختلاف عديدة بشأن توزيع الأعباء والفوائد على المدى البعيد ، فأن حماية الأجيال المقبلة وتغليب الجانب الإنساني على ما عداه من جوانب سياسية واقتصادية ونفعية مهما كان نوعها هي الغاية المنشودة لأن الهدف الأبعد هو الإنسان نفسه ، والأرض هي الأم التي تحتضنه وهي منزله وملاذه الأول والأخير .

1-2-4- الأهداف الإنمائية للألفية

في أيلول عام 2000 عقدت الأمم المتحدة قمة الألفية الثالثة والتي التزمت عن طريقها (189) عضواً للأمم المتحدة بالعمل نحو عالم يعطي أولوية كبيرة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة واستحوذت هذه الوثيقة التاريخية على طموح شعوب الأمم المتحدة أملا في بناء عالم أفضل وأكثر سلاماً للقرن الحادي والعشرين ، عالماً أكثر سلماً ورخاءاً وعدلا توحده القيم المشتركة للحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية بالأمن الجماعي والشراكة العالمية من اجل التنمية .[2]

وإن مكونات الأهداف الإنمائية للألفية تستعمل لبناء استراتيجيات تدخل تنموية وأداة متعددة الوجوه تساهم في رصد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البلد وعلى ضوء متابعتها ورصدها يتم إعداد الخطط التنموية اللازمة لتحسين وضع الأنشطة التي تعاني من قصور في الأداء، أما على المستوى العالمي فيتم عن طريقها توفير مؤشرات قابلة للمقارنات الدولية مما يساعد على اتخاذ القرارات الدولية على الأصعدة الاقتصادية والتجارية والتعامل معها من خلال حصول الدول على بعض المساعدات الإنمائية .[3] إن أهداف التنمية للألفية المنبثقة من إعلان قمة الألفية تلزم بلدان العالم ببذل المزيد من الجهد في تحقيقها في عام 2015، وقد تمثلت بثمانية أهداف تم التعبير عنها بتسع عشرة غاية وهي :[4]

---

(1) بان كي مون ، التغير المناخي ، معا نربح المعركة ، ورقة مقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية لعام 2007- 2008 ، ص24 .

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة التاسعة والخمسون ، البندان 45 و 55 من جدول الإعمال ، نوفمبر 2004 ، ص2 .

(3) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير رصد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ، مصدر سابق ص1.

(4) الأمم المتحدة ، بإمكاننا إنهاء الفقر 2015 ، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2011 ، نيويورك ، 2011 .

الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية 1 : خفض نسبة الأشخاص من ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف بين عامي (1990 – 2015) .

الغاية 2 : خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي (1990 – 2015) .

الغاية 3 : تحقيق عمالة كاملة ومنتجة وتوفير عمل مناسب للجميع بما فيهم النساء .

الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية : ضمان تمكن الأطفال في كل مكان ذكوراً وإناثا إتمام مرحلة التعليم الابتدائي في عام 2015 .

الهدف الثالث : تقرير المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية : إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي مع حلول عام 2005 ، وفي جميع مراحل التعليم الأخرى نهاية عام 2015 .

الهدف الرابع : تخفيض وفيات الأطفال

الغاية : تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 – 2015 .

الهدف الخامس : تحسين صحة الأمهات

الغاية 1 : تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في المدة ما بين 1990– 2015 . [1]

الغاية 2 : تحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015 .

---

[1] للمزيد ينظر:
- منظمة الصحة العالمية ، الإحصاءات الصحية العالمية 2010 : المرامي الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة ، 2010 ،من ص12 – 41 .
- الأمم المتحدة ، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2008 ، نيويورك ، 2008 .

الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والايدز والملا ريا والأمراض الأخرى

الغاية 1 : وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الايدز والقضاء عليه بحلول عام 2015.

الغاية 2 : تحقيق الحصول على علاج لفيروس نقص المناعة البشري الايدز لكل من هو بحاجة له.

الغاية 3 : وقف انتشار مرض الملاريا والإمراض الرئيسية الأخرى والقضاء عليها بحلول عام 2015 .

الهدف السابع : كفالة الاستدامة البيئية

الغاية 1 : إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية ووفق فقدان الموارد البيئية وعكس اتجاهه ، أي تجديد الموارد لضمان حق الاجيال القادمة.

الغاية 2 : الحد من خسارة التنوع البيولوجي وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول عام 2015 .

الغاية 3 : تخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية بصورة مستدامة بحلول عام 2015 .

الغاية 4 : تحسين الأحوال المعيشية وبشكل كبير لما لا يقل عن (100) مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020 .

الهدف الثامن : إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية [1]

الغاية 1 : تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية من الجزر الصغيرة .

[1] للمزيد ينظر - الأمم المتحدة ، بإمكاننا إنهاء الفقر 2015 ، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010 ، مصدر سابق.
– الأمم المتحدة ، الشراكة العالمية من اجل التنمية : حان وقت التنفيذ ، تقرير فرقة العمل المعنية برصد التغيرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ، نيويورك ، 2011 .

الغاية 2 : مواصلة تطوير نظام تجاري ومالي منتج وقائم على قواعد ثابتة ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي .

الغاية 3 : المعالجة الشاملة لديون الدول النامية .

الغاية 4 : التعاون مع القطاع الخاص لتوفير فوائد التقنيات الجديدة وخاصة تقنية المعلومات والاتصالات .

إن تبني تقرير التنمية البشرية لعام 2003 الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بعدَها جزءاً من أولويات التنمية البشرية بمقاييس كمية والتي دعت إليها منذ عام 1990 ، ليس لهدف اقتراح رؤية جديدة أو حل واحد لمختلف مشكلات العالم النامي ، إنما ترجمة هذه الأهداف إلى استراتيجيات للتنمية ، قومية الخاصية ، وقومية الحافز ، يوجهها علم نظامي سليم وعلم اقتصاد جيد وحكم صالح متسم بالشفافية والمساءلة حيث تمثل الملكية الوطنية من جانب الحكومات والمجتمعات مبدأ رئيسا في تحقيق أهداف التنمية للألفية وباستطاعة الأهداف تعزيز النقاش الديمقراطي كما يرجح أن يقوم القادة بالإجراءات العملية المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف عندما يكون هناك ضغط من المجموعات السكانية المهتمة بالمشاركة ، إن أهداف التنمية للألفية لم تتحقق بإتباع النهج القديم ، لان عند العالم موارد ومهارات أعظم من ذي قبل في التعامل مع تحديات الأمراض المعدية والإنتاجية المتدنية والافتقار إلى الطاقة النظيفة والمواصلات والافتقار إلى الخدمات الأساسية مثل الماء النظيف وشبكات الصرف الصحي والمدارس والرعاية الصحية .[1]

إن هناك مجموعتين من البلدان تحتاجان إلى إدخال تغييرات ملحة على مسارهما :

الأولى : وهي التي تجمع بين تدني التنمية البشرية وسوء الأداء نحو تحقيق الأهداف (بلدان الأولوية القصوى) .

الثانية : هي البلدان التي تتقدم نحو تحقيق الأهداف بشكل جيد مع بقاء جيوب عميقة من الفقراء مخلفة وراء الركب ، وإن تعاهد التنمية للألفية هو خطة عمل تستهدف أساسا بلدان الأولوية القصوى الأشد احتياجاً إلى الدعم والعمل على إيصالها إلى عتبات أساسية في المجالات

[1] مارلوك مالوك برادن ، تقرير التنمية البشرية لعام (2003) ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003 ، ص71 .

الرئيسية لتتمكن عن طريقها في مكافحة عقبات هيكلية عميقة الجذور والإفلات من أشراك الفقر والمعاناة والحرمان العالقة فيها وذلك عن طريق :[1]

1- الاستثمار في التعليم الأساسي والصحة وتعزيز المساواة بين الجنسين وهي شروط مسبقة للنمو الاقتصادي المستدام .
2- زيادة إنتاجية المزارعين الصغار في البيئات غير المدعومة – وهم غالبية الجائعين في العالم .
3- تحسين البيئة التحتية الأساسية .
4- وضع سياسة تنمية صناعية وتنويع الاقتصاد وأبعاده .
5- تشجيع الحكم الصالح الديمقراطي وحقوق الإنسان وتأمين العدالة الاجتماعية .
6- تامين الاستدامة البيئية والإدارة الحضرية السليمة .
7- تعبئة الموارد المحلية وتقوية السياسات والمؤسسات ومكافحة الفساد وتحسين الإدارة وتشخيص منهجي لما يتطلبه تحقيق الأهداف وتبني خططا للتنمية أكثر طموحا ، وهي خطوات ضرورية على مسار التنمية المستدامة .

إن كانت الرؤية الأساسية للأهداف وسيلة لتحسين إدارة العولمة من اجل الفقراء فمن الضروري أن ينظر إلى الأهداف كرزمة لا تتجزأ ، رزمة تحمل في طياتها وعداً لا سابق له بتحسين التنمية البشرية حول العالم ، بعدما تبنت تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990 أهداف إنمائية عالمية من تخفيض فقر الدخل وتوفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتغذية والمياه المأمونة ورسم السياسات الإنمائية لتحقيقها منطلقة من ميثاق شراكة عالمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، فالتنمية البشرية هي إطار واسع النطاق تشمل الأهداف الإنمائية ، لكنها لا تقتصر عليها لأنها تنمية متعددة الجوانب تشتمل على خصائص ملموسة وخفية في رسم مسارات التغيير .

1-2-5- الانتقادات الموجهة إلى مفهوم التنمية البشرية

تعرض مفهوم التنمية البشرية إلى الكثير من الانتقادات منذ صدور التقرير الأول لعام (1990) ولغاية الان , فتعددت وجهات نظر الباحثين والمختصين في مجال التنمية والتي عبرت عن عدم قناعة في المضمون والغاية , فيرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مستوحى من نمط الحياة وطبيعتها في الدول المتقدمة وهو لا يتناسب مع

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2003) ، ص 4 .

أنماط ومحددات البلدان النامية مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم تكافؤ العلاقة بين المجموعتين ،[1] وان التقارير الدولية عند اعتمادها لهذا المفهوم لم توضح نقاط البدء للسياسات التي تنطلق منها البلدان النامية لمعالجة تخلفها والتي تساعدها للولوج في طريق التقدم .[2]

أما البعض الاخر فيرى أن ما يسمى بالتنمية البشرية المستدامة لا تعدو كونها سياسة لتحشيد واستقطاب القوى المضادة للتقدم والتي تريد أن تحرف تأريخ التقدم والتطور الرأسمالي والذي لم يبنى عرشه إلا بتقديم الرعاية الإنتاجية الاقتصادية على الرعاية الاجتماعية , أي إن التنمية البشرية تحاول أن تقفز فوق النمو إلى توزيع المنافع المتساوية , مغلبة الاخلاق على المبادئ الاقتصادية , ومثل هذا الطرح اللاتأريخي يرفضه كل الادب والتأريخ الاقتصادي للشعوب،[3] وان لهذا المفهوم طروحات متبناة من قبل منظمة دولية تعمل تحت مظلة الدول الرأسمالية الكبرى والمنظمات والهيئات الدولية التي يقودها رأس المال الدولي صاحب أهم الأدوار في تدمير الكون وتهديد التوازنات الطبيعية وعدم الاستجابة لصيحات المؤتمرات البيئية العالمية وإصراره في نفسه على أنه الأصلح والأوحد والأكثر عقلانية وكفاءة وهو الذي حوَل الصراع مع الطبيعة من تأريخي إلى أبدي .[4]

ويرى الباحث أن هذه المواقف من قضية التنمية البشرية تتمحور بتبني منظمة الأمم المتحدة لهذا المفهوم , متناسين أن الراعيين الأولين لهذا المفهوم هما الاقتصاديان : الباكستاني محبوب الحق والهندي أمارتياسن (فضلاً عن علماء ومفكرين من دول مختلفة) وهما من البلدان التي تغرق في بحر الفقر والحرمان , أما إذا عدنا إلى مفهوم التنمية والتي تعني الجهود التي تستهدف زيادة القدرات الاقتصادية في المجتمع , فان لهذه الجهود أنماطاً مختلفة من التنمية تتبع طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية التي تسود تلك المجتمعات , وهنا يأتي خلط الأوراق عندما تصطدم خطط التنمية بقصور أجهزة التنفيذ أي حدوث فجوة بين النظرية والتطبيق وسراب الأرضية الملائمة لنمو بذور التنمية وحصاد ثمارها .

---

(1) كاظم البطاط , مفهوم التنمية البشرية , مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا الماجستير في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء للسنة الدراسية (2010-2011) بتاريخ 2010/12/18.

(2) إبراهيم مراد الدعمة , التنمية البشرية والنمو الاقتصادي , عمان، دار الفكر للطباعة ، 2002 ، ص34.

(3) عبد الجبار محمود العبيدي , خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة : دراسات في اشكالية الفكر الاقتصادي , الطبعة الأولى ,عمان , دار الحامد , 2012, ص192.

(4) عبد الجبار محمود العبيدي , التنمية البشرية المستدامة في طروحات العولمة وطروحات الاستقلال : دراسة نقدية , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية , كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد , العدد 49 , المجلد 14, 2008 , ص139.

(3-1) الاتجاهات الحديثة لقياس التنمية البشرية

إن تحول اهتمام الفكر الاقتصادي العالمي بالتنمية البشرية وبلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس لها هو شكل من أشكال التطويع لأدوات العلوم الاجتماعية ومحاولة بلورة نظرية التنمية فتلائم مع خصائص الحياة وواقعها في البلدان النامية وقدرتها على كشف عناصر الاختلال في عناصر التوازن على الصعيد العالمي مثلما تكشف عن اختلال عناصر التنمية في داخل البلدان فإذا كان الفكر الذي ينبع منه المفهوم إنسانيا فقد استوجب أن يفي بحاجات الناس وان يحقق أهدافهم في الحياة ،[1] وبذلك تكون التنمية البشرية هي أعمق مضمونا وأوسع نطاقا من أسلوب قياسها بالتالي لا يستطيع أي مقياس ولا أي صيغة أن تعكس ثراء هذا المفهوم وأتساعه , إلا انه ما من نظرية من النظريات إلا وتستلزم وسيله ما لقياسها أو طريقة لتقديرها وتحليلها لتساعد المعنيين في إدارة عملية التنمية ورسم السياسات التنموية في تقييم الجهد المبذول لتحقيق أهدافها واتخاذ ما يلزم من قرارات للتعجيل بالحركة أو تصويب اتجاهها مما يؤدي الى إمكانية إجراء المقارنة بين مقاييس التنمية الخاصة بدولة معنية أو إقليم معين مع دول أو أقاليم أخرى بما يساعد تحديد مقدار طموح الأهداف أو تواضعها ومدى نجاحها أو فشلها وكذلك الإفادة من تجارب الآخرين فيما حققوه أو عجزوا عن تحقيقه .[2]

ومع صياغة مفهوم التنمية البشرية وعدَها تعنى كثيراً بأستثمار البشر وتشكيل قدراتهم كان لابد من اعتماد مؤشرات كمية لقياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف وهذا ما عمل عليه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة باعتماده مكونات للدلالة على مسالة التنمية البشرية في بلدان العالم وهذه المكونات هي : الصحة والتي تعتمد مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ، والتعليم الذي يعتمد مؤشر تحقيق العلم والمعرفة ، والدخل الذي يعتمد مؤشر مستوى المعيشة اللائق ، وقد تكوَن من هذه المكونات والمؤشرات مقياس سمَي بدليل التنمية البشرية (HDI) .[3]

1-3-1- دليل التنمية البشرية ومؤشراتها(HDI) Human Development Index

يعرف دليل التنمية البشرية بأنه المقياس الرئيسي المستعمل لقياس التنمية البشرية وهو عنصر إستراتيجي في النهج الجديد للتنمية ويقيم مستويات درجات التقدم استناد إلى مفهوم

---

(1) أمال شلاش ، التنمية البشرية المستدامة : التطور العام ومتطور الخصوصية ، بحث منشور في دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بغداد, بيت الحكمة ، 2001 ، ص23.

(2) عمرو هشام العمري ،التنمية البشرية والتطورات الديمقراطية في بلدان الاسكوا ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، بغداد , المجلد 14 ، العدد 49 ، 2008 ، ص158 - 159.

(3) إبراهيم مراد الدعمة ، التنمية البشرية (الإنسانية) : بين النظرية والواقع ، مصدر سابق ص10 .

إنمائي أوسع من مفهوم الدخل ، وهو مقياس مركب يقيس متوسط الانجازات في ثلاثة مؤشرات رئيسة وهي الصحة والتعليم والدخل ،[1] ويعطي تدرجاً نسبيا للبلدان ويبين المدى الذي وصل إليه كل بلد وفق هذا الدليل والذي تقع قيمه بين الصفر والواحد الصحيح مقسمة على أربع فئات :[2]

1- فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً : وتكون فيها قيمة الدليل (0.75) فما فوق .
2- فئة التنمية البشرية المرتفعة : وقيمة الدليل فيها من (0.51- 0.74) .
3- فئة التنمية البشرية المتوسطة : وفيها قيمة الدليل من (0.26 – 0.50).
4- فئة التنمية البشرية المنخفضة : وفيها قيمة الدليل من (0.25) فما دون .

إن دليل التنمية البشرية وهو كأي مقياس إجمالي لا يغطي سوى جزءاً مختصراً مما تعنيه التنمية البشرية لان الخيارات الإنسانية ونتائجها والمؤشرات التي حواها لا نهاية لها بمرور الزمن ، وقد جاء بناء التنمية البشرية بالتركيز على هذه المؤشرات يعدَها إبعاداً حيوية تحدد القدرات الأساسية التي يجب توفرها للناس ليشاركوا في بناء المجتمع وتطويره ، وان لم تتوفر هذه العناصر الأساسية فان فرصا عديدة أخرى تظل بعيدة المنال ، فضلاً عن ذلك إن اختيار هذه المؤشرات استند إلى ما جاء في تعريف التنمية البشرية من تسلسل تنازلي لمطالب البشر عن طريق ذكر التقرير للتنمية البشرية الحياة الطويلة والمعرفة الوافية ومستوى المعيشة اللائق.[3]

1-3-1-1- مؤشر الصحة

إن حفظ الصحة وتعزيزها هو أمر أساسي لمعافاة الإنسان لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وان الحياة الطويلة هي قيمة بحد ذاتها ، فالناس في معظم البلدان يضعون الصحة على نحو غير مثير للدهشة في أعلى سلم أولوياتهم وعلى ذلك فان الصحة كثيرا ما تصبح قضية سياسية تحاول الحكومات إرضاء تطلعات شعوبها عن طريقها.

وهناك سبل كثيرة لحفظ الصحة وتعزيزها تقع خارج إطار القطاع الصحي ، فالظروف التي نشأ في ظلها الناس ويعيشون ويعملون ويشيخون فيها تؤثر تأثيراً كبيراً على الكيفية التي يحيا بها الناس ويموتون ، فالغذاء والتعليم والسكن والعمل كلها عوامل تؤثر في الصحة ، وان

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الأردن – تقرير التنمية البشرية لعام 2004 : بناء سبل المعيشة المستدامة ،عمان, 2004، ص16 .
(2) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2010) ، ص16 .
(3) عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية : مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت , 1995،ص116 .

إصلاح مظاهر الجور في ذلك من شأنه إن يحد أيضا من الجور في الصحة ،[1] ومقياس التمتع بحياة صحية طويلة هو متوسط العمر المتوقع عند الولادة .

1-3-1-2- مؤشر التعليم

يعكس مؤشر التعليم مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع في مجال المعرفة ، فالإنسان المتعلم أكثر ايجابية من غير المتعلم وتزداد إنتاجيته كلما ارتفع مستوى تعليمه ، فالتعليم سلعة رأسمالية وهو رأس مال غير مادي أكثر أهمية من رأس المال المادي ، والإنسان المتعلم ينشر المعرفة في محيطه وبين زملائه ويسهم برفع مستوى وعيهم أو يعدَ سلعة اجتماعية إذ يساهم في تغيير أنماط الحياة والاستهلاك ويساهم في منع الجريمة ، وهو سلعة سياسية تعمق الانتماء الوطني وتساهم في البناء الديمقراطي للإنسان .[2]

وقد استعمل مقياس الإلمام بالقراءة والكتابة ليعبر عن مؤشر التعليم إلا أن هذا المقياس رغم أهميته بعدِه الخطوة الأولى في اكتساب المعرفة لا يعطي صورة واضحة للتنمية البشرية لذا قد تم تطوير هذا المقياس ليشمل عدد المسجلين في الدراسات الأساسية الأولية والثانوية والتعليم العالي (نسبة القيد الإجمالي) وإعطاء وزن معين للإلمام بالقراءة والكتابة ووزن للدراسة في جميع المراحل التعليمية ومن الوزنين تحسب قيمة مؤشر التعليم ،[3] ولغرض تجاوز مجرد تقدير الكمية والوصول إلى تقييم النوعية فقد حل متوسط الدراسة محل الإلمام بالقراءة والكتابة ويقاس المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس على أساس سنوات الدراسة المتوقعة أي مجموع السنوات التي يتوقع أن يقضيها طفل في المدرسة على أساس معدلات الالتحاق الحالية .[4]

1-3-1-3- مؤشر الدخل

إن الدخل والنمو عنصران أساسيان في عملية التنمية وإن أي تفكير بخلاف ذلك هو إغفال لأهمية الدخل في توسيع آفاق البشر ، فالدخل ضروري لتمكين الإنسان من امتلاك الموارد اللازمة للحصول على الغذاء والمسكن والملبس ولتوسيع خياراته المختلفة ، إن النمو

---

(1) منظمة الصحة العالمية ، تمويل النظم الصحية : السبيل إلى التغطية الشاملة التقرير الخاص بالصحة في العالم 2010 ، مصر , شركة YAT Adurtistig ، 2010 , ص7 .

(2) رياض بدري ستراك ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، الطبعة الأولى , عمان, اثراء للنشر ، 2008 ، ص48 – 49 .

(3) إيمان عبد الكاظم الكريطي ، التنمية البشرية في دول عربية مختارة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، 2004 ، ص29 .

(4) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2010 ، ص82 .

الاقتصادي هو عصب التنمية البشرية عن طريق قدرته على خلق أنموذج التراكم الذي يسهم في إيجاد قوة الدفع الذاتية لتحقيق التنمية البشرية ،[1] والتي تهتم بتطوير القدرات الإنسانية واستعمال هذه القدرات في الإنتاج ويتطلب تطوير هذه القدرات الاستثمار في الناس بينما يتطلب الإنتاج مساهمة الناس في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل ، فالتنمية البشرية تهتم بالنمو الاقتصادي لان كلاهما يتحققان في المدى الطويل عندما تلبي الفرص الاقتصادية حاجات الناس، وقد تم اختيار مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي بحسب القوة الشرائية للدولار ليعكس حالة التقدم في النمو الاقتصادي .[2]

وقد حدد دليل التنمية البشرية عتبة للدخل تعد كافية لمستوى معيشة معقولة وهي المتوسط الحالي للقيمة الحالية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب تعادل القوة الشرائية بالدولار ، وقد استبدلت طريقة حساب مؤشر الدخل عن طريق حساب لوغاريتم الدخل وفق المعادلة الآتية : [3]

$$W(Y)=\frac{Log(y)-Log(_{\min} y)}{Log(_{\max} y)-Log(_{\min} y)}$$

حيث إن :

W(Y)=دليل بعد الدخل

Min(Y)=القيمة الدنيا للدخل

Max(Y)=القيمة القصوى للدخل

ونتيجة للفوارق الكبيرة بين دخل سكان البلد الواحد والناتج المحلي الإجمالي والناجمة من اجتياح العولمة لبلدان العالم ، تم تحسين قياس مستوى المعيشة باستعمال نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عوضاً عن الناتج المحلي بسبب تحويلات العمال المغتربين وبفضل المساعدات الخارجية يتجاوز الدخل القومي الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي .[4]

---

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 1992 ، ص25 .
(2) إبراهيم مراد الدعمة , مصدر سابق ، ص26
(3) نفس المصدر السابق ، ص 32 .
(4) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2010) ، ص15 .

1-3-1-4- حساب دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو مقياس يختصر الانجازات التي يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية في الأبعاد الثلاثة (الصحة والتعليم والدخل ، وبذلك يعدَ الدليل المتوسط الهندسي لمجموعة من الأدلة المعروفة ، ويجري تقدير دليل التنمية البشرية على مرحلتين :[1]

المرحلة الأولى :

بناء دليل لكل بعد من الأبعاد الثلاثة إذ يبدأ تكوين أدلة فرعية لكل بعد وتحدد قيمة قصوى وقيمة دنيا لكل مؤشر أساسي وتحويل المؤشرات إلى دليل تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح :

1- **العمر المرتقب عند الولادة** : عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفاة المسجلة بحسب الفئات العمرية حين ولادته على حالها طيلة مدة حياته ، وقد حددت للمؤشر قيمة دنيا (20 سنة) وقيمة قصوى (83.4 سنة)*.

2- **المعرفة** : لقياس البعد المتعلق بالمعرفة يعتمد على دليل مركب يتكون من :

أ – **متوسط سنوات الدراسة** (**): متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأشخاص الذين هم في سن (25 سنة) وما فوق استناداً إلى مستوى التحصيل الكلي للسكان محسوباً بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم ، وقد حددت القيمة الدنيا لهذا المؤشر بالصفر والقيمة القصوى (13.1 سنة) .

ب – **متوسط سنوات الدراسة المتوقع**(***): وهي عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتلقاها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق بحسب الفئات العمرية كما هي طوال حياة الطفل وقد أخذت قيمة دنيا (صفر) وقيمة قصوى هي (18 سنة) ، وتبلغ قيمة الدليل المركب للتعليم (0.978)

---

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2011) ص172 .

* مصدر البيانات للعمر المرتقب عند الولادة في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

** مصادر بيانات متوسط سنوات الدراسة استنادا إلى بيانات معهد اليونسكو للإحصاء حول التحصيل العلمي .

*** مصادر بيانات المتوسط المتوقع لسنوات الدراسة معهد اليونسكو للإحصاء .

3 – **نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي** :[****] مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المنتجين في الاقتصاد تزاد إليه الضرائب على المنتجات (مخصوماً منها الدعم) الذي لا يدخل في حساب قيمة الإنتاج يزاد إليها الدخل الأولي الوارد من الخارج (تعويضات العاملين وعائدات الأملاك) ، مقسوماً على عدد السكان في منتصف السنة .

وحددت القيمة الدنيا لهذا المؤشر (100 دولار) وقيمة قصوى (107.721)ألف دولار .

إذ يتم حساب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بعد من الأبعاد وفق المعادلة الآتية :

$$Hij = \frac{ActuslXiva\,lue - MinXivalue}{MaxXivalue - MinXivalue} \quad \text{.....(1)}$$

حيث إن : قيمة الدليل لكل بعد =Hij

تستعمل المعادلة (1) في بعد التعليم لكل من المتغيرين (متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع) فيحسب المتوسط الهندسي للأدلة الناتجة لكل منهما ، ثم تطبق المعادلة (1) ثانية على المتوسط الهندسي لدليل التعليم باستعمال الصفر بعدَه الحد الأدنى والمتوسط الهندسي الأفقي للأدلة الناتجة عن العملية الحسابية للمدة قيد الدراسة بعدَه الحد الأقصى .

أما دليل بعد الدخل فانه يستعمل اللوغارتيم الطبيعي للقيم الفعلية والقصوى والدنيا والذي يأخذ في الحسبان إن دليل كل بعد من الأبعاد هو مؤشر افتراضي يقيس الإمكانيات في كل بعد ومن المرجح أن يكون دالة التحول من الدخل إلى الإمكانيات مقعرة فتكون المعادلة كالآتي : [1]

$$W(Y) = \frac{Ln(y) - Ln(_{\min} y)}{Ln(_{\max} y) - Ln(_{\min} y)} \quad \text{.....(2)}$$

المرحلة الثانية :

تضرب الأدلة الفرعية لتكوين دليل التنمية البشرية عن طريق القيم المتحصلة من الأبعاد الثلاثة وكما في المعادلة (3) :

**** مصادر بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. (المصدر السابق ص[172])

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (1995) ، ص[132] .

$$HDI = I_{life}^{1/3} \cdot I_{Eduction}^{1/3} \cdot I_{Income}^{1/3} .....(3)$$

$$HDI = \sqrt[3]{I_{life} \cdot I_{eduction} \cdot I_{Income}} ....(4)$$

مثال تطبيقي(فيتنام) [1] :

المؤشر	القيمة
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	75.2
متوسط سنوات الدراسة	5.5
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	10.4
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي(بالدولار)	2805

دليل متوسط العمر المتوقع = 75.2 - 20 / 83.4 - 20 = 0.873
دليل متوسط سنوات الدراسة = 5.5 - 0 / 13.1 - 0 = 0.419
دليل متوسط سنوات الدراسة المتوقع = 10.4 - 0 / 18 - 0 = 0.577
دليل التعليم = √ 0.419 * 0.577 - 0 / 0.978 - 0 = 0.503
دليل الدخل = Ln2805 - Ln100 / Ln107721 - Ln100 = 0.472
دليل التنمية البشرية = $\sqrt[3]{}$ 0.873 * 0.503 * 0.472 = 0.591

1-3-2- دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة

خضع دليل التنمية البشرية منذ انطلاقه للتنقيح مرات عديدة بناءاً على ماتعرض له من انتقادات وقد أدخلت مؤشرات جديدة إلى دليل التنمية البشرية للاستفادة من توفر المزيد من البيانات فضلاً عن ذلك أن بعض المؤشرات لم يعد دقيقا في ظل التقدم المتحقق ، فكان تطوير عملية القياس دائما ركيزة أساسية في نهج التنمية البشرية ، لكن هذا القياس لم يكن يوما لمجرد القياس فدليل التنمية البشرية أفسح المجال أمام نهج جديد في الفكر حول التقدم ، ألا وهي إن التنمية كمؤشر يتعلق بمؤشرات عديدة ولم يقتصر على الدخل ، وعلى مدى الأعوام الماضية خضع دليل التنمية البشرية لعدة تنقيحات واعتمد عدة مقاييس أهمها دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس ودليل التنمية البشرية المعدل بحسب توزيع الدخل ودليل قياس التقدم في التنمية البشرية بمرور الوقت ،[2] ومقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس لقياس التمكين النسبي للرجل

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2010) ،ص172.

[2] إبراهيم مراد الدعمة ، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص24-25.

والمرأة في مجال النشاطات السياسية والاقتصادية ،[1] كذلك دليل الفقر البشري – 1 ودليل الفقر البشري – 2 لقياس التباين في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الصناعية والنامية .[2]

إن دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة هو اتجاه جديد لقياس مستوى تنمية البشر في مجتمعات تشهد حالات عدم المساواة في توزيع التنمية ، لان دليل التنمية البشرية يقدم معدلات إجمالية تحجب فوارق كبيرة في توزيع التنمية البشرية بين السكان في أي بلد .[3]

وهذا الدليل الجديد يقارن بدليل التنمية البشرية الأصلي ويبين عدم المساواة في كل بعد من أبعاد دليل التنمية البشرية في عدد كبير من البلدان وله خصائص إحصائية هامة تسمح بإجراء التقديرات المقارنة بين البلدان ، ولا يحسب متوسط التنمية البشرية في أي بلد استنادا إلى مؤشرات الصحة والتعليم والدخل فحسب ، بل يحسب كيفية توزيع هذه التنمية بين الإفراد ، فيحسب الفوارق في متوسط العمر المتوقع عند الولادة وسنوات الدراسة والدخل فتنخفض قيمة كل بعد وفقا لحجم المساواة ، ويمكن لقيمة دليل التنمية البشرية المعدل أن تكون مساوية لقيمة دليل التنمية البشرية الأصلي إذا كانت المساواة تامة بين إفراد المجتمع ، كما يمكن أن تكون قيمة هذا الدليل من دون دليل التنمية البشرية في حال ارتفاع عدم المساواة .

وبهذا يعد دليل التنمية البشرية الأصلي دليلاً للتنمية البشرية المحتملة بينما دليل التنمية البشرية المعدل دليلا لمستوى التنمية البشرية الفعلية والفارق بين الدليلين هو الفارق بين المستوى المحتمل والفعلي للتنمية البشرية الذي كان يمكن أن يتحقق لولا عدم المساواة .[4]

1-3-2-1- حساب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة

يجري حساب دليل التنمية البشرية المعدل على ثلاثة مراحل :[5]

المرحلة الأولى : يجري قياس عدم المساواة في أبعاد دليل التنمية البشرية باستعمال مقاييس عدم المساواة التي وصفها اتكينسون (1970) عن طريق المعادلة الآتية :

$$A_x = 1 - G / U \ldots\ldots\ldots(1)$$

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (1995) ، ص132 .
(2) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (1998)،ص44-45.
(3) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2010) ، ص7 .
(4)البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2010) ، ص87 .
(5) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2011) ، ص174-175.

اذ إن :

G = يمثل الوسط الهندسي للأبعاد

U = يمثل الوسط الحسابي للأبعاد .

إذ تصبح المعادلة :

$$A_X = 1 - \frac{\sqrt[n]{(x_1)(x_2)\dots(x_n)}}{\overline{X}} \dots\dots\dots(2)$$

إذ إن :

$X_1, X_2 \dots X_n$ = التوزيع في بعد المكاسب .

وتحسب قيمة (Ax) [*] لكل متغير(العمر المتوقع ، سنوات الدراسة ، ونصيب الفرد المتوفر من الدخل والاستهلاك) .

المرحلة الثانية : يعدل متوسط الانجازات في بعد معين (X) وفق عامل عدم المساواة على النحو الآتي :

$$\overline{X} = (1 - A_X) = \sqrt[n]{X_1 . X_2 \dots . X_n} \dots\dots\dots(3)$$

وهكذا يمثل المتوسط الهندسي المتوسط الحسابي معدلا بعامل اللامساواة في التوزيع وتحسب الأدلة للأبعاد المعدلة بعامل اللامساواة بضرب أبعاد دليل التنمية البشرية (I_x) بعامل ($1 - A_x$) إذ إن (A_x) المحدد بالمعادلة (1) يمثل مقياس اتكنيستون .

$$I_X = (1 - A_X) . I_X \dots\dots\dots(4)$$

[*] تحسب قيمة (Ax) لكل متغير ولا يقبل المتوسط الهندسي في المعادلة (1) قيمة الصفر ولذلك في حالة متوسط سنوات الدراسة تزاد سنة واحدة إلى الأرقام المسجلة لغرض حساب عدم المساواة وفي حالة الارتفاع المفرط في قيمة نصيب الفرد من الدخل تقتطع قيمة (0.5 %) من الخمس الأعلى في التوزيع للحد من تأثير القيمة المرتفعة جدا ويستعاض عن الدخل السالب أو المتقدم في الخمس الأسفل بالقيمة الدنيا وهي (0.5 %) في أسفل توزيع الدخل الايجابي .

ويستند دليل الدخل المعدل بعامل اللامساواة (I incom) إلى دليل الدخل القومي الإجمالي غير المعدل (I in com) وبذلك يعبر دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل اللامساواة عن مجمل عدم المساواة في الدخل .

المرحلة الثالثة : جمع أدلة الأبعاد لحساب دليل التنمية البشرية معدلاً اللامساواة إذ يحسب أولاً دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل اللامساواة الذي يتضمن دليل الدخل غير المعدل ($IHDI^*$) :

$$IHDI^* = \sqrt[3]{I_{life}.I_{eduction}.I_{income}} \quad \text{..... (5)}$$

$$HDI^* = \sqrt[3]{(1-A_{life}).I_{life}.(1-A_{eduction}).I_{eduction}.(1-A_{incom}).I_{incom}} \quad \text{.....(6)}$$

ومن ثم يحسب دليل التنمية البشرية على أساس الدخل غير المعدل (HDI) كما في معادلة (7) :

$$HDI^* = \sqrt{I_{life}.I_{eduction}..I_{income}} \quad \text{.....(7)}$$

وتحسب النسب المئوية للفارق بين قياس كل من الدليل الأصلي والدليل المعدل الناتجة من عدم المساواة على النحو الآتي :

$$LOOS = 1 - \frac{IHDI^*}{HDI^*} = 1 - \sqrt[3]{(1-A_{life}).(1-A_{eduction}).(1-A_{incom})} \quad \text{.....(8)}$$

ولأن الفارق الناتج من عدم المساواة في توزيع الدخل هو نفسه في متوسط الدخل واللوغارتم يحسب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل اللامساواة على النحو الآتي :

$$IHDI=\left(\frac{IHDI^{*}}{HDI^{*}}\right).HDI=\sqrt[3]{(1-A_{life}).(1-A_{eduction}).(1-A_{incom})}.HDL.....(9)$$

مثال تطبيقي (بيرو) [1] :

المؤشر	قيمة المؤشر	دليل البعد	قياس عدم المساواة	الدليل المعدل بعامل عدم المساواة
العمر المتوقع	74.0	0.852	0.148	(1-0.148) * 0.852 = 0.725
متوسط سنوات الدراسة	8.7	0.662		
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	12.9	0.717		
دليل التعليم		0.704	0.240	(1-0.240) * 0.704 = 0.535
لوغارتيم الدخل القومي	9.03	0.634		
الدخل القومي الإجمالي	8.389	0.077	0.300	(1-0.300) * 0.077 = 0.054

	دليل التنمية البشرية	دليل التنميةالبشرية معدلا بعامل اللامساواة	الفارق بالنسبة المئوية
دليل التنمية البشرية على اساس الدخل غير المعدل	$\sqrt[3]{}$ 0.852*0.704*0.077 = 0.359	$\sqrt[3]{}$ 0.728*0.535*0.054 =0.275	1 -0.275 / 0.359 = 0.232
دليل التنمية البشرية	$\sqrt[3]{}$ 0.852*0.704*0.634 =0.725	(0.275/0.359)*0.725 = 0.557	

1-3-3- دليل الفوارق بين الجنسين

إن عدم المساواة بين الجنسين يشكل أكثر مظاهر الإجحاف تفشيا في أي مجتمع على الرغم من تضاعف معدلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة وتزايد التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية إلا أن هذه الانجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتميزة ضد المرأة والتي تشدد على نحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة وتعزز اللامساواة بين الرجل والمرأة في نواحي الحياة المختلفة ، إذ تعاني النساء في بعض البلدان من عدم المساواة في

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2010) ص175 .

المواطنة وفي الحقوق القانونية عن طريق حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية والاقتصادية وانعدام المساواة في الفرص وهو ما يتضح من الوضع الوظيفي والأجور والتميز الوظيفي القائم ضد المرأة .[1]

إن البلدان التي تستمر في تعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة تتمتع أحياناً بمعدلات اقل فقراً ، إذ يؤدي توفير المزيد من الفرص أمام النساء في مجالات الأشغال العامة والتمويل والقطاعات الأخرى إلى تسريع عجلة النمو الاقتصادي وهو ما يساعد على التخفيف من حدة إثارة الأزمات المالية الحالية والمستقبلية .[2]

ومن أول المقاييس العالمية لقياس الفوارق بين الجنسين هو دليل التنمية البشرية على أساس المساواة بين الرجل والمرأة ، ودليل التمكين للمرأة وقد أطلقها تقرير التنمية البشرية عام 1995 ، فكان يهدف الأول لقياس أوجه عدم المساواة في الإبعاد الأساسية لدليل التنمية البشرية. أما الثاني فكان يوضح عدم المساواة بين الجنسين في دليل التنمية البشرية ضمن مفهوم التوازن وتكافؤ الفرص عن طريق دراسة حصة المرأة والرجل في ثلاثة مجالات هي التمثيل البرلماني ، والمناصب الإدارية والدخل المكتسب ،[3] إلا إن هذين الدليلين لم يتمكنا من إعطاء صورة لدليل موثوق يصلح لقياس الفوارق بين الجنسين وأخذت عليهما عدة مآخذ منها جمعهما بين الانجازات المطلقة والانجازات النسبية واستعمال الافتراضات بكثرة لسد النقص بالبيانات والتحيز الكبير في مقياس التمكين إلى النخبة التي تعيش في المدن ، وكذلك استعمال بعض المؤشرات التي تنطبق على البلدان المتقدمة أكثر منها على البلدان النامية ، أما دليل الفوارق بين الجنسين فهو لا يعتمد على الافتراضات بل يتضمن ثلاثة أبعاد حاسمة بالنسبة للمرأة وهي (الصحة الإنجابية ، والتمكين ، والمشاركة في سوق العمل) وهو يجمع هذه الأبعاد في مقياس مركب إذ إن الجمع بين التمكين والتنمية يعطي صورة أكثر تكاملاً .[4]

---

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2003) ، ص2-3 .

(2) البنك الدولي ، المساواة بين الجنسين ، على موقع الانترنيت : http:// go . worldbank . org / GNIOAM 6 TYO.

(3) مهدي محسن العلاق ، قياس التنمية البشرية والمتطلبات من المؤشرات الإحصائية ، مجلة الحكمة ، بغداد, بيت الحكمة ، العدد 42، 2006, ص44 .

(4) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2010) ، ص90 .

1-3-3-1- مؤشرات دليل الفوارق بين الجنسين

يبين هذا الدليل الفرق في التنمية البشرية الناتج من عدم التساوي في الانجازات بين الرجل والمرأة في ثلاثة أبعاد وهي : [1]

أ – **الصحة الإنجابية** : ومقياس هذا البعد عن طريق مؤشرين هما :

1- معدل وفيات الأمهات : عدد وفيات الأمهات لكل (100000) ولادة حية ، وتندرج في هذا المؤشر وفاة المرأة في مدة الحمل أو بعد (42) يوم على انتهاء الحمل . ويحسب الحد الأدنى لهذا المؤشر (10) وفيات لكل (100000) ولادة حية ، وحد أقصى (1000) وفاة لكل (100000) ولادة حية .

2 – معدل خصوبة المراهقات : وهو عدد المواليد لكل (1000) امرأة من الفئة العمرية (15 – 19) سنة .

ب – تمكين المرأة : ويقاس هذا البعد عن طريق مؤشرين هما :

1- نسبة الرجال إلى النساء في المقاعد البرلمانية .
2- التحصيل العلمي الثانوي والعالي للنساء .

ج – سوق العمل : ويمثل نسبة مشاركة المرأة في سوق القوى العاملة (نسبة السكان في العمل في الفئات العمرية 15 – 64 سنة المنخرطين في سوق العمل أو الباحثين عن العمل). وتكون قيمة هذا الدليل بين (الصفر) في المساواة بين الرجل والمرأة و (1) في عدم المساواة بينهما في جميع الأبعاد المذكورة .

1-3-3-2- حساب دليل الفوارق بين الجنسين

يحسب دليل الفوارق بين الجنسين على مراحل إذ يحسب أولاً المتوسط الهندسي للأبعاد المختلفة ثم المتوسطات للمرأة والرجل على حدة ثم بعدها تجمع بمتوسط واحد للجنسين ، ولا بد من تحديد قيمة دنيا لكل مؤشر من مؤشرات العناصر لان المتوسط الهندسي لا يقبل الصفر ،

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2011) ، ص175 – 176 .

وقد حددت هذه القيمة (0.1%) لمعدل خصوبة المراهقات وحصة النساء من المقاعد البرلمانية ومعدل التحصيل العلمي الثانوي والعالي ومعدل مشاركة المرأة في سوق العمل .[1]

ثم تحسب مختلف الأبعاد للرجل والمرأة على حدة باستعمال المعادلتين الآتيتين :

1- في حالة النساء والفتيات تكون المعادلة :

$$G_F = \sqrt[3]{\left(\frac{10}{MMR}\cdot\frac{1}{AFR}\right)^{1/2}\cdot\left(PR_F\cdot SE_F\right)^{1/2}\cdot LFPR_F} \quad .....(1)$$

2 – في حالة الرجال والفتيان تكون المعادلة :

$$G_M = \sqrt[3]{1-\left(PR_M\cdot SE_M\right)^{1/2}\cdot LFPR_M} \quad .....(2)$$

اذ إن :

MMR = معدل وفيات الأمهات .

AFR = معدل خصوبة المراهقات .

PR_F = نسبة الرجال إلى النساء في مقاعد البرلمان .

SE = التحصيل العلمي الثانوي والعالي للرجل والمرأة .

LFPR = نسبة مشاركة الرجل والمرأة في سوق العمل .

بعدها تجمع أدلة الجنسين باستعمال متوسط واحد للرجل والمرأة لتكوين دليلاً متوازناً للجنسين ويعكس عدم المساواة بين الرجل والمرأة ويراعي الترابط بين الأبعاد .

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2011) ، ص176 .

$$HARM(G_F \cdot G_M) = \left[\frac{(G_F)^{-1} + (G_M)^{-1}}{2} \right]^{-1} .....(3)$$

اذ إن :

HARM=الوسط التوافقي .

G_F = دليل التمكين للمرأة .

G_M = دليل التمكين للرجل .

ثم يجري حساب المعيار المرجعي لعدم المساواة بتجميع الأدلة للرجل والمرأة باستعمال معاملات متساوية بين الجنسين ومن ثم تجمع الأدلة في الأبعاد المختلفة :

$$G_{\overline{FM}} = \sqrt[3]{\overline{Health}.\overline{Empowerment}.\overline{LFPR}}.....(4)$$

$$\overline{Health} = (\sqrt{\frac{10}{MMR} \cdot \frac{1}{AFR}} + 1)/2.....(5)$$

$$\overline{Empowerment} = (\sqrt{PR_F \cdot SE_F} + \sqrt{PR_M \cdot SE_M})/2.....(6)$$

$$\overline{LFPR} = \frac{LFPR_F + LFPR_M}{2}.....(7)$$

وأخيرا يحسب دليل الفوارق بين الجنسين بمقارنة الدليل الموزع بالتساوي بين الجنسين والمعيار المرجعي وفق المعادلة الآتية :

$$1 - \frac{HAPM(G_F \cdot G_M)}{G_{\overline{FM}}}.....(7)$$

مثال تطبيقي : دولة ليسوتو

	الصحة		التمكين		سوق العمل
	معدل وفيات الامهات	معدل خصوبة المراهقات	التمثيل في المجلس النيابي	نسبة السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي	معدل المشاركة في سوق العمل
المرأة	530	73.5	0.229	0.243	0.719
الرجل	-	-	0.771	0.203	0.787
F+M/2	=0.508		=0.316		0.719+0.787/2 =0.743

باستخدام المعادلات السابقة نستنتج مايلي:

$$Gf\ 0.134 = \sqrt[2]{\sqrt{\frac{10}{530} * \frac{1}{73.5}}\ \sqrt{0.229 * 0.243} * 0.719}$$

$$Gm\ 0.675 = \sqrt[3]{1 * \sqrt{0.771 * 0.203} * 0.787}$$

$$G\overline{f}\,\overline{m}\ \ 0.492 = \sqrt[3]{0.508 * 0.316 * 0.743}$$

$$\text{HARM (Gf Gm) } 0.230 = \left[\frac{1}{2}\left(\frac{1}{0.134} + \frac{1}{0.675}\right)\right]^{-1}$$

$1 - \left(\frac{0.230}{0.492}\right) = 0.532$ دليل الفوارق بين الجنسين

1-3-4- العلاقة بين الدليل التنمية البشرية معدلا بعامل اللامساواة ودليل الفوارق بين الجنسين ودليل التنمية البشرية

يتشابه دليل الفوارق بين الجنسين استناداً الى المقارنة بين فئتي (الرجال والنساء) وقياس الفوارق بينهما على مستوى كل بلد كما في دليل التنمية البشرية المعدل باللامساواة والذي يقيس الفارق بالانجازات الناجم عن عدم المساواة في الأبعاد الرئيسية الثلاثة ، ويتشابه الدليلان وفق التدرج بين (الصفر والواحد) من حيث التساوي أو عدمه (صفر للمساواة والواحد لعدم المساواة) ، والدليلان يمثلان قياس معدل الحرمان أو القصور بالأبعاد والتعثر في بلوغ المستوى المنشود للأهداف المرغوبة ، بينما دليل التنمية البشرية يقيم مستويات ودرجات التقدم

المحرز بشكل إجمالي في الأبعاد أو صورة الانجاز أو التحسن الذي يتحقق في التنمية البشرية وهي صورة تصلح لبيان التغيير في التنمية البشرية في مدة زمنية معينة .

إن الأدلة الثلاثة تشتمل على قياس المكونات الثلاثة المعروفة وتتدرج ضمن المدى نفسه (صفر – الواحد) ، ويرى الباحث إن النظر إلى دليل التنمية البشرية من منظور القصور أو الحرمان قد يساعد على توجيه الأنظار نحو الفجوة الحضارية لردمها ، إلا أنها في الوقت نفسه صورة تشير إلى مدى صعوبة المهمة التي سيكون على الدولة مواجهتها مما تضعف العزم وتضفي اليأس في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها معظم البلدان ، فهوية دليل التنمية البشرية بتحسن أبعاده وبالتقدم خطوة خطوة بأستمرار يضفي الأمل والقدرة والشجاعة بالنهوض بالإنسان وتقليص الحرمان بأنواعه .

1-3-5- الانتقادات الموجهة إلى دليل التنمية البشرية

يتمثل الإسهام الحقيقي الذي صاحب تقدم مفهوم التنمية البشرية في تطويره الرقم القياسي للتنمية البشرية أو دليل التنمية البشرية , وعلى الرغم من القبول الواسع الذي حظي به الدليل إلا انه قد تعرض لانتقادات كثيرة ومتنوعة نوجزها بالآتي :

1- شمول مضمون التنمية البشرية ومن ثم قياسها على المكونات الثلاثة المعروفة وذلك لأن التنمية البشرية اعمق مضمونا وأوسع نطاقا من أسلوب قياسها وشتان بين شمول المفهوم وبين بدائية أساليب القياس , وان هناك إدراكاً قوياً بمطالب أخرى للبشر يجب أخذها في حساب المعنيين بالتنمية البشرية ،[1] وهو إنه لا يكفي أن يعيش الناس طويلاً وان يحصلوا على دخل مناسب ومعارف كافية لكي يصبحوا بشرا , فالحصول على التعليم الأساسي لا يقل أهمية عن احترام الهوية أو المشاركة في الحياة السياسية أو مؤشرات تتعلق بحقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية .... الخ , إذ أن التركيز على المؤشرات الكمية قد يؤدي إلى نتائج مظللة بالنسبة لترتيب الأول على سلم دليل التنمية البشرية ،[2] إن الدليل مركب من نتائج التنمية للأجل البعيد باستثناء الدخل , وعليه لا يستطيع أن يعكس مدخلات الجهود المتضمنة في السياسات أو أن يقتبس الانجازات الإنسانية للأجل القصير.[3]

---

[1] عثمان محمد عثمان , مصدر سابق ص189.
[2] عمرو هشام محمد العمري , مصدر سابق, ص159.
[3] كريم محمد حمزة , مصدر سابق ص69.

2- إن العلاقة بين مكونات الدليل ذاتها كانت موضعا للاعتراض على إدخالها معا في مؤشر تركيب واحد لأنها ذات علاقة ارتباط قوية , وهذا يعني أن حذف احدهما قد لا يترك تأثيراً على الآخر في بناء الدليل ما عدا مؤشر الدخل الذي ما زال بعضهم يراه يصلح بذاته مؤشرا كافيا , إذ انه ينعكس مباشرة على المتغيرات الأخرى .[1]

3- لا تعطي المؤشرات الاهتمام الخاص بجانب النوع والكيف فهناك العديد من الملتحقين في التعليم بمراحله كافة ولكن تتضاءل أهميته عند التركيز على نوعية التعليم , وأيضاً الحال ينطبق على مؤشر الصحة فهو لا يعكس الكثير من أمراض التحصر والتوترات التي تعززها هموم الحياة المعاصرة .[2]

4- كان هناك اعتراض على الطريقة التي يعامل بها الدخل في الدليل نظراً لكونه مجرد وسيلة وليس غاية , فكان من المفترض أن يكون ضمن مؤشرات الدليل .[3]

5- هناك من يرى فقدان الدليل عن عنصر مهم يمثل الهدر في تنمية الموارد البشرية والتي يعبر عنها في ظاهر البطالة وفئات المهاجرين .[4]

على الرغم من تلك الانتقادات التي وجهت إلى دليل التنمية البشرية إلا ان التعامل معه يبقى بوصفه مقياسا للتنمية هو جديرٌ بالثقة في ظل استمرارية تقارير التنمية البشرية الدولية لان القصد من وراء تركيب الدليل هو للمقارنة بين البلدان المختلفة وترتيبها بحسب مكانتها النسبية في سلم التنمية وليس القيمة المطلقة للدليل دلالة في ذاتها , وان الفكرة من هذا القياس لم تكن يوما لمجرد القياس وإنما إطلاق فكرة مقنعة وبسيطة وهي إن التنمية هي أوسع مفهوماً من الدخل .

---

(1) عثمان محمد عثمان , مصدر سابق, ص120.

(2) إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي , التنمية البشرية في دول عربية مختلفة : دراسة تحليلية , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة , 2004, ص35.

(3) إبراهيم مراد الدعمة , التنمية البشرية والنمو الاقتصادي , مصدر سابق ص42.

(4) نفس المصدر , ص40.

(4-1) الفقر من منظور التنمية البشرية

على امتداد التاريخ عنى الفكر الإنساني بدراسة مشكلة الفقر وحلها للتخفيف من آلام الفقراء ومعاناتهم ، فجمهورية أفلاطون تعد من الأمثلة على عالم لا تفاضل فيه ولا طبقات ولا فقر ولا حرمان ، فكان الجدل الواسع الذي أثير في كثير من الأدبيات قد ابرز وجهات نظر متباينة بين علماء اقتصاديات التنمية وعلماء الاجتماع عن إيجاد مفهوم محدد ودقيق لهذه الظاهرة التي تتباين ضمن الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فعلى الرغم من التقدم في تمكين البشر وتخفيف حدة الفقر تبقى معالجة تركة الحرمان البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية طريقاً طويلاً بسبب ما أفرزته العولمة والتقدم الثقافي المتسارع من تحديات تمثلت بخطر التخلف عن ركب التغيرات المتسارعة بتسارع قدرات الدول التي تبنت أسس تقدمها الاقتصادي بفضل تدمير حضارات وإهلاك شعوب وتحويل أخرى إلى أقنان وعبيد ، وخشية من أن تواصل العولمة إلحاق ضرراً لا شفاء منه بعدما أصبحت إرهاصاتها المأساوية أمام أنظارنا وجحود الخير في كثير من البلدان التي طبقت برامج التصحيح الهيكلي وما نجم عنها من انتكاسة الدخول الحقيقية وتردي مستويات المعيشة فيها مما أدى الى ضيق الفرص أمام شعوبها ليسود الفقر على نطاق أوسع في الكثير من البلدان الأقل نمواً وليمثل تهديداً لآفاق النمو الاقتصادي والتنمية الهادفة .

إن تطور وجوه الفقر وتغيرها بوصفه مفهوما ومحتوى هو استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات ، فبعدما كان المفهوم التقليدي للفقر يعني إلى حد بعيد نقص الدخل الكافي لشراء ما يلزم من غذاء للمجتمع بحياة عادية ، أصبح يتضمن الحرمان من التنمية البشرية بعدم الحصول على ما يكفي من خدمات الرعاية الصحية الأولية والتعليم ومستوى المعيشة اللائق ، ثم لينتقل إلى مفهوم يقيم رفاه الإنسان في أوجه متعددة من الحرمان في الصحة والتعليم والسلع المادية والمشاركة السياسية والتماسك الاجتماعي .[1]

1-4-1- المفهوم التقليدي للفقر

ينظر إلى هذا المفهوم بمنظورين ، هما :

[1] علي عبد القادر علي ، انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء في الدول العربية ، ورقة خلفية أعدت للتقرير الرابع للتنمية الإنسانية العربية ، نهوض المرأة في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، مايو 2005 ، ص3 .

المنظور الأول : هو الانخفاض أو الحرمان من الدخل ويتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعا فيسمى (الفقر المدقع) وهو ما عرفه البنك الدولي بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة .[1]

المنظور الثاني : فهو الحرمان من الاستحواذ على الموارد الكافية لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد من مأكل وملبس ومسكن وصحة وتعليم فيسمى ((الفقر المطلق)) ،[2] وهؤلاء الأفراد في هذين المنظورين يعيشون تحت المستوى الأدنى للدخل الحقيقي وهو خط الفقر ((الخط الخيالي الدولي للفقر)) وهذا الخط يعرف من دون حدود قومية فاصلة ويعتمد على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ، وقد وضع تقرير البنك الدولي عن الفقر عام 1996 خطاً أعلى للفقر بما يساوي (270$) دولار في السنة (إستناداً لأسعار عام 1985) فأي أسرة يكون دخلها اقل من هذا الخط أو يساويه تكون فقيرة أو تحت خط الفقر .[3]

هناك ثلاث طرق لحساب خط الفقر في الدول المختلفة : [4]

1- طريقة الاحتياجات الأساسية من الغذاء : يتحدد خط الفقر على أساس تكلفة الغذاء الأساسي لفئات العمر الأساسية والجنس فضلاً عن بعض العناصر الأخرى الأساسية غير الغذائية ويتم حساب تكلفة الغذاء الأساسي باستعمال اقل أنواع الغذاء اسعاراً وفقا للكمية اللازمة لتبية الاحتياجات الغذائية الضرورية .

2 – طريقة الطاقة الغذائية : إذ يساوي خط الفقر الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية كافية من الغذاء لإمداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من الطاقة (السعرات الحرارية) المطلوبة له ، وتتأثر قيمة خط الفقر بالطريقة التي ينفق بها الأفراد ، فقد يحصل الأفراد على السعرات الحرارية المطلوبة بالإنفاق على عناصر كمالية من الغذاء بدلاً من الإنفاق على أنواع رخيصة السعر .

3 – طريقة نسبة الغذاء : تهتم بتحديد نسبة الإنفاق على عناصر الغذاء الأساسية من الاستهلاك الكلي فإذا كانت $\left(\frac{1}{3}\right)$ مثلا فان خط الفقر = 3 × تكلفة عناصر الغذاء الأساسية .

---

[1] محمد كاظم المهاجر ، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الأسكوا)،نيويورك،1997،ص3.

[2] ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسني ، ومحمود حامد محمود ، الرياض , دار المريخ ، 2009 , ص213 .

[3] نفس المصدر السابق ، ص214- 215 .

[4] عبد القادر محمد عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية , الدار الجامعية ، 2000 ، ص79 – 80 .

إن الفقر في هذين المنظورين يؤدي إلى ما أكدته الدراسات والنظريات المتعلقة بالفقر والنظر إليه برؤيتين ، **الأولى** : نظرة إلى الفقر في دول العالم النامية على انه انعكاس لمأزق التنمية وضرورة لتخليص بني البشر من ظروف الفقر المهينة وغير الأنسانية وجعل الحق في التنمية واقع حال لكل إنسان وتخليص البشرية قاطبة من الفاقة .[1]

الرؤيا الثانية : ترى أن الفقر في العالم المتقدم ناتج عن التفاوت في توزيع الدخل وقد تعامل معه الاقتصاديون من منطلقين : الأول : منطلق إيديولوجي يبرر التضحية بالعدالة الاجتماعية في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي ، والمنطلق الثاني : هو اقتصادي يفترض أن كفاءة النظام الاقتصادي المتمثلة بجودة القطاعات الإنتاجية كفيلة بتحسين حال الفئات الأضعف في المجتمع بوصفها ثماراً لاحقة تتساقط على الجميع .[2]

1-4-2- الفقر البشري (Human Poverty)

لقد فتح التقدم البشري وما زال يفتح أفاقاً بعيدة عن تحقيق حد من الاحتياجات الأساسية التي تتفق مع كرامة الإنسان ولاسيما في المجال غير المادي ، فكثير من الأمور المحسنة للحياة غير متضمنة بالدخل وكثير من المؤشرات التي تدل على تحسين نوعية الحياة مثل توقع الحياة وتخفيف وفيات الأطفال غير منتظمة بالدخل وهذا الأمر يؤكد ضعف الترابط بين الفقر وغيره من وجوه الحرمان ، وعليه فان الفقر ليس متعلقا بانخفاض الدخل أو الإنفاق أو العجز عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية وإنما اخذ مفهوماً بأبعاد جديدة بعد تقرير التنمية البشرية عام 1997 فظهر مفهوم الفقر البشري والذي يعني الحرمان من الفرص والخيارات التي هي غاية في الأهمية للتنمية البشرية وهي العيش حياة طويلة مبدعة والتمتع بمستوى معيشة لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات والمجتمع والناس .[3]

فإذا كانت التنمية البشرية هي توسيع نطاق الخيارات فان الفقر يمثل المعنى النقيض للتنمية البشرية وهو الحرمان من اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بكفاءة توصلا لمستوى رفاه إنساني كريم ،[4] فالفقر يسود في مجتمع ما إذا لم يتمكن الفرد من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني ، ووفقاً لمارتياسن يتكون الرفاه الإنساني من توليفة من الأفعال

---

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية : الانجازات والتطلعات ، نيويورك : كانون الأول 2003 ، ص3 .

(2) محمد حسين باقر ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1996 ، ص12 .

(3) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (1998) ، ص25 .

(4) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2004) ، ص142 .

والحالات تتفاوت مع المتغيرات الأولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات ومن ثم فان الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المتوفرة للفرد .[1]

وعليه استند الفقر إلى منظور الحرمان من القدرات والذي هو سبب لانعدام الفرص ، أي إن المجتمع لا يوفر للإفراد فرص التنمية وتأمين قدراتهم الإنسانية والأساسية ، والمنهج القائم على افتراض إخفاق القدرة البشرية يساعد في الكشف عن المراحل التي تؤدي إلى توليد الفقر وتفاقمه وهو منهج يساعد في التخطيط للقضاء على الفقر لأنه لا يتناول مسألة آلية توليد الفقر إذ يسعى لتخفيف حدة الفقر عن طريق تحويلات في الدخول أو عن طريق شبكة الضمان.[2]

2-4-2-1- مقياس الفقر البشري (Human Poverty Index)

إن استناد الفقر البشري إلى منظور القدرة عن طريق جعل قدرات الناس محدودة لاستعمال أفضل لمواردهم الإنسانية والمادية فإن دليل التنمية البشرية هو تعبير عن العجز في تكوين القدرات البشرية اللازمة وإظهاراً لواقع الفقراء والمحرومين في كل مجتمع و تذكيراً بان الرفاه الذي يحققه الأغنياء لا يلغي الحرمان الذي تتعرض له الفئات الفقيرة ،[3] وهناك مقياسان للفقر البشري هما :

2-4-2-1-1- دليل الفقر البشري للدول النامية : (HPI – 1)

يقيس هذا الدليل أوجه الحرمان للأبعاد الرئيسية الثلاثة في التنمية البشرية وهي :[4]

أ - **عدم التمتع بحياة مديدة وصحية** : أي التعرض للموت أو عدم البقاء على قيد الحياة لسن الأربعين (P_1) .

ب – **الحرمان من المعرفة** : ويقاس بمؤشر معدل القراءة والكتابة بين البالغين (P_2) .

ح – **عدم التمتع بمستوى معيشة لائق** : من خلال عدم توفر فرص الحصول على الموارد العامة والخاصة (P_3) وهو مؤشر مركب يتكون من ثلاث متغيرات هي :

---

(1) سالم توفيق النجفي ، الفقر في البلدان العربية واليات إنتاجه ، دراسات اقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت, العدد 38 ، السنة الرابعة عشر ، 2007 ، ص8 .

(2) احمد عباس الوزان ، مظفر حسني علي ، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق : رؤية نقدية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة ، العدد 23، 2010، ص53.

(3) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (1997) ، ص15 .

(4) عبد القادر محمد عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، مصدر سابق ، ص80 – 81 .

1- نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على مياه نقية (P_{31})

2- نسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية صحية (P_{32}) .

3- نسبة الأطفال ناقصي الوزن الذين اعمارهم أقل من (5) سنوات (P_{33}) .

إذ إن معادلة المؤشر المركب لمستوى المعيشة تأخذ الصيغة الآتية :

$$P_3 = \frac{1}{3}(P_{31} + P_{32} + P_{33}) \ldots\ldots\ldots(1)$$

أما معادلة حساب الفقر البشري فتأخذ الصيغة الآتية :

$$HPI_1 = \left[\frac{1}{3}\left(P_1^{\,3} + P_2^{\,3} + P_3^{\,3}\right)\right]^{\frac{1}{3}} \ldots\ldots\ldots(2)$$

مثال تطبيقي(العراق)[1]:

الاحتمال بعدم العيش إلى الاربعين (P_1)= 19.4

معدل الأمية لدى البالغين (P_2)= 22

نسبة الافراد المحرمون من مياه نقية = 15.8

نسبة الافراد المحرمون من الرعاية الصحية = 15.7

نسبة الاطفال ناقصي الوزن لاقل من 5 سنوات = 7.6

(P_3) = 15.8 + 15.7 + 7.6 / 3= 13.03

HPI _ 1 = 19.4 + 22 + 13.03 /3 = 18.14

2-4-2-1-2- دليل الفقر البشري للدول الصناعية : (HPI-2)

يقيس هذا الدليل نسب الحرمان للأبعاد نفسها التي يقيسها دليل الفقر البشري – 1 إلا انه أضاف بعدا جديدا للأبعاد الثلاثة في الدليل المذكور وهو (الاستبعاد الاجتماعي) والذي يمثل

[1] وزارة التخطيط ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق(2008)،ص198.

لنسبة المئوية للعاطلين عن العمل لمدة طويلة تصل إلى سنة أو أكثر وقد استحدث هذا الدليل في تقرير عام 1998 ليظهر الفارق بين معيشة الدول الصناعية والنامية .[1]

أما المتغيرات التي اعتمدها هذا الدليل فهي :

أ – النسبة المئوية لمن يتعرض للموت قبل الستين من عمره (P_1) .

ب – النسبة المئوية للمستبعدين من عالم القراءة والكتابة (P_2) .

ج – النسبة المئوية للأفراد الذين يعيشون بدخول تحت خط الفقر (% 60) من الدخل المنزلي المتوسط (P_3) .

د – الاستبعاد الاجتماعي والذي يقاس بمعدل البطالة التي تصل إلى سنة أو أكثر (P_u) .

ونأخذ معادلة (دليل الفقر البشري – 2) الصيغة الثانية :

$$HPI_2 = \left[\frac{1}{3}\left(P_1^{\,3} + P_2^{\,3} + P_3^{\,3} + P_4^{\,3}\right)\right]^{\frac{1}{4}} \text{.....(1)}$$

2-4-3- الفقر المتعدد الإبعاد

إن لتغير نظرة العالم المتقدم إلى العالم النامي وتزايد فجوة الثراء بين الشمال والجنوب من جهة ، والتقدم التكنولوجي المتسارع والمذهل في الاتصالات والمعلومات من جهة أخرى قد انشأ ظروفاً جديدة بل عالما جديدا استوجب أن نفكر له من جديد ونتعامل معه من منطلقات ومفاهيم جديدة ، والفقر المتعدد الأبعاد أحد هذه المفاهيم والوسائل التي تنظر إلى الفقر كمفهوم لا يقف عند عدم كفاية الدخل فحسب بل تتجاوزه إلى مخلفات هذا القصور من تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستويات التعليم والمهارات وعدم كفاية موارد العيش والسكن اللائق والإقصاء الاجتماعي وعدم المشاركة ، والقاسم المشترك في هذه المعاناة هو الحرمان من التطلعات المختلفة .[2]

---

[1] عدنان داود العزاوي ، هدى زوير الدعمي ، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، عمان , دار جرير ، 2010 ، ص72 .

[2] عدنان عبد الله المولي ، قراءة في تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم . مسارات إلى التنمية البشرية ، ورقة عمل مقدمة في الندوة التي عقدها مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2011 ، ص4 .

إن مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد هو تحديد أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة في الأبعاد الرئيسية الثلاثة في التنمية البشرية والتي تقاس بمؤشرات عشرة هي :[1]

1 – الصحة : ويقاس عن طريق مؤشرين هما :

أ – وجود فرد في الأسرة يعاني من نقص التغذية .

ب – وفاة واحد أو أكثر من أفراد الأسرة .

2 – التعليم : ويتمثل بمؤشرين هما :

أ – وجود فرد في الأسرة لم ينه خمس سنوات من الدراسة .

ب – وجود واحد على الأقل في سن الدراسة (حتى الصف الثاني متوسط) وغير ملتحق بالدراسة .

3- **مستوى المعيشة اللائق :** ويعبر عنه عن طريق ست مؤشرات هي :

أ – عدم الحصول على الكهرباء .

ب – عدم الحصول على مياه شرب نظيفة **.**

ج – عدم الحصول على مرافق جيدة للصرف الصحي .

د – استعمال وقود غير نظيف للطهي (مخلفات الحيوانات ، أو الحطب أو الفحم) **.**

ه – السكن في منزل أرضه تراب .

و – عدم امتلاك سيارة أو شاحنة أو دراجة نارية .

2-4-3-1- دليل الفقر المتعدد الأبعاد

هو دليل بسيط وهام في توجيه السياسة العامة ويعد مكملاً للمقاييس المالية بنهج أوسع نطاقاً ، فالمقاييس المالية أساسية في قياس الفقر ولكنها تعجز عن قياس أوجه الحرمان في أبعاد أخرى ورصد تداخلها وهذا الدليل يعالج هذه الثغرات ، وقد حل هذا الدليل في تقرير التنمية

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2011) ، ص177 .

البشرية لعام 2010 محل دليل الفقر البشري الذي أطلق في عام 1997 والذي لم يحدد الأفراد والأسر ومجموعات السكان التي تعيش أوجهاً متداخلة من الحرمان .[1]

ودليل الفقر المتعدد الأبعاد هو حصيلة عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد (أي نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد) ومتوسط أوجه الحرمان التي تعاني منها أسرة فقيرة (أي شدة الحرمان) ، بمعنى أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يجمع في القياس بين عدد المحرومين وشدة هذا الحرمان .[2]

2-4-3-2- حساب دليل الفقر المتعدد الإبعاد

يقيس دليل الفقر المتعدد الأبعاد أوجهاً مختلفة من الحرمان على المستوى الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة ، إذ يحدد لكل فرد مجموع معين من النقاط وفقا لأوجه حرمان أسرته في كل المؤشرات العشرة والمجموع الأقصى من النقاط هو (100%) توزع بالتساوي على الإبعاد الرئيسية الثلاث ، أي نسبة (33.3%) لكل بعد توزع بالتساوي على مؤشرات ذلك البعد ، فلكل من بعدي الصحة والتعليم مؤشرات يساوي كل مؤشر منها (3\5) أي (16.7%) ، إما بعد مستوى المعيشة فيشمل (6) مؤشرات يساوي كل مؤشر منها (9\5) أي (5.6%) ، حيث يقاس الحرمان في الأسرة بجمع النقاط في كل وجه (مؤشر) من أوجه الحرمان يحدد عن طريقه قيمة الفقر المتعدد الأبعاد ويرمز له بالرمز(C) والحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو(33.3%) :[3]

- فالأسر التي تتراوح قيمة (C) بين (33.3 %- 49 %) هي في حالة فقر متعدد الأبعاد
- الأسر التي تكون فيها قيمة (C) (50 %) وأكثر فهي في حالة فقر شديد متعدد الأبعاد
- الأسر التي تتراوح فيها قيمة (C) (20 % - 33.3 %) تكون غير فقيرة لكنها معرضة للوقوع في الفقر المتعدد الأبعاد .

أما قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد فهي حاصل ضرب مقياسين هما :

1- نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد والتي تمثل الصيغة الآتية :

---

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2010) ، ص78 .
(2) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2011) ، ص45 .
(3) نفس المصدر السابق ، ص177 .

$$H = \frac{g}{n} .....(1)$$

اذ إن :

H = نسبة السكان الذين يعيشون الفقر المتعدد الأبعاد .

g = عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد (مجموع عدد إفراد الأسر التي تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد) .

n = عدد السكان .

2- شدة الفقر والتي تمثل متوسط نسبة المؤشرات المقاسة التي تدل على حرمان السكان الفقراء وفي حالة الأسر الفقيرة فقط تجمع نقاط الحرمان المسجلة وتقسم على مجموع عدد السكان الذين يعانون من الفقر:

$$A = \frac{\sum_1^g c}{g} .....(2)$$

$P = H * A$ .... (3)

اذ إن :

A = شدة الفقر .

C = مجموع أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء .

P = الفقر المتعدد الابعاد

فالفقراء وهم أفراد الفئات والشرائح الاجتماعية الذين يعيشون على خط الفقر أو تحته أو فوقه بمسافة قليلة ،[1] أو هم المحرومون من بناء قدراتهم البشرية لتحقيق رفاهم الإنساني ،[2] أو هم من يعانون من حرمان بوجوه متعددة ومتداخلة في الأسرة المعيشية ،[3] وهؤلاء يمثلون الكتلة الأساسية من سكان العالم ولا يمكن تصور حدوث أي تنمية بشرية (أو اقتصادية) من دون الارتقاء المحسوس أو المعتمد بمستوى معيشتهم استهلاكا وصحة وإسكانا وتعليما وتثقيفا ، وأي حديث عن التنمية البشرية بمعزل عنهم هو حديث أجوف وزائف .

---

[1] رمزي زكي ، مصدر سابق ، ص227 .

[2] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ، ص95 .

[3] محسن أبو رمضان ،الخير لا يأتي كله دفعة واحدة : قراءة في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ، ورقة عمل مقدمة في ندوة مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2011 .

ومقياس الفقر المتعدد الأبعاد يظهر مدى الفقر الذي لا تظهره المقاييس المالية إذ يساعد في قياس أوجه الحرمان المتداخلة والتعبير عنها بوضوح بعدما تجلى خطر هذا الحرمان في الأهداف الإنمائية للألفية ، فقد فاق عدد السكان الذين يعانون الفقر المتعدد الأبعاد أولئك الذين يعانون من فقر الدخل المحدد بالعيش على (1.25 $) دولار باليوم ، إذ أشارت الدراسات* إلى أن ثلث السكان في (104) دولة وعددهم (1.75) مليار شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد وهو ما يتجاوز تقديرات عدد الأشخاص الذين يعيشون على اقل من (1.25 $) ومجموعهم (1.44) مليار شخص ، كانت حاضناته في البلدان ذات المستوى المنخفض في التنمية وهي جنوب أسيا (51 %) وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى (28 %) منطقة شرق أسيا والمحيط الهادي (15 %) ، أما بقية المناطق فكانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (3 %) والبلدان العربية (2 %) وأوربا واسيا الوسطى (1 %) .[1]

ويرى الباحث انه على الرغم مما يظهره هذا المقياس الجديد من معالم متسعة ومتنوعة من الحرمان يبقى مقياس فقر الدخل هو الأكثر شيوعا وقبولا وهو الأساس الذي يستند إليه حتى في بناء الاتجاهات والمقاييس الجديدة إذا علمت أن الدخل هو جزء من التنمية البشرية ويشكل ثلث متغيراته المكون من ثلاثة أبعاد ، وباعتبار أن الفقر دالة بمستوى التنمية البشرية من حيث التطابق مع توزيع الفقر (حتى الفقر المتعدد الأبعاد) في البلدان النامية ، تزيد الى ذلك أن هذه البلدان ما يزال فقرها ضمن المفهوم التقليدي ونضالها في التخلص من الفقر المدقع واحتمالية الحديث عن الفقر المتعدد الأبعاد بعد عام 2015 .

لقد عرفت البشرية الفقر والفقراء منذ قديم الأزمان وقد حاولت الأديان والفلسفات منذ القدم حل هذه المعضلة ، لكن العالم الخالي من الفقر هو الحلم الذي حلمت به البشرية منذ الأزل ولا تزال ، فظل مستعصيا على التحقيق ، إن التنمية البشرية للبلدان النامية هي المفتاح لبناء الإنسان والأمة وان كان التفاعل بين الحكومة الوطنية والتنمية البشرية هو عمل على جانب كبير من التعقيد حتى يمكن القول بأنه أكثر تعقيدا مما واجهته البلدان المصنعة عند نهضتها لأنها في هذا الإطار التفاعلي التشابكي تمثل نسيج من الروابط بالغة التعقيد من عوامل اقتصادية وبشرية وبيئية واجتماعية ومؤسسية فضلاً عن التفاعل الكبير والمستمر بين هذه العوامل والعلاقات القائمة بينها .

* شملت العينة (98) بلداً ناميا تضم (92 %) من سكان البلدان النامية في العالم .
[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2010) ، ص97 – 98 .

(1-5) الحكومات والتنمية البشرية

إن القرار الخاص من قبل الحكومة بإتباع سياسة تنموية معينة يتضمن اختياراً صعباً لما سوف ينتج من هذه السياسة من ايجابيات لبعض الفئات من الناس وسلبيات على البعض الآخر، فإذا كانت الفئات التي تضررت من هذه السياسة قادرة على الإطاحة بالحكومة فان الأخيرة لن تكون متحمسة وجادة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع التنمية.[1]

فالفكر الاقتصادي الذي رسم الخلفية التاريخية للموقف من اخذ الدولة لدورها في المجالات كافة بدأ من أفكار التجاريين و تأكيدهم على ضرورة قوة الدولة في الاقتصاد ، مرورا بإضعافه من قبل ادم سميث بمبدأ ((اليد الخفية)) كمبرر لتحرير الأسواق من تدخل الدولة ، ثم الانقلاب الكينزي الذي حمل الحكومات المسؤولية كاملة لتحقيق الاستقرار للنشاط الاقتصادي الإجمالي .[2]

وعلى الرغم من وجود ملامح اتفاق عام بين الاقتصاديين بإتباع آلية السوق كأداة رئيسية لتحسين الكفاءة والنمو الاقتصادي السريع ، لما آلت إليه من نتائج وتقدم في الدول الصناعية قابلها انهيار وفشل فعلي لدور قوى التخطيط المركزي وسقوط الاتحاد السوفيتي السابق ، إلا انه لامناص من قيام حكومات البلدان النامية من تحمل المسؤولية من اجل رفاه الدولة في المستقبل ,[3] وذلك لان الاعتماد على نظام السوق الحر يعني التخلي عن قضية التنمية وتواري هذا المفهوم في المجتمعات المتخلفة والتعويل على النمو الاقتصادي في التخفيف من الفقر عوضا عن غاية التنمية في القضاء على الفقر .

إن التغيرات المتزامنة في أوضاع العالم المختلفة والتي أهمها وأعمقها الثورة التكنولوجية والتي من المتوقع أن تمتد لأجيال ، والسرعة التي تتميز بها تجعل الإنسان يعجز عن ملاحقة أبعادها المادية والأخطر من ذلك ما تخلفه في سيرها الحثيث من آثار على الأبعاد المجتمعية المختلفة والتي لم تلق ما يليق بها من اهتمام ، وان لهذه الأبعاد مغزاها وترابطها في البعدين

---

(1) مالكولم جبلز وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى ، الرياض, دار المريخ ، 1995، ص60 .

(2) مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات ، مصدر سابق ، ص255 .

(3) ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص738 .

الاقتصادي والاجتماعي مما يتطلب إستراتيجيه تستلزم تهيئة البنى الأساسية المادية والبشرية والاجتماعية اللازمة لها والتي تحتاج إلى تدخل مباشر من قبل الدولة لتوفيرها .[1]

فكان على الحكومات أن تركز كثيراً على الفقر واستئصاله ومعالجة البطالة وتقليل حدة التفاوت الطبقي والعمل على خلق رأس المال البشري والاعتماد عليه كمصدر للنمو بزيادة الحكومة للاستثمار العام لتحسين نظام التعليم والتدريب وزيادة الجهود لتطوير الاقتصاد البيئي والمعرفة والاستعمال الكبير للتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات في القطاعات والميادين والأنشطة الاقتصادية كلها ،[2] والعمل على توفير الأمن الغذائي عن طريق استيراتيجية التنمية الزراعية ضمن خطة التنمية الوطنية والتي من شانها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتوفرة للقضاء على كل صور الفقدان والتلف لكل السلع الغذائية ابتداءاً من المنتج وانتهاءاً بالمستهلك وترشيد الاستهلاك والمحافظة على التوازن البيئي وصنع التلوث مستهدفة بذلك توفير السلع الغذائية بكميات ونوعيات كافية لمجموع السكان وفي مختلف مناطق تواجدهم وبأسعار موافقة لمستويات دخلهم وبصورة مستمرة ومستديمة فضلاً عن قدرة الحكومة على تأمين الغذاء عن طريق الاستيراد الآمن غير المعرض للتذبذب أو الخطر أو التبعية للخارج .[3]

إن السياسات الاقتصادية التقليدية لا تكفي لتحقيق غرض الحد من الفقر إذ أنها تبالغ في التركيز على الاستقرار قصير المدى مما يؤدي إلى إضعاف القاعدة بعيدة المدى في النمو الاقتصادي وتجاهل الآثار المتعلقة بإعادة التوزيع المترتبة على سياسات النمو ، ومع ذلك لا يعد النمو الاقتصادي في حد ذاته غاية له معنى ، لكن المهم هو ترجمة النمو إلى التنمية البشرية والحد من الفقر (النمو الاقتصادي المحابي للفقراء)،[4] ويكون لسياسات الاقتصاد الكلي تأثيرا مهما في الحد من عدم المساواة بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة ، وتتمحور القناة المباشرة حول السياسات المالية عن طريق الانفاق الحكومي على القطاعات الحكومية كالتعليم والصحة والتغذية وعن طريق العمالة في القطاع العام إلى جانب التحويلات العينية والنقدية والدعم على السلع والخدمات ، وتشتمل الطرق غير المباشرة الطلب التجميعي على السلع والخدمات

---

(1) محمد محمود الإمام ، الإبعاد المتجمعة للتنمية البشرية ، سلسة حراسات التنمية البشرية رقم (2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) ، 1995 ، ص117-118 ،

(2) سهام حسين عبد الرحمن وآخرون ، تجربة ماليزيا التنموية احد نماذج التنمية الرائدة في الدول النامية ، دراسة تحليلية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد 26 ، لسنة 2011 ، ص113 .

(3) عبد الكريم صالح حمران ، الأمن الغذائي ، على موقع الانترنيت : تاريخ النشر ، 7/22 /2008 (http://www.grence.com)

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تحديات التنمية في الدول العربية : نهج التنمية البشرية ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، 2009 ، ص92 .

والعمالة وسعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم فللسياسات الضريبية والنقدية اثر سلبي على الطلب التجميعي على السلع والخدمات والعمالة مما يضر بالإنفاق الاستثماري والاستهلاكي ويتسبب في تراجع النشاط الاقتصادي وتراجع خلق فرص العمل وازدياد الفقر ، كما يترتب على بعض السياسات المالية والنقدية معدلات مرتفعة من التضخم تؤدي إلى تآكل في الدخل الحقيقي الأمر الذي يضر أساسا في الفقراء لعدم تكيف دخلهم الاسمي مع التغيرات في المستوى العام للأسعار ، وفيما يخص سعر الصرف الحقيقي لغرض إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري فيترتب عنها آثاراً متعددة قد تكون ضارة أو نافعة للفقراء فإذا تم تخصيص الموارد نحو إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري فان ذلك يؤدي إلى تقليل الطلب على العمالة في بقية القطاعات مما يزيد من البطالة ويؤدي إلى زيادة الفقر ، وبعكسه إذا ما ترتب على سياسة الصرف في إنتاج السلع الزراعية .[1]

إن القضاء على الفقر هو ليس مجرد وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس فحسب وإنما هو هدف اصيل الإنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى من الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية : لان الرفاه الإنساني لا يقتصر على التنعم المادي فحسب وإنما يتسع في جوانب المعنوية في الحياة الإنسانية عن طريق تحقيق الذات واكتساب المعرفة والمشاركة الفعالة في شؤون المجتمع البشري ،[2] وهذا لا يأتي من فراغ إلا في ظل إدارة حكم رشيدة للسلطة السياسية والاقتصادية والإدارية قادرة على تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات تتسم بالشفافية وتقوم على المشاركة وتنطوي على المساءلة والكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد ، مستندة على قواعد العدالة والإنصاف فتعمل مجتمعة على تحقيق قصر الفقر والبطالة وبناء الإنسان الجديد .[3]

---

[1] وليد عبد مولاه ، السياسات المالية المحابية للفقر ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، العدد 106 ، السنة العاشرة ، 2011 ، ص3 – 4 .

[2] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2004) ، ص2 .

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة : وثيقة للسياسات العامة ، 1997 ، ص8 .

الفصل الثاني

التنمية البشرية في العراق للمدة (1990 – 2010)

2-1- **اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2010).**

2-2- اتجاهات نمو المؤشرات الصحية والتعليمية في العراق للمدة (1990-2010).

2-3- الوضع البيئي في العراق للمدة (1990-2010).

2-4- الفقر في العراق للمدة (1990-2010) .

2-5- ابرز تحديات التنمية البشرية في العراق .

(2-1) اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2010)

واجه الاقتصاد العراقي وما يزال يواجه ضغوطا هيكلية منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة اقتصادية عمقت أسس التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وتنامي ظاهرة الفقر والبطالة وتفكك النسيج المجتمعي العراقي مع وجود آلية حلول عبثية لحل الأزمات الاقتصادية أدت إلى تعميق هذه الأزمات وأصبحت ظاهرة هيكلية متجذرة عن طريق السياسة الحكومية في إهمال القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وتصاعد الإنفاق العسكري واختلاس المال العام وهدره فضلاً عن سوء الإدارة العامة وانهيار القطاع التعليمي وفصل العراق عن التطورات التكنولوجية الحديثة ، انتهت بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على موارد البلد وبقيادة المؤسسات الدولية والدعوة إلى برامج الإصلاح والتحول الاقتصادي باتجاه آلية السوق ، فضلاً عن الظروف غير الطبيعية التي خلفتها الحروب والأزمات لتشكل عاملا إضافيا ساهم في زيادة وتكريس حدة التفاوت في المستوى المعيشي للأفراد وتوزيع الدخول ، اذ يرافق الحروب والأزمات موجات من التضخم والارتفاع في المستوى العام للأسعار وهبوط في مستوى ومعدل الإنتاج ومن ثم انخفاض في حجم المعروض السلعي ، وهي مؤشرات توحي إجمالا باستمرار التدهور الاقتصادي والصعوبات التي ما تزال تعترض تعافي العراق وتمكنه من تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي ينعكس إيجابا على نمو الاقتصاد وارتفاع مؤشرات التنمية البشرية .

ولأن الدخل احد الأركان الأساسية في التنمية البشرية والذي يتحقق عن طريق النمو الاقتصادي الذي يمثل محركاً للتنمية ككل ، ومن دون النمو الاقتصادي لا يمكن أن تحدث زيادة متواصلة ومستدامة في استهلاك الأسر المعيشي أو الاستهلاك الحكومي ومكافحة التلوث البيئي وتقديم خدمات التعليم ومعاشات المتقاعدين وتكوين رأس المال العام أو الخاص في مستويات الصحة والرفاهية والأمن ، فهذه خيارات تكون محدودة جدا في المجتمعات الفقيرة ، في حين يعززها النمو الاقتصادي ، وللتعرف على مستوى النمو الاقتصادي في العراق وكتعبير عن واقع الاقتصاد العراقي في مدة الدراسة ، فسوف يقوم الباحث بتحليل كل من :

1 - الناتج المحلي الإجمالي .

2 - متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

وبسبب تباين الظروف التي مر بها العراق بصورة عامة والاقتصاد بصورة خاصة خلال مدة الدراسة , تم تقسيم ألفترات الاقتصادية إلى ثلاث مراحل هي **المرحلة الأولى :** هي من عام (1990- 1995) نهاية حرب الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق بعد غزو الكويت عام (1990)، **المرحلة الثانية :** من عام (1996 – 2002) حيث تم السماح للعراق بتصدير النفط لتمويل الحاجات الأساسية وفق مذكرة التفاهم ,**المرحلة الثالثة :** تبدا من عام (2003 – 2010) بعد تغيير نظام الحكم والسعي نحو التحول الاقتصادي للسوق الحر .

2-1-1- المرحلة الأولى : المدة من (1990 – 1995) .

إن الدمار الذي لحق بمنشآت الاقتصاد العراقي وبنيته التحتية في هذه المرحلة مثَّل نقطة حرجة في تاريخ العراقيين تركت مظاهراً عديدة رسمت على حياة المواطنين ومستوى معيشتهم بسبب حرب الخليج والحصار الاقتصادي التي مثلت أعمق التحديات للأمن الوطني الاقتصادي والاجتماعي والغذائي أفضت إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لتلبية الحاجات الأساسية بأستعمال استراتيجيات البقاء المتنوعة الامر الذي افقد قدرة الاقتصاد العراقي فرصة تراكم رأس المال العام وانجاز الكثير من مشاريع البنى التحتية ، وبتحليل اتجاه المؤشرات الاقتصادية سوف يتبين المستوى المعيشي للفرد العراقي في هذه المرحلة .

2-1-1-1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمدة (1990 – 1995)

يعبر الناتج المحلي الإجمالي(**GDP**) عن قيمة السلع والخدمات النهائية التامة الصنع المنتجة داخل البلد في مدة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة ، أو هو القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة للاقتصاد القومي ،[1]ويمثل طبيعة الأداء الاقتصادي واهم المؤشرات الكلية المعبرة عن نمو الاقتصاد الوطني والتي تستند في نموها إلى ما يملكه البلد من طاقات إنتاجية (ماديه وبشرية) .[2]

إن من أهم الصور وابرزها التي يمكن أن تعبر عن هيكلية الاقتصاد العراقي في كونه اقتصاداً أحادي الجانب يعتمد بدرجة أساسية على مصدر واحد في تكوين الناتج القومي وهو النفط ، فضلاً عن ضيق القاعدة الإنتاجية التي تتمثل بانخفاض نسبة مساهمة

---

(1) بول ساملسون ، ووليام نور وهاوس ، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون ، 2006 ، ص451 .

(2) فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات : دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد السابع والعشرون ، أيلول 2011،ص24 .

القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وبذلك فإن الاقتصاد أحادي الجانب يؤدي إلى اختلال الهيكل الاقتصادي في مجمل القطاعات السلعية ، وهذه الاختلالات هي اختلالات توليدية أي إن كل اختلال في قطاع معين يولد اختلالاً في قطاع أخر .[1]

وعن طريق معطيات جدول (1) يمكن معرفة اتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق في هذه المرحلة والذي يشير إلى انخفاضه بعد أن سجل معدل نمو مركب بلغ (- 8%) على أثر انخفاضه في عام (1991) بمقدار (64 %) قياسا بما تحقق عام (1990) عندما انخفض الناتج من(29711,1) مليون دينار إلى (10682) عام (1991) ومرد ذلك إلى معاناة الاقتصاد العراقي من نشوب حرب مدمرة وفرض الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية عن طريق قطع الشريان الحيوي المغذي للأنشطة الاقتصادية وهو تصدير النفط الخام مما انعكس على مجمل عمل القطاعات وسبب شلل شبه تام لأنشطتها فضلاً عن اختلال الناتج وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي .

أما الزيادة التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي في المدة (1992 – 1995) فكانت بسبب السياسات الزراعية والإنتاجية والتسويقية التي اعتمدتها الحكومة بإنتاج المحاصيل الإستراتيجية مثل الحنطة والشعير والرز فضلاً عن المحاصيل الصناعية مثل الذرة وزهرة الشمس والقطن والبنجر السكري والتبغ وتقديم الدعم اللازم للمزارعين من قبل الحكومة وذلك لمواجهة نقص الغذاء الناجم عن الحصار الاقتصادي ،[2] ولقد ارتبط اتجاه معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بناتج قطاع النفط عن طريق مقارنة معدلات النمو المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الناتج المحلي من دون قطاع النفط الذي شهد معدل نمو ايجابي قدره (1.6 %) فضلاً عن الفوارق الواضحة بين الناتجين وهو ما أدى إلى انخفاض في الأهمية النسبية لقطاع النفط للناتج المحلي الإجمالي .

---

(1) عبد الجبار عبود ألحلفي ، الاقتصاد العراقي : النفط والاختلال الهيكلي والبطالة ،بغداد، مطبعة البينة، 2008 ، ص67 .

(2) اكرم عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص266 .

جدول (1)

تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1988 = 100) في العراق للمدة (1990 – 1995)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	معدل النمو السنوي %	الناتج من دون قطاع النفط (مليون دينار)	الأهمية النسبية %
1990	29711.1	----	13311.9	%55
1991	10682	64-	7765.4	%27.4
1992	14163.5	32.6	9823.6	% 30.6
1993	18453.6	30.3	14984.6	%18.8
1994	19164.9	3.8	14853.8	% 22.4
1995	19571.2	2.1	14637.6	% 25.2
معدل النمو المركب	% 6.6 -		% 1.6	معدل متوسط المدة = % 29.6

المصدر : من إعداد الباحث إعتماداً على الملحق (1) .

*الدخل القومي بالأسعار الثابتة = (الدخل القومي بالأسعار الجارية /الرقم القياسي العام للأسعار)×100.

_ معدل النمو السنوي=(سنة الهدف - سنة المقارنة/سنة المقارنة) × 100

(المصدر :حسام علي داود,مبادئ الاقتصاد الكلي,الطبعة الأولى,دار المسيره,عمان,2010,ص[168]) .

- تم احتساب معدل النمو المركب حسب الصيغة التالية : $R = \left(n-1\sqrt{\frac{X_t}{X_o}} - 1 \right) \times 100$

حيث إن R = معدل النمو المركب ، X_t = قيمة المتغير في سنة الهدف ، X_O = قيمة المتغير في سنة الأساس ، n = عدد السنوات

(المصدر : خاشع الراوي ، المدخل إلى الإحصاء ، الموصل ، ص[75])

2-1-1-2- متوسط دخل الفرد الحقيقي :

يعد نصيب الفرد من الناتج الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تدل على مدى تطور أو تدهور المستوى العام لمعيشة الأفراد ، وعلى الرغم من إن تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثل برفع المستوى المعيشي للفرد ، إذ قد يرتفع ذلك المتوسط من دون أن يصاحب ذلك تطورا حقيقيا بالمستوى المعيشي لمعظم الأفراد ، ومع ذلك فان أدبيات التنمية تعده مؤشرا تنمويا يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، فالنمو

الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد المعيشي في حال عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات فضلاً عن عدالة التوزيع .[1]

اذ يشير الجدول (2) إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في تلك المرحلة ليسجل معدل نمو مركب سالب بلغ (- 24 %) ليصل في نهاية المرحلة إلى (405) دينار عام (1995) وذلك بسبب التضخم الحاد وارتفاع مجمل أسعار السلع والخدمات ارتفاعا كبيرا، اذ وصل معدل تضخم الرقم القياسي العام (بأسعار 1988) في عام 1994 إلى (492%) كان النصيب الأكبر من هذا الارتفاع للسلع الغذائية بعدما بلغ معدل النمو المركب

جدول (2)

تطور نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للمدة (1990 – 1995)

السنة	متوسط دخل الفرد (بالدينار)	معدل النمو البسيط
1990	1664	-----
1991	434	% 73 -
1992	619	% 42
1993	550	% 11-
1994	465	% 15-
1995	405	% 13 -
معدل النمو المركب	% 24 -	

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على ملحق (2).

لها (263%) في هذه المرحلة جراء الدمار الذي لحق بمنشآت الاقتصاد العراقي وإصابة بنيته التحتية بإضرار فادحة بفعل الحرب والحصار الاقتصادي ووقف تصدير النفط الخام الذي يعد المورد الرئيسي للنقد الأجنبي والذي يؤمن شراء السلع الإنتاجية الاستهلاكية لا سيما الغذائية ، وهو ما دفع الحكومة إلى تمويل العجز بواسطة الاصدار النقدي الجديد لمواجهة متطلبات الاقتصاد ليولد ضغوطاً تضخمية أدت إلى تدهور قيمة العملة الوطنية [2] انعكس على

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة للتنمية ، مصدر سابق ، ص11 – 12.

[2] كامل علاوي ، قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد الخامس ، العدد 20 ،2008، ص60.

تدني مستويات الأجور الحقيقية للعاملين والتي لم تعد تكفي لتلبية جزء يسير من المواد الغذائية الضرورية مما أدى إلى انخفاض عدد العاملين في القطاع الحكومي بنسبة (45%) .[1]

2-1-2- المرحلة الثانية للمدة من (1996 – 2002) .

مر الاقتصاد العراقي في بداية هذه المرحلة بحالة من الركود والانكماش الاقتصادي بعد إعلان حصول موافقة مجلس الأمن ا لدولي في آيار 1996 بالسماح للعراق بتصدير حصة من النفط الخام لتلبية حاجاته الأساسية من الغذاء والدواء أدت إلى حدوث هبوط حاد في أسعار المواد مع تحسن سعر الصرف للدينار العراقي لتتحول ظاهرة الهروب من النقد واستبدالها بالدولار والأصول الآخرى إلى ظاهرة اكتناز وتهافت على العملة الوطنية بعد تحسن قوتها الشرائية نتج عنها ارتباك في العلاقات الدائنية والمديونية وفقدان رؤوس الأموال التشغيلية فضلاً عن قناعة المستثمرين بهبوط الأسعار بصورة اكبر ،[2] إلا أن تنفيذ برامج النفط مقابل الغذاء والدواء في بداية عام (1997) أعطى جرعات انتعاش للاقتصاد العراقي فقد مر هذا البرنامج بثمان مراحل تم الاتفاق في كل مرحلة على كمية النفط المسموح بتصديرها وانتهت المرحلة الثامنة في شهر كانون الأول عام (2000) التي تطورت عن طريقها كميات النفط المسموح بتصديرها من (120) مليون برميل في المرحلة الأولى إلى (283) مليون برميل في المرحلة الثامنة وقد بلغت هذه الكمية حدها الأقصى في المرحلة السادسة وهي (390) مليون برميل وكما يوضحه الجدول (3) ، وبسبب إرتفاع أسعار النفط منذ عام (1999) إذ بلغت إيرادات النفط العراقي ضمن هذا البرنامج (8.28) مليار دولار في المرحلة السابعة من البرنامج في النصف الثاني من عام (2000) ، مقارنة مع المرحلة الأولى في بداية عام 1998 والتي بلغت على نحو (2.15) مليار دولار.

إلا إن هذه المبالغ التي حصل عليها العراق من بيع النفط لم تؤدي إلى حدوث تطوير أو تنشيط الاقتصاد العراقي وتقليل الآثار السلبية للحصار ، فالعوائد النفطية يستقطع منها (30%) كتعويض للكويت وما تبقى منها يخضع إلى لجنة (661) في مجلس الأمن الدولي والتي لها صلاحيات كاملة في رفض أو قبول الصفقات بين العراق وأطراف أخرى مستعملة ذرائعاً مطاطة في الاعتراض على الاستيرادات العراقية أو تأجيل النظر فيها هذا من جانب، ومن

---

[1] هناء عبد الغفار السامرائي ، عماد عبد اللطيف سالم ، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، الطبعة الأولى ، بغداد , بيت الحكمة ، 2002 ، ص456 .

[2] ثريا الخزرجي ، تقييم إدارة السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم : دراسة تحليلية للمدة (1980 – 2003) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة بغداد ، المجلد 13، عدد 48 ، كانون الأول 2007 ، ص146 .

جانب آخر كانت هناك الرغبة في تعظيم إنتاج النفط ورفع معدلاته في ظل صعوبات الوضع الاقتصادي من دون الاهتمام للاعتبارات الفنية والمكمنية والهندسية ونقص الأدوات والمعدات والتي أدت إلى تدهور الآبار مع عدم وجود الإمكانيات لصيانتها والحفاظ عليها لتخلف ما يقارب (20 %) من الآبار المنتجة في شمال العراق وجنوبه في وضع غير قابل للاستصلاح[1].

جدول (3)

برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء للمدة (1997 – 2000)

المرحلة	كمية النفط المسموح بتصديرها (مليون برميل)	معدل السعر (دولار للبرميل)	الإيرادات المقدرة (مليون دولار)
الأولى	120	17.92	2150
الثانية	127	16.73	2125
الثالثة	182	11.46	2085
الرابعة	308	9.83	3027
الخامسة	361	10.49	3947
السادسة	390	19	7402
السابعة	343	24.13	8285
الثامنة	283	25.48	7199

المصدر :أحمد خليل حسن الحسيني ، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (1990 – 2000) ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد بجامعة القادسية،2004، ص[124] .

2-1-2-1- الناتج المحلي الإجمالي للمرحلة (1996 – 2002).

إن توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة أحدثت تحسناً في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المبالغ التي حصل عليها العراق من بيع النفط الخام ، اذ شهدت هذه المرحلة اتجاهاً تصاعدياً في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة اذ سجلت المدة (1996 – 2001) معدلات نمو سنوية ايجابية بلغ معدل النمو المركب لها (11 %) انخفض في عام (2002) ليسجل معدل نمو سنوي سالب بلغ (- 7 %) وذلك لأسباب تتعلق بأحداث 11 أيلول عام (2001) في الولايات المتحدة الأمريكية واختلال الأسواق العالمية على أثرها مما انعكس على صادرات

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون ،النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة : رؤية مستقبلية ، الطبعة الأولى ، مركز العراق للدراسات ،2007 ، ص[22].

العراق النفطية المرتبطة أساسا بتلك الأسواق ،[1] والجدول (4) يشير إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتلك المرحلة .

جدول (4)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(1988=100) في العراق للمدة (1996 – 2002)(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	معدل النمو البسيط	الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط(مليون دينار)	الأهمية النسبية لقطاع النفط
1996	21728.1	-----	16270.1	% 25.1
1997	26342.7	% 21	13672.4	% 48
1998	35525	% 35	14568.7	%59
1999	41771.1	% 18	16447.4	% 60.6
2000	42358.6	% 1	16458.4	% 61.1
2001	43335.1	% 2	17634.4	% 59.3
2002	40344.9	% 7 -	18222	% 54.8
معدل النمو المركب	% 10.4		% 1.8	

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على الملحق (1).

كذلك تظهر الأهمية النسبية الكبيرة لقطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لهذه المرحلة والتي بلغت أقصاها عام (2000) اذ بلغت (61 %) ومعدل متوسط المدة بلغ (52%) مع ارتفاع بسيط في معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي من دون قطاع النفط والذي بلغ (1.8 %) ، أما معدل النمو المركب للمرحلة (1996 – 2002) فقط بلغ (10.4%).

2-1-2-2- متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للمرحلة (1996–2002) .

سجل نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لهذه المرحلة معدل نمو مركب بلغ (13 %) وكما يشير الجدول (5) فقد حقق نصيب الفرد من الدخل الحقيقي طفرة هائلة بعد ما بلغ معدل النمو السنوي(83%) عام (1997) وذلك لتبني الحكومة اعتماد سياسات التمويل الذاتي والعمل بنظام الحوافز في معظم المؤسسات التابعة لها ، رافقها انخفاض وتيرة معدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك ،[2] بسبب الهبوط الحاد في الأسعار إلى اقل من ربع مستواها مقارنة بعام (1995) مع تحسن سعر صرف الدينار العراقي عن طريق الإجراءات التقشفية التي اتبعتها

[1] تقي عبد سالم وآخرون ،رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ،2009 ،ص15 .
[2] صادق زوير لجلاج ، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة (1990 – 2007) ، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 2011 ، ص84 .

الحكومة آنذاك لتحقيق نوع من التوازن في الموازنة العامة بشقيها الاستثماري والجاري [1] في حين اتسمت معدلات النمو السنوي اللاحقة بطابع غير مستقر بسبب السياسات غير المستقرة للدولة.

جدول (5)

تطور نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بالأسعار الثابتة (1988=100) للمدة (1996– 2002)(بالدينار)

السنة	نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (بالدينار)	معدل النمو البسيط
1996	452	-----
1997	827	%83
1998	793	% 4-
1999	1430	% 80
2000	1966	% 14
2001	1291	% 5 -
2002	992	% 14 -
معدل النمو المركب	% 13	

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على الملحق (2)

2-1-3- المرحلة الثالثة : المدة من (2003 – 2010)

بعد نيسان عام 2003 وبتغيير نظام الحكم وانقضاء الحصار الاقتصادي بدأت مرحلة جديدة من تاريخ العراق حملت معها تراكمات المراحل السابقة واستبدال ألفلسفة الاقتصادية التي كان يعتمدها العراق في إدارة شؤونه الاقتصادية معبراً عنها في دستوره الجديد بالتعددية والحرية والديمقراطية وإدارة الاقتصاد وفق قوانين ومبادئ اقتصاد السوق ممهدة بذلك إعادة تعاون العراق مع المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) ، لتكون إشكالية التحول في الحكومة والاقتصاد والمطالبة بصياغة نموذج جديد للتنمية يتسق مع التنوع الذي يفي بمتطلبات المجتمع العراقي من جهة وحكومته الحالية من جهة أخرى في ظل الافتراضات الليبرالية ، هذه الإشكالية شكلت دافعا اخرج الاقتصاديين إلى البحث عن البديل

[1] ثريا الخزرجي ، مصدر سابق ص146.

الثنائي الهجين الذي يجمع بين الأنموذج الرأسمالي الحر وبين احتفاظ الدولة بالنشاط الاقتصادي عند نقطة مركزية معينة ،[1] إن هذا التحول الذي يعني زيادة تركيبة سلعية في الأسواق يظهرها النمط السوقي الجديد ، لا يتفق مع الرغبة في تلبية المتطلبات الاجتماعية وتحقيق أفراد المجتمع للرفاهية الاقتصادية المتمثلة بإشباع الحاجات الأساسية ، في حين عندما تكون الدولة هي ألفاعلة في النشاط الاقتصادي فان التفرد اثبت عدم جاهزيته في تحقيق النمو المرغوب ، لان التحكم المركزي بواسطة سياسات الاقتصاد الكلي تؤدي إلى تشوه إستعمال الموارد وفتح المجال لاستشراء الفساد الإداري والمالي ، وعلى هذا الأساس فان النقطة الحركية للتوازن في أنموذج التنمية الهجين تتحدد وفقا لدور الدولة المتغير ومدى فاعلية دمج الاقتصاد العراقي بالمنظومة الرأسمالية ،[2] وقد تم ذلك عن طريق إدخال كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجلس الرقابة الاستشاري الدولي المشرف على صندوق تنمية العراق (DFI) الذي تأسس استنادا إلى قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1483) في أيار (2003) والذي ينص على إيداع (5%) في صندوق التعويضات الذي تأسس بموجب القرار (687) عام (1991) ليتم عن طريق هذا الصندوق صرف الأموال لاستيفاء الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي ولإعادة بناء النظام الاقتصادي العراقي وإصلاح البني التحتية ، فضلاً عن ذلك يعتبر هذا الصندوق من صناديق الاستقرار [*] لمواجهة الحالات الطارئة في الموازنة العامة ، وان الموارد في الصندوق تعبر عن احتياطي بالعملة الأجنبية وهو حاليا تحت إدارة البنك المركزي العراقي .[3]

2-1-3-1- الناتج المحلي الإجمالي للمرحلة (2003 – 2010) .

يشير الجدول (6) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حقق معدل نمو مركب قدره (11.2%) ليصل الناتج في نهاية المرحلة إلى (57925.9) مليون دينار وبزيادة مطلقة بلغت (30935.5) مليون دينار عن عام (2003) وسبب تحسن هذا النمو يعود إلى ارتفاع عائدات صادرات النفط الخام ونمو قطاع الخدمات الحكومية .[4]

---

[1] عاطف لأفي مرزوك ، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق : مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ، مركز العراق للدراسات ، 2010 ، ص38 .

[2] نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

[*] يتم اعتماد تسعير برميل النفط لإغراض تحديد إيرادات الموازنات بأقل من الأسعار المعتمدة في تصدير نفط العراق من اجل تراكم موارد إضافية في الصندوق بموجب الفروقات السعرية الافتراضية لغرض اعتماد سياسات استقرارية في تحويل النفقات العامة عند تعرض الموارد المالية إلى تقلبات فجائية خلال السنة المالية .

[3] مظهر محمد صالح ، صناديق الثروة السيادية : تقييم أولي لتجربة صندوق تنمية العراق ، البنك المركزي العراقي ، 2007 ، ص7-8 .

[4] فارس كريم بريهي ، مصدر سابق ص25 .

اذ يشير الجدول (6) إلى انخفاض الناتج لعام (2003) وتسجيله لمعدل نمو سالب بلغ (- 33 %) وذلك بسبب الحرب وتوقف كافة مجالات الحياة العامة ، ليعود بعدها ويحقق معدل نمو سنوي مرتفع بلغ (54 %) بعد إعادة تصدير النفط الخام ، لكن من الملاحظ أن هذا التحسن قد رافقه انخفاض في الأهمية النسبية لمساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغ معدل متوسط المرحلة (43 %) وهو اقل بالمقارنة مع المرحلة السابقة وسبب ذلك تدهور الوضع الأمني وتخلف البنية التحتية للصناعة النفطية وتعرض أنابيب النفط الخام إلى التخريب واتساع ظاهرة تهريب النفط الخام للدول المجاورة فضلا عن سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الحكومة الجديدة والتي أدت إلى فتح باب الاستيراد على مصراعيه مما أدى الى عدم قدرة الإنتاج الوطني على منافسة الإنتاج المستورد لجودته ورخص ثمنه ،[1] هذا على صعيد المستوى المحلي . أما على صعيد المستوى العالمي فدخول الاقتصاد العالمي مرحلة من التباطؤ الحاد في النمو بعد أن لحقت به صدمتان هائلتان هما ارتفاع أسعار النفط والسلع الأولية واتساع نطاق الأزمة المالية العالمية التي زادت آثارها سوءاً على الاقتصاد العالمي وهو ما انعكس على صادرات النفط العراقي ، أما سبب تصاعد القيم المطلقة للناتج المحلي الإجمالي فهي تعود إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية وارتفاع العوائد النفطية .[2] وبصورة عامة بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طوال المدة (1990-2010) على نحو (3.4%) وهو معدل أعلى بقليل عن معدل النمو السكاني .

[1] عبد الحسين محمد العنبكي ، الإصلاح الاقتصادي في العراق : تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات ، 2008 ، ص185 .

[2] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي (2008) ، ص13 .

جدول (6)

تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1988=100) للمدة (2003 – 2010)(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(مليون دينار)	معدل النمو البسيط	الناتج المحلي الحقيقي عدا قطاع النفط (مليون دينار)	الأهمية النسبية لقطاع النفط
2003	26990.4	-----	13060.4	% 51.6
2004	41607.8	% 54	21770.3	% 47.6
2005	43438.8	% 4.4	25041.3	% 42.3
2006	47851.4	% 10	28442.0	% 40.5
2007	48510.6	% 1.4	27645.4	% 43
2008	51716.6	% 6.6	28344.9	% 45.3
2009	54720.8	% 5.8	30843.1	% 44
2010	57925.9	% 5.8	33826.3	% 42
معدل النمو المركب	% 11.2		%14.4	معدل متوسط المدة = % 43

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على الملحق(1).

2-1-3-2- نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للمرحلة (2003 – 2010)

يشير الجدول (7) إلى أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي قد حقق معدل نمو مركب بلغ (4%) للمرحلة (2003 –2010) وهو اقل مما تحقق في المرحلة السابقة . و يتضح من الجدول أدناه أن عام (2004) قد حقق معدل نمو سنوي بلغ (39 %) بسبب تعديل نظام رواتب موظفي الدولة أواخر عام (2003)،[1] بعدها شهدت معدلات النمو السنوية للثلاث سنوات اللاحقة انخفاضاً بلغ (-6 % ، - 17 % ، - 13 %) للسنوات (2005 ، 2006 ، 2007)على التوالي وذلك بسبب تدهور الوضع العام وارتفاع معدلا ت نمو الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لتصل أقصاها في تلك المرحلة إلى (53 %) عام (2006) وبالأخص منها مجموعة الوقود والإضاءة بعدما بلغ معدل النمو المركب لها (59%) بسبب ازمة الوقود

[1] وزارة المالية ، انجازات وزارة المالية (2010) ، الجزء الثالث ، بغداد ، مطابع دار المستقبل ، 2011 ، ص5 .

الناجمة من تردي الأوضاع الأمنية وتعطل بعض المصافي عن العمل أما بسبب التخريب او التقادم التكنلوجي ،[1] بينما حقق نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في عام (2008) معدل نمو سنوي بلغ (33 %) وذلك بعد تعديل نظام رواتب موظفي الدولة والقطاع العام ، أما في عام (2009) فقد انخفض معدل النمو السنوي على نحو (- 11 %) لأسباب تتعلق باتخاذ إجراءات تقليص حجم الموازنة العامة والذي يتمثل بتقليص حجم الإنفاق العام ، بينما تحقق في عام (2010) معدل نمو ايجابي بلغ (13.7%) وذلك بسبب زيادة أعداد موظفي القطاع العام واتساع النظام المؤسسي في الدولة وزيادة عدد أفراد الأجهزة الأمنية .[2]

جدول (7)

تطور معدلات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (1988=100)للمدة (2003 -2010)(بالدينار)

السنة	نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (بالدينار)	معدل النمو البسيط
2003	539	
2004	751	% 39
2005	746	% 6 -
2006	613	% 17 -
2007	533	% 13 -
2008	713	% 33
2009	635	% 11 -
2010	736	% 13.7
معدل النمو المركب	% 4	

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على الملحق (2).

إن ربط عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر بالعوائد النفطية تعني تحول اتجاهات السياسة الاقتصادية السلعية إلى الخارج للحصول على الريع النفطي وهو ما يؤدي إلى عدم نهوض الاقتصاد العراقي والتمكن مستقبلا من التقدم وتحقيق الاكتفاء والاستقرار ، ففي عام (2004) بلغت الإيرادات النفطية (16.5) مليار دولار تم تخصيص (16.8) مليار

[1] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام (2008) ، ص47.
[2] وزارة المالية ، انجازات وزارة المالية 2010، الجزء الثالث ، بغداد ، مطابع دار المستقبل ،2011 ، ص5 .

دولار إلى وزارة المالية من حساب صندوق (DFI) لتمويل الإنفاق الحكومي وهو مبلغ يفوق الإيرادات ب(0.3) مليار دولار تم تغطيته من رصيد وزارة المالية المتبقي نهاية عام (2003) اذ استعمل هذا التخصيص لتمويل الإنفاق الحكومي خارج العراق وداخله ممثلة بتمويل استيرادات الوزارات وإعادة إعمار بعض المناطق وتعويض المتضررين وسحب مبالغ لحساب المفوضية العليا للانتخابات وتمويل بعض مشاريع وزارة الصحة والكهرباء وغيرها[1]، فلم يكن هذا الوضع الاقتصادي مجرد وضع مؤقت للتصحيح بعد انتهاء الحرب ودخول جيوش الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء إلى العراق ، وإنما استمر الحال على هذا المنوال طوال هذه المرحلة وما زال يستمر بما يحمله من طيات الانحلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

[1] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي (2004) ، ص28 .

(2-2) إتجاهات نمو المؤشرات الصحية والتعليمية في العراق للمدة(1990-2010)

يرى الاقتصاديون أن التنمية تعني التغيير في بنية الاقتصاد عن طريق تنوع أنشطة الإنتاج والخدمات وزيادة الترابط بينهما والسعي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وخلق طلب جديد لغرض العمل واستثمار جديد من دون التحري عن العوامل المباشرة وغير المباشرة المسؤولة عن زيادة الإنتاج القومي ، وفي ضوء ذلك تمت صياغة نماذج واستراتيجيات للتنمية الاقتصادية اعتمدتها البلدان النامية لتحقيق طموحاتها في التقدم آلت إلى إخفاقها الاقتصادي ووضعها في مسارات تنموية مشوهة بعد إهمالها في رسم إستراتيجياتها المتغيرات غير المادية والتي تلعب دورا كبيرا في تكوين اقتصاديات البلدان وتقدمها الاجتماعي ،[1] إن الإنسان الذي ينمو في ظروف سوء تغذية وضعف جسماني وعقلي وافتقاره شبه الكامل للمعارف والمهارات يكون ناتجه الاقتصادي والاجتماعي متدني إلى أدنى الحدود ،[2] وبذلك فأن معرفة اتجاهات المؤشرات الصحية والتعليمية فضلاً عن كونها مرتكزات التنمية البشرية لها أهمية أساسية في تقويم السياسات والبرامج والخطط التنموية كونها تمثل بداية الاتجاهات المستقبلية للوضع الاقتصادي والاجتماعي وتعبيراً عن تغيير اجتماعي مخطط له لتحقيق تنمية الطاقات والموارد البشرية في المجالات المختلفة وصولا لأهداف التنمية المطلوبة .

2-2-1- اتجاهات نمو المؤشرات الصحية في العراق للمدة (1990- 2010)

هناك بين الصحة والتنمية البشرية علاقات متشابكة ومتبادلة فيما بينها ، فالإنسان وسيلة التنمية البشرية وغايتها وان صحة الإنسان تساعده على التمتع بفرص الحياة من جهة وعلى العمل والإبداع بزيادة الإنتاج والإنتاجية من جهة أخرى ، ومن هنا تبرز أهمية الرعاية الصحية كمدخل للتنمية البشرية بعدَها الأنشطة اللازمة سواء أكانت استباقية أم كانت ردة فعل لتقليلها إلى أدنى حد من التعرض لإحداث حادة تجعل الأمن الصحي للسكان عرضه للخطر ومن انعدامه تأثيرا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وغالبا ما تترتب العواقب الصحية عن الفقر والحروب والصراعات والكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب بها

---

[1] باسمة محمد صادق الشبيبي ، مفاهيم في التنمية البشرية ، وزارة التخطيط ، حزيران 2002 ، ص3-5 .
[2] رمزي زكي ، مصدر سابق ص237 .

الإنسان ،[1] فتوفير الخدمات الصحية من ضرورات التنمية البشرية لأنها تؤثر بشكل مباشر في حياة المجتمع والأفراد فضلاً عن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام .

فقد واجه العراق مخاطر صحية جسيمة بسبب الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي نتج عنها نقص في المستلزمات الطبية والعلاجية وشحتها وارتفاع تكاليف الحصول عليها من قبل الأفراد مولدا ارتفاع معدلات المرض وانتشار الكثير من الأمراض المعدية والمميتة كأمراض السرطان والقلب والسكري وغيرها ، فضلاً عن الضرر الذي لحق بالمنشات الصحية وأجهزتها الطبية والذي انعكس على أداء النظام الصحي في العراق في العقدين الماضين .

2-2-1-1- تطور مستوى الخدمات الصحية في العراق للمدة (1990 – 2010)

كان العراق لغاية عام (1990) يتقدم نوعا ما في نظام صحي قادر على تقديم خدمات صحية وبمناطق البلاد المختلفة ، فكانت ظاهرة هذا التقدم واضحة في الجوانب الكمية والنوعية عن طريق حصول المواطنين على الخدمات الصحية مجانا أو بأجور رمزية من قبل المؤسسات الصحية الحكومية المزودة بالأجهزة والمعدات الطبية والأدوية المختلفة فضلاً عن أعداد الأطباء والصيادلة والموظفين الصحيين المدربين على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.[2]

وبعد عام (1990) شهد العراق تدهورا واضحا في القطاع الصحي كغيره من القطاعات التي تأثرت في ظل حرب الخليج الأولى واستمرار الحصار ألاقتصادي ، اذ يشير الجدول (8) إلى زيادة عدد المستشفيات العامة من (177) مستشفى عام (1990) إلى (235) مستشفى عام (2010) وبزيادة قدرت ب(32%) ومعدل نمو مركب بلغ (1.4%) خلال مدة (21) عاماً ، وهو ما يقل عن معدل نمو السكان (3%) وهو ما أدى إلى زيادة عدد السكان لكل مستشفى من (85250) نسمة في عام (1990) إلى (121400) نسمة عام (2010) وبزيادة ضغط سكاني بلغت (42%) على كل مستشفى.

ويلاحظ أيضا زيادة عدد المراكز الصحية والعيادات الشعبية من (1245) عام (1990) إلى (2062) مركز صحي وعيادة شعبية في عام (2010) بزيادة قدرت ب(65.6 %) ومعدل نمو مركب (2.5%) وهو ما أدى إلى زيادة عدد السكان إلى المراكز والعيادات الصحية

---

[1] منظمة الصحة العالمية ، التقرير الخاص بالصحة في العالم (2007) ، امن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين ، 2007 ، ص3 .

[2] جمعية الاقتصاديين العراقيين ، تقرير التنمية البشرية في العراق (1995) ، ص81.

الشعبية من (12119) عام (1990) إلى (13835) عام (2010) وبزيادة ضغط سكاني بلغ (14%) ، وينطبق الحال على عدد الأسرّة في المستشفيات نلاحظ انخفاض عددها في مدة الحصار الاقتصادي من (31227) سرير عام (1990) إلى (29087) سرير في عام (2002) وبنسبة نمو بلغت (- 7%) في هذه المدة ، ثم ارتفع بعدها العدد ليبلغ (34276) سرير في عام (2010) وبزيادة قدرت (17.8%) مقارنة بعام (2002) ، بينما بلغ معدل الزيادة الإجمالية طول مدة الدراسة (9.7%) ومعدل نمو مركب (0.4%) فكان بسبب ذلك زيادة عدد السكان إلى الأسرة من (484) نسمة / سرير عام (1990) إلى (832) نسمة / سرير عام (2010) وبزيادة ضغط سكاني على كل سرير بلغ (71%) ويعود سبب تدهور نصيب ألفرد من الخدمات الصحية في مدة الدراسة إلى ما عصف بالعراق من حروب وحصار اقتصادي دمر البني التحتية للخدمات الصحية في ظل عدم توفر النقد الأجنبي اللازم لإنشاء المستشفيات وتجهيزها بالمعدات واللوازم الطبية فضلاً عن تغيير الإستراتيجية الاقتصادية للدولة بعد عام (2003) باتجاه آلية السوق بموجب الالتزامات الاقتصادية والمالية المترتبة على العراق في اتفاقية الاستعداد للأخذ بالوصفة الجاهزة للإصلاح الاقتصادي وهي جزء من متطلبات اتفاقية نادي باريس المبرمة في 21 / 11 / 2004 لغرض تخفيض الديون العراقية عن طريق تخفيض الدعم الحكومي لقطاعات الدولة كافة ومنها قطاع الصحة والتوجه نحو السماح للنشاط الخاص بإنشاء المستشفيات الأهلية لتقدم خدماتها الصحية للراغبين والقادرين ماليا على تكاليفها.[1]

أما فيما يخص مؤشرات ذوي المهن الطبية من الأطباء والاختصاص والممارسين وأطباء الأسنان والصيادلة ، فان جدول (9) يشير إلى زيادة أعدادهم في مدة الدراسة من (1541 ، 5077 ، 112 ، 898) على التوالي في عام (1990) إلى (6209 ، 13029 ، 4799 ، 5675) على التوالي في عام (2010) ، فقد حقق عدد الأطباء الاختصاصيين زيادة بلغت (303%) وبمعدل نمو مركب بلغ (7.2%) في حين سجل الأطباء الممارسون زيادة في أعدادهم بمعدل (166%) وبمعدل نمو مركب بلغ (5%) بينما حقق أطباء الأسنان زيادة في أعدادهم بلغت (4184%) وبمعدل نمو مركب (20.6 %).

[1] محمد عربي ياسر الربيعي ، اثر الإنفاق الصحي الحكومي في التنمية البشرية المستدامة في العراق،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية (غير منشورة)،2010،ص51 .

أما عدد الصيادلة فقد ازداد بمقدار (531%) وبمعدل نمو مركب (9.6%) ، وهذه الزيادات في معدلات النمو هي أعلى من معدلات النمو السكاني في العراق مما انعكس على تحسن نصيب ألفرد من الأطباء ، اذ انخفض عدد السكان لكل طبيب اختصاص من (97991) عام (1990) إلى (4595) في عام (2010) وبنسبة (- 53%) ، أما عدد السكان لكل طبيب ممارس فقد انخفضت من (2972) عام (1990) إلى (2109) في عام (2010) وبنسبة (- 29%) وانخفض عدد السكان لكل طبيب أسنان من (134725) عام (1990) إلى (5945) في عام (2010) وبنسبة انخفاض بلغت (-95%) ، في حين كانت نسبة انخفاض عدد السكان لكل صيدلي (- 70 %) بعدما انخفض العدد من (16803) عام (1990) إلى (5027) في عام (2010) . ويعود هذا التحسن في نصيب الفرد من الأطباء إلى زيادة أعداد الأطباء الناجمة من زيادة مخرجات التعليم العالي بعد التوسع في عدد الجامعات بصورة عامة والكليات الطبية بصورة خاصة والتي بلغت (19) كلية طبية و(7) كليات لطب الأسنان و(7) كليات للصيدلة في عموم العراق لغاية (2010) [1].

[1] جمهورية العراق - وزارة الصحة ، التقرير السنوي لعام (2010) ، ص197.

جدول (8)

تطور مؤشرات معدلات الخدمات الصحية في العراق للمدة (1990 – 2010)

السنة	عدد المستشفيات	عدد السكان*/ عدد المستشفيات	المراكز والعيادات الشعبية والصحية	عدد السكان / عدد المراكز الصحية والعيادات الشعبية	عدد الاسرّة الكلية في المستشفيات	عدد السكان / عدد الاسرّة
1990	177	85250.2	1245	12119.9	31227	483.2
1991	177	87802.8	1176	13215.2	30753	505.3
1992	167	95707.2	1311	12191.5	26953	593
1993	185	88814	1365	12037	27902	588.8
1994	190	88804.7	1403	12026.3	27597	611.4
1995	197	87942.6	1415	12243.6	29192	593.5
1996	198	90096.5	1492	11956.5	29531	604.1
1997	198	92686.4	1583	11593.1	29621	691.5
1998	196	96259.7	1658	11379.3	30022	628.4
1999	197	98375.1	1686	11494.6	29557	655.7
2000	204	102632	1740	12033	29547	708
2001	208	103663	1806	11939	29354	743
2002	212	104750	1404	15816	29087	763
2003	217	105405	1796	12735	31856	718
2004	218	108069	1826	12902	32925	715
2005	224	108330	1837	13209	33107	732
2006	219	114123	1952	12804	33819	739
2007	215	119721	2045	12578	34066	755
2008	221	119946	1583	16745	31794	834
2009	234	116645	1918	14231	33380	818
2010	235	121400	2062	13835	34276	832
معدل النمو المركب =	%1,4		%2,5		%1,6	
معدل الزيادة =	%32	%42	%65	%14	%9,7	%71

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على الملحق (3).

* عدد السكان عدا اقليم كردستان العراق .

جدول (9)

تطور مستوى الخدمات الصحية لعدد السكان لكل طبيب في العراق للمدة (1990 – 2010)

السنة	عدد الأطباء الاختصاص	عدد السكان */ عدد الأطباء الاختصاص	عدد الأطباء العموم أو الممارسين	عدد السكان / عدد الأطباء الممارسين	عدد أطباء الأسنان	عدد السكان / عدد أطباء الأسنان	عدد الصيادلة	عدد السكان / عدد الصيادلة
1990	1541	9791.8	5077	2792.1	112	134725.8	898	16803.2
1991	1473	10550.6	4832	3216.3	80	194263.7	768	20235.8
1992	1458	10962.3	4849	3296.1	86	185850	752	21254.1
1993	1632	10067.7	4827	3403.9	97	169387.6	839	19583.5
1994	1893	8963.3	4908	3437.8	95	177609.5	900	18747.6
1995	1875	9239.8	4346	3986.3	153	183233.3	963	17990.3
1996	2194	8130.8	5223	3415.5	130	137223.8	1029	17336.3
1997	2349	7812.6	5564	3298.3	150	122346	1156	15875.3
1998	2434	7750.4	5744	3284.6	146	129225.3	1165	16194.7
1999	2547	7608.9	5503	3521.7	168	115356.5	1202	16123
2000	2732	7664	5395	3881	214	97836	1158	18080
2001	2844	7516	5784	3728	247	87295	1050	20535
2002	3336	6657	2312	3518	2182	10177	1634	13590
2003	4632	4938	10115	2261	2785	8212	2313	9889
2004	3201	7360	10821	2177	3290	7161	2513	9375
2005	5474	4433	11314	2145	3659	6632	2977	8151
2006	5407	4622	11111	2249	3545	7050	3448	7248
2007	5203	4947	10631	2421	3376	7624	3629	7093
2008	5209	5089	11512	2303	3859	6869	4399	6026
2009	5722	4770	12929	2111	4249	6424	5083	5370
2010	6209	4595	13529	2109	4799	5945	5675	5027
النمو المركب	%7		%166		%20		%9,6	
معدل الزيادة	%303	%53 -	%5	%29-	%4184	%95-	%531	%70-

المصدر : من إعداد الباحث إعتماداً على ملحق (3).

.

* عدد السكان من دون اقليم كردستان .

2-2-1-2-2- العمر المتوقع عند الولادة

ان اتخاذ دليل التنمية البشرية العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر لقياس طول العمر قد لاقى رواجاً كبيراً عند إستعماله لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام (1990) إذ يلخص مؤشر توقع الحياة عند الولادة الحالة الصحية للمجتمع والذي يتحقق عبر التقدم الصحي عن طريق خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات وبعض المؤشرات التي تعبر عن الأمن الصحي ،[1] وهو يعتمد في حسابه على احتمالات الوفيات في الأعمار المتعاقبة لكلا الجنسين ، لذا فان حسابه يقتصر عادة على سنوات التعدادات السكانية أو التقارير البشرية الوطنية أو الإقليمية في ظل غياب التسجيل شبه الكامل للوفيات بحسب الفئات العمرية في العراق .[2]

لقد شهد مؤشر توقع الحياة عند الميلاد تحسنا واضحا في السبعينات اذ قدر ب(61.2) سنة بعد أن كان (44) سنة خلال الخمسينات ، وقد كان من المتوقع أن يستمر هذا التحسن ليصل توقع الحياة عند الولادة إلى (66.5) سنة في عام (1987) والى (69.5) سنة في عام (1997) ، إلا أن الأحداث التي مرت بالعراق في عقدي الثمانينات والتسعينات أدت إلى تردي الأحوال الصحية وارتفاع معدلات الوفيات ، مما أدى إلى انخفاض العمر المتوقع إلى (62.5) سنة عام (1987) بتحسن قدره (2%) مقارنة بعام (1977) ثم انخفض إلى (58.5) سنة عام (1997) بانخفاض نسبي قدره (6.4%) عن عام (1987) ،[3] وفي عام (2003) تحسن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في العراق استنادا إلى بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2005) ليبلغ (61.2) سنة محققا زيادة نسبية بلغت (4.6%) مقارنة بعام (1997) وذلك بسبب تحسن مستويات خدمات الرعاية الصحية بعد إطلاق مذكرة التفاهم ،[4] إلا أن توقع الحياة عند الميلاد عاد وانخفض إلى (58.5) سنة في عام (2006) مسجلا انخفاض نسبي بلغ (4.4%) عن عام (2003) وذلك بسبب الحروب وأعمال العنف والقتل التي طالت الكثير من أبناء الشعب .[5]

وبعد استقرار الأوضاع الأمنية وانخفاض مظاهر العنف والقتل وتحسن المستويات المعيشية للعراقيين ارتفع مؤشر العمر المتوقع للولادة إلى (60.6) سنة عام (2008) ليصل إلى (68)

---

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (1993) ، ص57.
(2) مهدي محسن العلاق ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، 2008 ، ص117.
(3) نفس المصدر.
(4) المنظمة العربية للثقافة والعلوم والتربية ، تنمية القوى البشرية في الوطن العربي ، مصدر سابق ص249.
(5) التقرير الوطني لحال التنمية لبشرية في العراق (2008) ، ص58.

سنة في عام (2010) ، وقد سجل العمر المتوقع خلال المدد المذكورة معدلا بلغ (61.3) سنة وهو معدل يقل عن معدل العمر المتوقع للبلدان النامية والذي يبلغ معدلها (80) سنة فضلاً عن انخفاضه مقارنة مع متوسط العمر المتوقع للدول العربية التي يبلغ حوالي (70) سنة .[1]

2-2-1-3- وفيات الأطفال الرضع والأطفال تحت سن خمس سنوات

تمثل معدلات وفيات الأطفال الرضع (اقل من سنة) والأطفال تحت سن خمس سنوات من المؤشرات الحساسة ليس فقط للتعبير عن صحة الأطفال بل هي تعبير عن الحالة الصحية لمجموع السكان لكونها تمثل حصيلة تفاعل عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وديمغرافية إلى جانب مدى توفر الرعاية الصحية التقليدية العلاجية والوقائية لارتباطها بالخدمات الصحية بالدرجة الأساس وبعدَها مؤشرا مهما للدلالة على نوعيتها وفعاليتها .

إن ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة كان احد النتائج البارزة لتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في العراق في مدة الحصار الاقتصادي وكما يشير إليها الجدول (10) ، فقد ارتفع معدل وفيات الأطفال الرضع من (47) حالة وفاة لكل ألف ولادة حية عام (1990) إلى (108) حالة وفاة في عام (1999) وبنسبة زيادة في المعدل بلغت (129%) , فيما ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من (56) حالة وفاة لكل ألف ولادة حية إلى (131) حالة وفاة وبنسبة زيادة في المعدل بلغت (133%) وللمدة نفسها , ويعود سبب ذلك إلى تراجع الوضع التغذوي والصحي بشكل خاص والوضع الاقتصادي بشكل عام فضلاً عن قلة الأدوية واللقاحات سواء للام أم للطفل وتوقف الاستيرادات من المستلزمات الطبية الضرورية .[2]

وبعد انتهاء الحصار الاقتصادي وتغير مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق وتبني وزارة الصحة ضمن أهدافها إستراتيجية خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة إلى النصف عن معدلاتها في عام (1990) [3] , انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (35) حالة وفاة في عام (2010) , فيما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى (35) حالة وفاة للسنة نفسها , لتبلغ نسبة الانخفاض في المعدل لوفيات الأطفال الرضع (67.5%) , بينما بلغت نسبة انخفاض المعدل في وفيات الأطفال دون سن الخامسة ما

---

(1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2011) ،ص39.
(2) خولة ناجي سلمان وآخرون , التقرير المعمق لمسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق (1999) , وزارة الصحة , دائرة الوقاية الصحية , مايس 2004, ص1.
(3) جمهورية العراق , وزارة الصحة , التقرير السنوي (2009) , ص2.

يقارب (71%) مقارنة بعام (1999) . وقد بلغ المعدل لوفيات الأطفال الرضع للمدد المشار إليها في العراق (60) حالة وفاة لكل ألف مولود حي وهو أعلى من مثيله في الدول النامية والذي يبلغ (47) حالة وفاة , وعلى المستوى العالمي (42) حالة وفاة , وهو معدل خيالي مع مقارنته بمعدل الدول المتقدمة والذي لا يتجاوز (5) وفيات فقط لكل ألف ولادة حية .[1] بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة للمدة نفسها (71) حالة وفاة وهو معدل أعلى من نظيره في الدول النامية ودول العالم والتي تبلغ (66 و 60) حالة وفاة لكل ألف مولود حي على التوالي , بينما ينخفض هذا المعدل إلى (6) حالة وفاة لكل ألف مولود حي في الدول الصناعية المتقدمة .[2]

جدول (10)

معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة في العراق لسنوات مختلفة .

السنة	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف ولادة حية	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف ولادة حية
1990	47	56
1994	79	92
1999	108	131
2004	32	41
2006	37	41
2009	36	38
2010	35	38

المصدر :

- البيانات للمدة (1990-1999) استنادا إلى تقرير مسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق لسنة 1999.
- الجهاز المركزي للإحصاء, مسح الأحوال المعيشية في العراق (2004) .
- الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح الأحوال المعيشية في العراق (2007) .
- وزارة الصحة , التقرير السنوي (2010).

ومن الأبعاد المختارة في معرفة الأمن الصحي هي صحة المرأة الإنجابية والتي يعبر عنها بمؤشر وفيات الأمهات [*] والذي ارتفع من (117) وفاة لكل (1000) ولادة حية عام (1990) إلى (294) وفاة في عام (1999) مما يعكس بوضوح أثر الحصار الاقتصادي على العراق وما

[1] صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2011) , ص32.
[2] نفس المصدر , ص33.
* وفاة النساء خلال عملية الحمل أو الولادة أو النفاس وتقاس لكل (100000) ولادة .

سبَبه من تخلف كبير في مستوى الخدمات الطبية والصحية .[1] ثم انخفض بعدها المعدل في عام (2004) وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة الكلية وارتفاع نسبة وجود المساعدة المدربة عند الولادة إلى (96 %) من حالات الولادة [2]. ثم انخفض الى (85) وفاة في المدة (2005-2010) بسبب تفعيل برامج تنظيم الأسرة لتحقيق هدف الولادة المامونة وتطور الوعي الصحي والاجتماعي للمواطن والذي يسهم في زيادة عدد الولادات في المؤسسات الصحية والتي بلغت (89%) من حالات الولادة في عام (2010) .[3]

فضلاً عن ذلك أن هناك مؤشرات عدد الإصابات بمرض الملاريا والسل والآيدز والتي تشكل أيضا مؤشرات تعبر عن الأمن الصحي في البلد ومدى تطور النظام الصحي الوقائي والعلاجي في القضاء عليها أو التخفيف منها ، فقد بلغ معدل الإصابة بمرض الملاريا (26.8) حالة لكل (100000) من السكان عام (1990) ارتفعت إلى (30.1) حالة في عام (1996) بسبب عدم كفاية تغطية الرعاية الصحية وقلة فرص وصول ألفرق الصحية إلى المناطق الريفية، كما إن النقص في العقاقير المضادة له وانخفاض جودة الموجود منها من العوامل التي أثرت في انتشار المرض ،[4] وبعدها انخفض المعدل إلى (6.1) حالة لكل (100000) من السكان عام (1997) ثم إلى (0.03) في عام (2005) ثم إلى (0.001) حالة لكل (100000) من السكان عام (2010) ، وهذا بسبب الإجراءات الوقائية السريعة والمختلفة من رصد الحالات ومعالجتها .[5]

2-2-1-4- الإنفاق على الصحة

إن حجم الإنفاق على الصحة يعكس الجهود التي تبذلها الدولة لتقديم هذا المستوى من الخدمات ، وقد تأثرت الأوضاع الصحية بصورة عامة في العراق وبشكل واضح للعيان بالتطورات التي مرت بالبلاد في العقدين الماضيين وبصورة خاصة العقوبات الاقتصادية وما تركته من آثار كارثية في تلك المدة ، ولان الإنفاق بصورة عامة ومنه الإنفاق على الصحة بصورة خاصة يتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فانه يتضح عن طريق الجدول (11) إن هناك ارتفاعاً ظاهريا في مستوى الإنفاق على الصحة بالأسعار الجارية ،

---

[1] خولة ناجي سلمان وآخرون ، التقرير المعمق لمسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق (1999) ، وزارة الصحة ، دائرة الوقاية الصحية ، مايس (2004) ، ص[20].

[2] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مسح الاحوال المعيشية في العراق (2004) ، ص[52].

[3] جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، التقرير السنوي لعام (2010) ، ص[21-22].

[4] ضياء عواد كاظم ، كيف يخبرنا الاحصاء عن ملامح التنمية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة ، العدد 23، 2010، ص[72].

[5] وزارة الصحة ، التقرير السنوي لعام (2010) ، ص[58].

ولكن عند تحويل قيم الإنفاق الصحي بالأسعار الثابتة (1988=100) يتضح الانخفاض الكبير في حجم ذلك الإنفاق على الرغم من تأثير معدلات التضخم على مستوياته فإننا سوف نأخذ إلى جانبه نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الموازنة العامة والتي توضح مدى توجه الحكومة في إدارة هذا القطاع الاجتماعي . فقد انخفض مستوى الإنفاق على الصحة من (193) مليون دينار عام (1990) إلى (7) مليون دينار في عام (2002) ، يقابله انخفاض في الأهمية النسبية للإنفاق الصحي إلى إجمالي الموازنة العامة من (2.7%) في عام (1990) إلى (0.5%) عام (2002) وقد بلغ معدل الانخفاض لهذه المدة (1990- 2002) حوالي (-96%) وبمعدل نمو مركب (-23%) وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والمالية التي مر بها العراق خلال تلك المدة بسبب الحصار الاقتصادي .

وبعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بلغ مستوى الإنفاق الصحي بالاسعار الثابتة (113) مليون دينار في عام (2003) ارتفع بعدها إلى (354) مليون دينار عام (2005) ثم انخفض إلى (165) مليون دينار عام (2007) ثم ارتفع بعدها إلى إن وصل (437) مليون دينار في عام (2010) ويعود سبب هذا التذبذب في مستويات الإنفاق الصحي إلى عدم استقرار الأوضاع العامة وعدم اعتماد خطط مدروسة لإدارة المرافق العامة في العراق خلال تلك المدة ، مما انعكس على مستوى الأهمية النسبية للإنفاق الصحي إلى إجمالي الموازنة ، اذ ارتفعت في عام (2003) إلى (4.1%) ثم أخذت بالانخفاض والارتفاع إلى إن وصلت في نهاية المدة إلى (3.5%) في عام (2010) .حيث بلغ معدل الزيادة في الإنفاق طيلة مدة الدراسة(126%) وبمعدل نمو مركب بلغ(4%).

جدول (11)

تطور النفقات الصحية في العراق للمدة (1990-2010)

السنة	نفقات الصحة بالأسعار الجارية (مليون دينار)	نفقات الصحة بالأسعار الثابتة (1988) مليون دينار	نسبة نفقات الصحة من إجمالي الموازنة
1990	311.7	193	%2.7
1991	322.2	69	%2
1992	449.3	52	%1.7
1993	723.6	27	%1.4
1994	2333	15	%9.3
1995	5730.5	8	%0.9
1996	4717.1	8	%0.9
1997	8998.6	12	%1.6
1998	11593.9	14	%1.4
1999	11610.8	12	%1.4
2000	13198	13	%1.1
2001	13234	11	%0.8
2002	9774	7	%0.5
2003	205221	113	%4.1
2004	683530	296	%2.1
2005	1116137	354	%3.6
2006	1116214	231	%2.7
2007	1048492	165	%3.1
2008	1331584	205	%2.1
2009	2747977	435	%5
2010	2829161	437	%3.5

المصدر : من إعداد الباحث إعتماداً على ملحق (4).

2-2-2- اتجاهات نمو المؤشرات التعليمية في العراق للمدة (1990-2010)

يعد التعليم الركيزة الأساسية في تطوير الإنسان ورفع قدراته وهو عماد التنمية الشاملة والذي يلبي احتياجاتها عن طريق تهيئة القدرات الوطنية ذات المستويات العلمية وألفنية العالية والتي تروم التطور والنجاح والرفاهية لأفراد مجتمعها بعدما أخذت التطورات التكنولوجية والتغيرات التقنية تؤثر بشكل فعال في كل مظهر من مظاهر الحياة ، وقد اكتسب التعليم أهمية خاصة في تحسين الآفاق المؤاتية للنمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء عن طريق تنمية

القدرات البشرية ورفع الإنتاجية وتحسين مستويات الدخل وتوزيعه ورفع مستوى الصحة والتغذية وهو ما يؤدي إلى إسهامات متعددة الجوانب في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .... الخ .[1]

2-2-2-1- القيد الإجمالي للمراحل التعليمية في العراق للمدة (1990-2010)

تعتبر نشاطات وزارتي التربية والتعليم العالي المسوؤلتين عن المستوى التعليمي والثقافي للسكان من اكبر النشاطات اتساعاً وتأثيراً على المجتمع العراقي بمختلف مستوياته العلمية وتركيبته الجنسية والعمرية وذلك عن طريق العمل على توفير الفرص التعليمية للأفراد مجاناً وبمراحله كافة وضمان كفاءة وجودة النظام التعليمي وتحقيق تكافؤ فرص التعليم مع وضع الخطط التربوية والتعليمية للمراحل الدراسية كافة ، وتعد مسألة أعداد الطلبة المسجلين من كلا الجنسين في مراحل التعليم من أهم الأسس المشاركة في نظام التعليم ، إذ إن ضعف التسجيل أو تدنيه يعكس فشل النظام التعليمي في توسيع خيارات الناس وان هذا ألفشل يعرض الصغار والشباب لمخاطر تهددهم وتهدد مجتمعاتهم ، فقد بلغ عدد الطلاب المقيدين من كلا الجنسين في جميع مراحل الدراسة من الابتدائية إلى الجامعية حوالي (3,7) مليون طالب وطالبة ، شكلت الإناث ما نسبته (43.3 %)[2] من إجمالي المقيدين في عام (1990- 1991) ، وقد ارتفع عدد الطلبة المقيدين في التعليم عام (2010- 2011) إلى حوالي (7,1) مليون طالب وطالبة وبمعدل نمو مركب بلغ (3.3%) وبزيادة نسبية بلغت (92%) للمدة (1990- 2010) ، وقد بلغت نسبة الإناث المقيدات في عام (2010- 2011) ما يقارب (44%) .

ويوضح جدول (12) مؤشرات القيد المدرسي في العراق بحسب المرحلة الدراسية ، اذ يلاحظ في المرحلة الابتدائية ارتفاع عدد المقيدين من (2,3) مليون تلميذ في العام الدراسي (1990- 1991) إلى حوالي (4,7) مليون تلميذ للعام (2010-2011) وبنسبة زيادة بلغت حوالي (104%) وبمعدل نمو مركب (3,6%) ، وفي المرحلة الثانوية (التعليم المتوسط والأعدادي الأكاديمي) ارتفع عدد الطلبة المقيدين من حوالي (1,05) مليون طالب في عام (1990-1991)إلى حوالي (1,8) مليون طالب للعام (2010-2011) وبزيادة بلغت (75%) وبمعدل نمو مركب (2.8%) ، في حين انخفض عدد الطلبة المقيدين في التعليم المهني من (135) ألف طالب إلى (56)ألف طالب وللمدة نفسها (-58%) وبمعدل نمو مركب بلغ (-4%)

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام (2003) ،ص143.
[2] في الملحق (5) .

ويعود سبب هذا الانخفاض الشديد لهذا النوع من التعليم بعد تعرض الكثير من المؤسسات الصناعية إلى الدمار والتوقف عن العمل لسنوات طويلة مما أدى إلى عدم استيعاب الطلبة الخريجين من قبل تلك المنشات والمشاريع الصناعية والاقتصادية ، فضلاً عن عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني كونه لا يلبي طموحات ورغبات الطلبة الملتحقين وتفضيلهم الدراسة الأكاديمية الجامعية لإمكانية حصول الخريج الجامعي لفرصة عمل أفضل من خريج التعليم المهني .[1]

أما بالنسبة إلى مرحلة إعداد المعلمين فيلاحظ ارتفاع عدد المقيدين من (30) ألف طالب عام (1990- 1991) إلى (101) ألف طالب عام (2005- 2006) وبزيادة بلغت (236%) انخفضت بعدها إلى (22) ألف طالب عام (2010- 2011) وبنسبة (- 78%) مقارنة بعام (2005- 2006) ، ويرى الباحث إن سبب الارتفاع في المدة الأولى يعود إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمعاهد أعداد المعلمين والتي تكون فيها مدة الدراسة (5 سنوات) بعد مرحلة التعليم المتوسط والحصول على شهادة الدبلوم التي تؤهل حاملها ليكون معلما في الدراسة الابتدائية وميل الإنسان للعمل في مجال التعليم متلافيا في نفس الوقت صعوبة الدراسة الأعدادية الأكاديمية ثم بعدها الجامعية ، فضلاً عن الاعتبارات الاجتماعية لدى معظم أفراد المجتمع العراقي وتفضيلهم إرسال بناتهم إلى معاهد المعلمات لكونها غير مختلطة الدراسة وهو ما تؤكده ارتفاع نسبة الإناث إلى الذكور في تلك المعاهد،[2] أما فيما يخص سبب الانخفاض الحاد لأعداد الطلبة المقيدين بعد عام (2005-2006) وذلك يعود إلى قرار وزارة التربية بغلق الدراسات المسائية وبعدها التوقف عن قبول الطلبة في معاهد أعداد المعلمين والمعلمات المركزية في عموم القطر للدراسات الصباحية والمسائية ،[3] وبصورة عامة فقد سجل عدد المقيدين في مدة الدراسة (1990-2010) انخفاضاً بنسبة (-28%) وبمعدل نمو مركب (-1.6%) . أما على صعيد التعليم العالي وهيأة التعليم التقني فقد ارتفع عدد المقيدين فيها من (182) ألف طالب عام (1990-1991) إلى (476) ألف طالب للعام (2010- 2011) وبزيادة بلغت (161%) وبمعدل نمو مركب (4.9%) وذلك للتطور الكبير في انتشار الجامعات في جميع أنحاء العراق والتوسع في فتح الدراسات المسائية قبول جميع الطلبة المتخرجين من التعليم الأعدادي للسنوات السابقة والسماح لهم بإكمال دراستهم الجامعية.

---

[1] عقيل حميد جابر الحلو ، الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية (دراسة حالة العراق) ، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، (غير منشورة)،2009، ص94.

[2] في الملحق (5)

[3] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لسنة (2009) .

جدول (12)

تطور مؤشرات القيد المدرسي ونسبة المساواة بين الذكور والإناث في التعليم في العراق للمدة (1990- 2010)

السنة	الابتدائي (طالب)	الثانوي (طالب)	المهني (طالب)	أعداد المعلمين (طالب)	التعليم العالي وهيئة التعليم التقني (طالب)	المساواة* بين الذكور والاناث في	المجموع الكلي (طالب)
1991-1990	2328212	1058331	135492	30962	182324	76.8	3735321
1992-1991	2824556	967872	124479	28424	200964	74.1	4146295
1993-1992	2857467	1020749	124783	31947	197437	73.3	4237358
1994-1993	2899076	1032431	115719	27315	186140	73.2	4270074
1995-1994	2909533	1060189	109978	25733	201984	72.5	4320447
1996-1995	2908923	1040445	99405	23807	232896	73.2	4305481
1997-1996	2953777	1056812	82786	23718	266062	72.7	4383155
1998-1997	3029386	1024823	71437	30567	266505	73.3	4429260
1999-1998	3135379	1044604	66725	40100	278785	73.4	4565593
2000-1999	3133052	1051905	62973	48025	273991	69.6	4579941
2001-2000	3394138	1069336	61861	56747	277195	73.2	4860277
2002-2001	3524175	1132823	65386	42669	297292	71.8	5062345
2003-2002	-	-	-	-	-	—	-
2004-2003	4234609	1471288	89902	70552	354922	74.5	6202821
2005-2004	3767369	1437842	73579	99648	368753	80.2	5747191
2006-2005	3741190	1309017	55317	101178	380231	75.4	5586933
2007-2006	3940654	1411933	54707	90277	353173	74.9	5850744
2008-2007	4102652	1503623	56069	65372	368631	76.6	6096347
2009-2008	4306006	1650049	61091	41573	382873	77.1	6441592
2010-2009	4464805	1777434	58902	26573	416414	78.8	6744128
2011-2010	4764096	1853766	56169	22047	476377	79.2	7172455
معدل الزيادة =	%104	%75	%58-	%28 -	%161		%92
معدل النمو المركب =	%3.6	%2.8	%4 -	% 1.6 -	%4.9		%3.3

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المجاميع الإحصائية السنوية للسنوات (1990-2010) .
*- (المساواة =عدد الإناث/ عدد الذكور لجميع مراحل التعليم) من إعداد الباحث إعتماداً على ملحق(5).
- لم تتوفر بيانات للسنة الدراسية (2002-2003) .

كذلك يعدَ التعليم مؤشراً رئيساً على واقع النساء وعاملا حاسما فيه ، إذ إن إزالة التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم سوف يزيد بشكل عام ادوار اتخاذ القرار الذي تطمح إليه النساء ويجعلهن مرشحات كبيرات في قوة العمل ويمكنهن من اتخاذ قرارات متنوعة بشأن الخصوبة والرعاية الصحية ، فضلاً عن زيادة الوعي بحقوقهن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،[1] اذ بلغت في عام (1990) نسبة المساواة بين الذكور والإناث لجميع مراحل التعليم (76.8%) انخفضت في مدة الحصار الاقتصادي وتردي المستوى المعيشي للأسر إلى

[1] ضياء عواد كاظم ، مصدر سابق ص75.

(69.6%) ، إلا أنها أخذت بالتحسن لتصل في نهاية المدة إلى (79.2%) في عام (2010) وكما يوضحها جدول (12) .

2-2-2-2- تطور مستلزمات التعليم

إن توفير المستلزمات التعليمية للعملية التربوية يرتبط بعدد الأفراد المنضمين إلى المدارس ، فكلما ازداد عددهم تطلب توفير زيادة في حجم المستلزمات التعليمية وكما أوضحنا سابقا أن عدد الطلبة المسجلين في كافة مراحل الدراسة قد ازداد وبشكل واضح في العقدين الماضيين في العراق ، لذا تطلب أن يكون هناك تطورٌ في أعداد المدارس والمعاهد والجامعات والأساتذة والمعلمين والمدرسين وغيرها من المستلزمات التعليمية ، والجدول (13) يوضح مدى تطور أعداد المدارس والمدرسين في العراق للمدة (1990-2010) ، فقد انخفض عدد المدارس الابتدائية من (8917) مدرسة في عام (1990-1991) إلى (79880) مدرسة لعام (1992-1993) بسبب تعرض العديد من المدارس للدمار أثناء حرب الخليج الأولى ، ثم ارتفع العدد بعدها ليبلغ (14048) مدرسة لعام (2010-2011) وبزيادة بلغت (57%) بين أول المدة وآخرها وبمعدل نمو مركب بلغ (2,2%) وهو اقل من معدل نمو الطلبة المسجلين في تلك المرحلة والبالغ (3,6%) مما أدى إلى ارتفاع عدد الطلبة لكل مدرسة من (261 طالب / مدرسة) عام (1990-1991) إلى (339 طالب / مدرسة) للعام (2010-2011) وهو دلالة على ما يعانيه النظام التعليمي من اختلال في مرونة العرض المدرسي الناجم من ازدياد عجز الأبنية المدرسية وتزايد أعداد المدارس التي تحتاج إلى ترميم أو تلك الآيلة للسقوط بسبب الضغط الناجم عن كثافة الأستعمال لأكثر من وجبة دوام في البناية الواحدة ، يقابله زيادة نمط الطلب المدرسي وتزايد معدلات الالتحاق ونمو ألفئات السكانية في سن التعليم ونشر التعليم في مختلف المناطق الحضرية والريفية وكل هذا ساهم في اتساع حجم ألفجوة بين ما هو مطلوب من المدارس وبين ما يمكن توفيره إلى الحد الذي جعل مسألة تجسير تلك الفجوة وإنهاء العجز وحالات الازدواج المدرسي تستلزم جهداً اكبر مما هو متوفر .[1] أما التعليم الثانوي فقد انخفض عدد المدارس من (2700) مدرسة عام (1990-1991) إلى (2472) مدرسة لعام (1991-1992) . ثم بدأ العدد بالارتفاع إلى إن بلغ (5472) مدرسة في عام (2010-2011) بزيادة بلغت نسبتها (102%) بمعدل نمو مركب (3,5%) طوال مدة الدراسة ، والأخير هو أعلى من معدل نمو أعداد الطلبة المسجلين في تلك المرحلة والذي بلغ (2.8%) وهو ما أدى إلى

[1] أحمد خليل الحسيني ، الفقر والدولة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،بغداد ، مطبعة الدار العربية ، 2010 ، ص163-164 .

الانخفاض الايجابي لعدد الطلاب لكل مدرسة من (391 طالب / مدرسة) في عام (1990-1991) إلى (357 طالب / مدرسة) لعام (2010-2011) .

أما معاهد أعداد المعلمين فقد انخفضت من (43) معهد في عام (1990-1991) إلى (35) معهد في عام (1996-1997) ثم ازدادت بعدها إلى إن بلغت (171) معهد في عام (2007-2008) ثم عادت وانخفضت إلى (78) معهد في عام (2010-2011) سجلت زيادة بلغت حوالي (81%) بين أول المدة وآخرها وبمعدل نمو مركب بلغ (3%) وهو ما أدى إلى انخفاض زخم الطلبة لكل معهد من (720 طالب / معهد) إلى (282 طالب /معهد) في المدة نفسها فضلاً عن انخفاض عدد الطلبة المقيدين في هذا التعليم في السنوات الأخيرة لأسباب تم ذكرها .

وفي التعليم المهني انخفض عدد المدارس طوال مدة الحصار الاقتصادي من (289) مدرسة عام (1990-1991) إلى (235) مدرسة عام (2001-2002) اذ أدى الحصار إلى وقف مشاريع إنشاء الأبنية المدرسية المهنية وتحويل بعضها إلى مدارس ابتدائية أو ثانوية لفك الاختناقات والازدواجية في الدوام والتي تعاني منها معظم المدارس في العراق .[1] ثم ارتفع بعدها عدد المدارس المهنية إلى (294) مدرسة لعام (2010-2011) اذ بلغت الزيادة الإجمالية (1.7%) طوال مدة الدراسة وبمعدل نمو مركب (0.08%) وان انخفاض نسبة عدد الطلاب لكل مدرسة مهنية من (468 طالب / مدرسة) في عام (1990-1991) إلى (191 طالب / مدرسة) للعام (2010-2011) يعود إلى الانخفاض الكبير في عدد الطلبة المقيدين للمدة نفسها ولأسباب تم توضيحها . أما بخصوص التعليم العالي فقد ارتفعت عدد الجامعات من (16) جامعة عام (1990-1991) إلى (38) جامعة في (2010-2011) بزيادة بلغت (137%) وبمعدل نمو مركب (4.4%) وهو اقل من معدل نمو أعداد الطلبة المقيدين في الجامعات والبالغ (5.7%) للمدة (1990-2010) وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد الطلبة لكل جامعة من (8128 طالب / جامعة) إلى (10502 طالب / جامعة) وللمدة لنفسها.

أما فيما يخص الهيئات التدريسية والتعليمية فقد ارتفعت أعدادهم لجميع المراحل الدراسية وبمعدلات نمو أعلى من معدلات نمو أعداد الطلبة في كل مرحلة من المراحل الدراسية وذلك بسبب عودة الكوادر التدريسية المهاجرة إلى مجال التدريس وخصوصا بعد عام (2003) وبصورة ملحوظة بسبب سعي الحكومة في توظيف أصحاب الشهادات والتخفيف من معدلات

[1] جمعية الاقتصاديين العراقيين ، تقرير التنمية البشرية في العراق لعام (1995) ، ص60.

البطالة ورفع المستوى المعيشي لهذه الفئة في المجتمع ، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة عدد الطلاب لكل تدريسي وللمراحل الدراسية كافة وبحسب ما يشير إليه جدول (14) .

جدول (13)

تطور أعداد المدارس والمدرسين لمختلف المراحل الدراسية في العراق للمدة (1990-2010)

السنة	الابتدائي		الثانوي		أعداد المعلمين		المهني		التعليم العالي	
	المدارس	المعلمين	المدارس	المدرسين	المعاهد	المدرسين	المدارس	المدرسين	عدد الجامعات	اساتذة الجامعات
1991-1990	8917	134081	2700	44479	43	1538	289	9127	16	7581
1992-1991	7980	120063	2472	42654	39	1576	257	8381	16	8125
1993-1992	8003	131271	2511	45212	41	1832	271	8894	16	8062
1994-1993	7988	133196	2578	46637	38	1519	274	8653	16	8846
1995-1994	8085	139947	2635	48961	36	1400	274	8503	16	9210
1996-1995	8145	145455	2675	52393	35	1409	275	8511	20	9099
1997-1996	8301	141178	2694	54457	35	1390	264	7923	20	9396
1998-1997	8333	141935	2822	54846	54	1446	249	7392	20	9500
1999-1998	8354	141579	2878	55061	81	1570	243	7133	21	9596
2000-1999	8505	154642	2941	60225	107	1602	236	6924	21	9737
2001-2000	8749	158168	3051	62810	139	1716	236	6601	21	10114
2002-2001	9115	165738	3128	65681	101	1620	235	6636	21	10986
2003-2002		-	-	-	-	-	-	-	-	-
2004-2003	13914	211136	4269	83358	170	2512	275	7467	26	14715
2005-2004	11129	191852	3576	76008	213	3041	272	7794	26	17863
2006-2005	11828	234139	3920	11148	245	4525	276	10776	36	21135
2007-2006	12141	236968	4109	11355	263	4161	288	11023	36	25646
2008-2007	12507	237130	4364	11474	171	4174	288	11161	36	26577
2009-2008	13124	256832	4756	12847	168	4295	289	11931	36	28408
2010-2009	13687	264604	5182	13596	166	4107	295	12426	38	30410
2011-2010	14048	263412	5472	136446	78	3063	294	12464	38	30608
النمو المركب%	2.2	3.4	3.5	5.7	3	3.5	0.08	1.5	4.4	7.2
معدل الزيادة %=	57	96	102	106	81	99	1.7	36	137	303

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية السنوية للسنوات (1990- 2010) .

2-2-2-3- الإنفاق على التعليم

تعد النفقات التعليمية من بين أوجه اقتصاديات التعليم وأهدافه لما لها من أهمية في تطوير الأداء التربوي والثقافي للمؤسسات التعليمية وللمراحل الدراسية كافة والتي تهيء الكوادر العلمية وتكسبهم الخبرة اللازمة لخدمة المجتمع وتطويره ، وهي تمثل إحدى المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية بل وتعتبر عقبة في تطوير إمكانياتها العلمية بسبب انخفاض مستوى دخلها القومي ،[1] ومن المفترض أن يتمتع العراق بدخل مرتفع نسبيا لكونه دولة نفطية والذي بدوره ينعكس ايجابيا على النفقات التعليمية ، إلا أن الإنفاق على التعليم تأثر أيضا بما شهده العراق في العقدين الماضيين من حروب وعقوبات اقتصادية ، والجدول (15) يوضح ان الإنفاق على التعليم [*]بالأسعار الجارية قد ازداد خلال مدة الدراسة(1990-2010) بنسب خيالية بلغت (8462%) وبمعدل نمو مركب بلغ (57%) ، أما مستويات الإنفاق بالأسعار الثابتة (1988= 100) تظهر ان الإنفاق انخفض من (447) مليون دينار في عام (1990) إلى (31)مليون دينار في عام (1997) بسبب العقوبات الاقتصادية وما نجم عنها من آثار اقتصادية ومالية ، ثم أخذت بعدها مؤشرات الإنفاق على التعليم بالارتفاع إلى أن وصلت (627) مليون دينار في عام (2004) ثم انخفضت إلى(391) مليون دينار عام (2007) ثم ارتفعت بعدها إلى (1022) مليون دينار عام (2009) وهي أعلى مستوى بلغها الإنفاق على التعليم طوال المدة (1990-2010) ثم انخفض الإنفاق إلى (942) مليون دينار في عام (2010). أما فيما يخص الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم إلى الموازنة العامة وهو ما يعبر عن مدى توجه الحكومة واهتمامها بتخصيص الموارد لهذا القطاع الحيوي من (6.3%) في عام (1990) إلى (3%) في عام (1995) ويعود جزء كبير من أسباب هذا الانخفاض إلى متغيرات الحصار الاقتصادي على المجتمع العراقي الذي بلغ أشده في منتصف عقد التسعينات وترتب عليه إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام مما أدى إلى عدم تجانس الإنفاق على التعليم وعدم استقراره في المدة المذكورة .[2] ثم ارتفعت بعدها إلى أن وصلت في عام (2002) وهي ما قبل المرحلة الانتقالية إلى (9.7%) بعد ما عملت الحكومة آنذاك على رصد المبالغ اللازمة لدعم قطاع التربية والتعليم في الخطط السنوية بعد تنفيذ مذكرة التفاهم وإدراكها مدى التدهور الذي لحق بالمؤسسات التعليمية وكوادرها التدريسية في السنوات الخمس السابقة لهذه المدة وضرورة

---

[1] قصي الكليدار وآخرون ، القياس الاقتصادي لاثر حجم الدخل القومي على النفقات التعليمية ومدخلات التعليم العالي في العراق للمدة 1970- 2002 ،مجلة القدسية للعلوم الادارية والاقتصادية،العدد 4 ، 2009 ،ص39.

* يشمل التعليم (التربية + التعليم العالي) .

[2] سالم توفيق النجفي ، التنمية البشرية في العراق : قيود الماضي وسياسات المستقبل ، مجلة الحكمة ،بغداد ، بيت الحكمة ، العدد 42، السنة التاسعة 2006، ص61.

الحفاظ على استمرارية عملية التربية والتعليم وتقديم الخدمات التربوية لأوسع شريحة في المجتمع .[1]

وفي بداية المرحلة الانتقالية عام (2003) بلغت الأهمية النسبية للنفقات التعليمية إلى الموازنة حوالي (10.5%) ، انخفضت إلى (4.5%) عام (2004) ثم ارتفعت إلى (11.9%) في عام (2009) ثم انخفضت إلى (7%) في عام (2010) ، ويكشف هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في مؤشرات الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم من عدم اعتماد سياسة تصحيحية مناسبة لإعادة تأهيل القطاع التربوي وفق خطط مدروسة تتكفل بتلبية احتياجات هذا القطاع من اجل تمكين الناس في الحاضر والمستقبل من اجل مواصلة دراستهم في المراحل الدراسية كافة . وبصورة عامة تحسن مستوى الإنفاق على التعليم (بالأسعار الثابتة) في إجمالي مدة الدراسة (1990-2010) اذ شكل زيادة بلغت (110%) وبمعدل نمو مركب بلغ (3.7%) , إلا أن هذا التحسن لم يكن بضخامة حجم المشكلات والاختلالات والتي يكون بعضها موروثا والبعض الآخر يتعلق بتردي الأوضاع الأمنية مما أدى الى عدم القدرة على تجاوز مشكلات النظام التربوي وعدم تحقيق غاياته الرئيسية ، فكانت ابرز هذه المشكلات هي عدم كفاية البنية التحتية بعدما تزايدت ظاهرة الازدواج المدرسي بوصفها تجسيدا لظاهرة الاختلال الأساسي في تقديم الخدمات التربوية , فضلاً عن الاختلال الهيكلي في تركيبة النفقات التعليمية والتي تذهب بنسبة (93%) كأجور ورواتب للموظفين وما تبقى لا يمكنه أن يحدث أثراً ايجابياً في تطور النظام التربوي .[2]

[1] عقيل حميد جابر الحلو ، مصدر سابق ص174.
[2] التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق (2008) , ص131.

جدول (15)

تطور النفقات التعليمية في العراق للمدة (1990-2010) (مليون دينار)

السنة	نفقات التعليم بالأسعار الجارية	نفقات التعليم بالأسعار الثابتة = 1988	نسبة نفقات التعليم إلى الموازنة
1990	720	447	%6.3
1991	835	180	%5.3
1992	1249	147	%4.8
1993	2345	89	%4.6
1994	6422	41	%3.7
1995	18267	36	%3
1996	19941	33	%3.9
1997	22641	31	%4.2
1998	34659	41	%4.2
1999	63003	67	%7.5
2000	68474	69	%5.9
2001	115957	101	%7.7
2002	172174	125	%9.7
2003	516761	285	%10.5
2004	1444167	627	%4.5
2005	1810814	574	%5
2006	2115765	437	%5.2
2007	2476726	391	%5.3
2008	5266341	811	%8.5
2009	6446276	1022	%11.9
2010	6093456	942	%7
معدل النمو المركب =	%57	%3.7	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على ملحق (4).

(3-2) الوضع البيئي في العراق للمدة (1990-2010)

تعرف البيئة بأنها إجمالي الظروف الخارجية التي تؤثر في حياة الكائن الحي ونموه وبقائه، ومن المعروف أن البيئة الطبيعية تعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية هي الهواء والماء والأرض فهي المحيط الطبيعي التي تعيش فيه الكائنات الحية المختلفة في حالة توازن يضمن استمرارية عيشها وإنتاجيتها بما يخدم الإنسان وحاجاته الأساسية ويمكن أن يحافظ على هذا التوازن ولكن ضمن حدود معيشة قابلة للتأثر .[1]

إن ما تعرض له العراق من آثار الحرب التي استهدفت مؤسساته العلمية وأجهزته الخدمية فضلاً عن العقوبات الاقتصادية الشاملة والتي أسهمت كلها في وضع العراق في بيئة متردية أثرت في السكان بصورة مباشرة وغير مباشرة بعدما ظهرت آثارها في انتشار الأمراض البيئية المعدية وتدمير الحياة الطبيعية وتلويث الهواء والماء والتربة .

2-3-1- مصادر تلوث عناصر البيئة في العراق

2-3-1-1- تلوث التربة في العراق

لقد كانت الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات والمصادمات العديدة بين الأطراف العرقية والسياسية والعمليات العسكرية في حرب الخليج الأولى والثانية والعنف واسع الانتشار منذ عام (2003) في العراق قد جعلت أرضه ملوثة بالألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة ، فقد أشار أول تقرير رفعته الحكومة العراقية بتاريخ (31/ تموز/ 2008) إلى الأمين العام للأمم المتحدة بموجب معاهدة حظر الألغام إلى وجود (20) مليون لغم ضد الدبابات والأفراد مزروعة بشكل رئيسي على طول الحدود وحول الحقول النفطية في الجنوب والذي تسبب بتضرر (1622) مجتمع في جميع أنحاء البلاد مع وجود (3673) منطقة مشتبه بها بالتلوث والخطورة وبشكل إجمالي يعتقد بوجود (1730) كيلو متر مربع من المساحات الملوثة الأمر الذي يؤثر على معيشة وسلامة أكثر من (1.6) مليون مواطن عراقي .[2]

ولا تشكل الألغام الأرضية إلا جزءاً بسيطاً من مخلفات الحرب المتفجرة التي يعاني منها العراق ، فهناك الملايين من القنابل العنقودية التي تمثل حاوية للمئات من القنابل الصغيرة فضلاً عن الذخائر غير المنفلقة والقذائف المهملة وبحسب تقرير منظمة المعاقين الدولية في آيار

---

[1] نغم حسين نعمة ، الإدارة البيئية الكفؤة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد , بيت الحكمة ، العدد 26 ، لسنة 2011 ، ص126.

[2] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، نظرة عامة حول الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة في العراق , حزيران 2009، ص9.

(2007) فقد تم أستعمال (50) مليون قذيفة عنقودية في العراق ما بين (1991-2006) .[1] وكذلك تمثل مواقع الطمر العشوائية وغير النظامية من ملوثات التربة وهي إحدى الأساليب المتبعة في العراق للتخلص من مخلفات المنازل والأسواق والمؤسسات الخدمية وغيرها , وتقدر الكمية الإجمالية للنفايات البلدية في العراق بنحو (25604) طن يوميا بحسب تقديرات وزارة البلديات والأشغال العامة وأمانة بغداد لعام (2009) .[2]

فضلاً عن تلوث التربة من المخلفات الصناعية التي تتميز بخطورتها بسبب خواصها الكيميائية والبيولوجية الخطرة وبذلك تشكل عبئا كبيرا على البيئة وصحة الإنسان ما لم يتم التعامل معها بطريقة سلمية وآمنة ، وتقدر المخلفات الخطرة من الأنشطة الصناعية بحوالي (36852 طن / سنة) والمخلفات غير الخطرة (77309 طن/ سنة) استنادا إلى تقديرات وزارة الصناعة والمعادن لعام (2007) .[3]

2-3-1-2- تلوث الهواء

أكدت التقارير الصادرة من المنظمات العالمية أن اغلب التلوث الهوائي آتٍ من أستعمال النفط ومشتقاته كأحد أهم الملوثات الهوائية وخاصة عوادم [*] السيارات والتي شكلت أكثر من (60%) من واقع الملوثات النارية المتأتي من الإسراف في أستعمال المشتقات النفطية وهذا الأمر يحظى باهتمام الدول النامية إلا إن الامكانيات المتاحة بسيطة بالإضافة إلى أنها تمثل اولوية ثانية لهذه البلدان وهو ما ينعكس على العراق في ظل غياب السياسات الاقتصادية الرشيدة في الاستهلاك البيئي وفق الضوابط العالمية والفلتان الأمني وبوجود الجو المؤهل لذلك من فساد إداري وغياب هيبة القانون وعدم وجود رقابة على دخول السيارات ومحاسبة من يقود السيارات المستهلكة التي تزيد من الملوثات ، إن اللتر الواحد من البنزين المحترق في عملية إدارة المحرك يعطي عادم من ضمنه واحد ملغرام من مشتقات الرصاص وتكون محصلة هذا القدر الضئيل من الرصاص ضخمة إذا ما اخذ في الاعتبار حجم المستهلك من الوقود , وان محرك السيارة المشتغل من واقع التوقف يترك عوادم بمقدار (6- 8) قدم مكعب في الدقيقة

---

[1] نفس المصدر السابق ، ص10.

[2] نغم حسين نعمة , مصدر سابق ص137.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية إحصاءات البيئة ، تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لسنة (2009) , أيلول 2010 , ص180.

* - العوادم هي ثاني اوكسيد الكاربون ، وأول اوكسيد الكاربون , اوكسيد النتروجين , ثاني اوكسيد الكبريت , الهيدروكربونات غير المحترقة , الرصاص , والسخام والمواد الرملية الخشنة .

الواحدة , وعندما تتحرك السيارة بالسرعة المختلفة تصل كمية العادم كمعدل (30-35) قدم مكعب في الدقيقة الواحدة .[1]

وقد بلغ عدد السيارات على مختلف إشكالها في العراق حوالي (1041319) سيارة في عام (1990) كان منها (95.32%) تعود للقطاع الخاص (4.6%) للقطاع الحكومي ، ثم أصبحت في عام (2000) حوالي (1101928) سيارة منها (96.8%) للقطاع الخاص (3.2%) للقطاع الحكومي ، ثم بلغت (1126833) سيارة عام (2003) منها (97.4%) للقطاع الخاص و(2.6%) للقطاع الحكومي وبعد عام (2003) دخلت العراق أكثر من (1300000) سيارة منها (98.5%) للقطاع الخاص (1.5%) للقطاع الحكومي , كما دخل العراق أكثر من (300000) دراجة نارية فضلاً عن المولدات التي دخلت الخدمة بسبب القطع المبرمج للتيار الكهربائي والتي قدر عدد من يعمل منها وبشكل يومي (500000) مولدة .[2] وهذه تشكل نسبة كبيرة مما تطرحه من الملوثات يوميا إذا ما أخذت شهريا وسنويا والتي تولد اختلالا في التوازن البيئي .

وكذلك هنالك الحرق المكشوف والمتعمد وهو من الوسائل المعتادة في العراق للتخلص من هذه المخلفات والتي تشكل مصدراً آخراً لتلوث الهواء , وتمثل نفايات المؤسسات الصحية اخطر هذه المخلفات لما تحتويها من أمراض معدية ونفايات تشريحية وكيماوية ودوائية ونفايات سامة للجينات , اذ تقدر كمية النفايات الطبية (18360 كغم / يوم) ويستعمل نظام الحرق في التخلص النهائي منها لترحيل الملوثات إلى الجو وهو مايؤدي إلى تفاقم حالة التلوث .[3]

أيضا تعد المخلفات الصناعية من المصادر الرئيسية المسببة لتلوث الهواء وتغير مكوناته الأساسية إلا انه يصعب تقديرها في ظل عدم توفر أجهزة قياس لاحتساب ملوثات الهواء المطروحة من المصانع والأفران والمراجل التابعة للشركات النفطية والمصافي في العراق .[4] ويعدَ الغبار العالق والعواصف الترابية من المشاكل الرئيسية والتي أصبحت من الظواهر المألوفة في العراق ولا سيما بعد حرب (1991) ، وذلك بسبب فقدان العراق للمصفيات الطبيعية للتلوث والمتمثلة بالأشجار التي حرقت للوقود والاهوار التي جففت لأسباب سياسية والأراضي التي تملحت وتآكلت جراء الزحف الصحراوي باتجاه المناطق الزراعية وتقدر

---

(1) رجب سعيد السيد , إعلان الحرب العالمية ضد التلوث ، الموسوعة الصغيرة , وزارة الثقافة والإعلام , دائرة الثقافة العامة , بغداد ، 1990, ص29.

(2) جعفر طالب احمد جنديل ، جليل كامل غيدان، مصدر سابق ص119- 120.

(3) نغم حسين نعمه ، مصدر سابق ص139.

(4) وزارة التخطيط – مديرية الإحصاءات البيئية , تقرير الإحصاءات البيئية في العراق لسنة (2009) , أيلول 2009، ص63.

المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر حوالي (364) كيلو متر مربع , أي بنسبة (83%) من إجمالي مساحة العراق , ومن الظروف الطبيعية التي ساعدت على التصحر في العراق أن نحو (90%) من مساحة العراق تقع ضمن منطقة المناخ الجاف وشبه الجاف اذ ترتفع درجات الحرارة في صيفه الطويل إلى حدود (52) درجة مئوية مع هبوب رياح شمالية غربية جافة وحارة وارتفاع نسبة التبخر وخاصة في السهل الرسوبي لتصل من (2000-3000) مليمتر , وكذلك ارتفاع عدد الأيام المشمسة والتي تصل في معدلها السنوي (260) يوما ، وهبوط نسبة تساقط الأمطار اذ تقل في اغلب مناطق العراق عن (150) ملم ولا يتجاوز معدل الإمطار في الجنوب عن (40) يوما وفي الشمال عن (70) يوما فكانت قلة الرطوبة ـ التي تعد مهمة جدا في الدورة البيولوجية للتربة ونمو الإعشاب وإعادة تكوين التربة ـ عاملا مهما بالإسراع في حدوث التصحر ،[1] فضلاً عن تلوث سطح التربة من شظايا القنابل والمتفجرات والتي تم ذكرها سابقا .

2-3-1-3- تلوث المياه

تعرضت المصادر المائية في العراق الى أنواع مختلفة من التلوث بسبب مخلفات المنشات الصناعية التي انشأ معظمها على ضفاف انهار دجلة وألفرات فضلاً عن ملوثات الحروب التي مرت على العراق والمبازل الزراعية التي تصرف بعد الأستعمال الزراعي إلى المصادر المائية والتي تحتوي على نسبة عالية من الأملاح ومخلفات المبيدات والأسمدة , وتأتي المياه المأمونة وتوفرها للشرب والصرف الصحي من أهم العناصر في حماية المجتمع والأفراد فيه من انتشار الأمراض المعدية والوبائية ،[2] وقد استمر سكان الحضر في العراق بالحصول على الكميات المناسبة من المياه النقية وبمستوى متقارب في مدة الدراسة , فبلغت نسبة حصولهم على الماء الصافي (96.3%) عام (1990) وصلت إلى (97.5%) عام (2000) ، ثم انخفضت إلى (95%) في عام (2005) والى (86.1%) عام (2010) ، أما المناطق الريفية فلا زالت تعاني من نقص التجهيز في المياه المامونه بسبب إهمالها ، اذ بلغت نسبتها (47.1%) عام (1990) وارتفعت إلى (51.5%) عام (2000) ثم انخفضت إلى (48%) في عام (2005) وبعدها ارتفعت إلى (62%) عام (2010) وعن طريق المعدل الكلي للسكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب والذي يتوضح في الجدول (16) اذ يشير إلى انخفاض

---

[1] سلام ابراهيم كبة ، الزراعة في عراق التنمية المستدامة ، على موقع الانترنيت :
http:ll al-nnas.com\ARTICLE\skuba تاريخ النشر :24\11\2011

[2] اليونسيف , السنة الدولية للصرف الصحي (2008) , ص8.

النسبة من (81.3%) عام (1990) إلى (78 %) في عام (2010) وذلك بسبب الاندثارات التي لحقت بالبنى التحتية التي نجمت عن الحروب والحصار الاقتصادي والإهمال في إدامة الشبكات وشحه المياه من المصادر المائية وعدم كفاية طاقة المشروع أو عدم تشغيله بصورة كفوءة أو عدم توفر الصيانة الكفؤة مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجيته .[1]

جدول (16)

نسب شمول السكان بالمياه المأمونة والصرف الصحي في العراق لسنوات مختارة

السنة	المياه المامونه		المجموع	الصرف الصحي		المجموع
	حضر	ريف		حضر	ريف	
1990	%96.3	%47.1	%81.3	%95	%48	%71.5
2000	%97.5	%51.5	%83.3	%99.1	%77.8	%92.5
2005	%95	%48	%81	%98.2	%81.9	%92.3
2010	%86.1	%62.1	%78	%89.3	%70	%83.9
المعدل	%93.7	%52.1	%81.1	%95.4	%69.4	%84.8

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مديرية الإحصاءات البيئية.

وعلى الرغم من كونها نسبة مقبولة عالميا والتي تكون مقاربة من نسبة سكان الدول العربية والذين تتوفر لديهم مياه صالحة للشرب تبلغ (86.1%) وفي الدول النامية (83.7%) وحوالي (86.8%) في دول العالم ،[2] إلا أن التفاوت الكبير في توفير هذه الخدمة بين المناطق الحضرية والريفية ينذر بالخطر ولا سيما في المناطق الريفية لمحافظات الوسط والجنوب اذ تبلغ نسبة الأسر الريفية التي تعتمد على جداول المياه كمصدر رئيسي لمياه الشرب أكثر من (40%) وهي مصادر طبيعية غير محمية فضلاً عن الوضع الخطير في محافظة البصرة واعتمادها على السيارات الحوضية في توفير مياه الشرب ل(85%) من الأسر الريفية و(71%) من الأسر الحضرية أو التي تمثل مياه غير صالحة للشرب وفقا للتعريف المعياري[*] الذي وضعته الأمم المتحدة للمياه الصالحة للشرب ،[3] وبذلك فأن ما يقارب (18.95%) - من

[1] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المسح البيئي في العراق لسنة (2010) .
[2] مسح الأحوال المعيشية في العراق لسنة (2007) , ص22.
[*] هي المياه التي يتم توصيلها من الشبكة إلى المنازل والأنابيب الراسية العامة والخزان العام والبئر المحفور المحمي وأبار الينابيع ومياه الإمطار المحمية (المصدر : مسح الأحوال المعيشية في العراق لسنة (2004) , ص19.
[3] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المسح البيئي في العراق لسنة (2010) .

مجموع سكان العراق ـ محرومون من المياه الصالحة للشرب وهي إحدى معايير الفقر البشري والتي توضح الحرمان من الحصول على مياه محسنة , والتي تسعى الأهداف الإنمائية للألفية من تخفيضها إلى النصف بحلول عام (2010) .

أما خدمات الصرف الصحي سواء المجاري الرئيسية أم محطات الضخ أم مركز التصفية فهي أقل من مستوى الحضر في الريف ، وقد بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على الصرف الصحي في أعلى مستوياتها في مدة الدراسة في عام (2000) عندما بلغت (92.5%) انخفضت بعدها إلى (83.9%) عام (2010) وذلك بسبب المشاكل التي تعرضت لها شبكات الصرف والمضخات الملحقة بها ومعامل معالجة مياه الصرف في العراق بسبب الظروف الاستثنائية فضلاً عن عرقلة المشاريع المباشر بها وما يتعلق بها من ضعف كفاءتها والفساد الإداري والمالي في تلك المشاريع وشحه الطاقة الكهربائية اللازمة لعمل محطات المعالجة والضخ والتجاوزات في وسط شبكات المجاري بشبكات مياه الامطار مما أدى إلى قصور في هذه الخدمات بشكل كبير وتلوث البيئة بشكل عام والمياه الجوفية في المناطق القريبة من المدن بشكل خاص وانتشار المستنقعات والبرك الآسنة .[1]

[1] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المسح البيئي في العراق لسنة (2010) .

(2-4) الفقر في العراق للمدة (1990 - 2010)

بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق تدهورت فاعلية مؤسسات الدولة وتدنت مواردها على الأنفاق الاجتماعي والخدمات واتسعت دائرة الفقر وساءت البيئة الاجتماعية وتفشت أجواء عدم الأمان والاستقرار وتدهورت الأوضاع المعيشية وأفرزت معها مصادر جديدة لتوليد الفقر جاءت في مقدمتها تأثيرات التضخم الناجمة عن تلك الأوضاع التي دفعت إلى تزايد حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة ، وقد أزداد الوضع سوءاً بسبب الأزمات التي رافقت تغير الأوضاع السياسية في العراق بعد عام (2003) وما صاحبها من مظاهر العنف والإرهاب وتدمير البنى المؤسسية أدت إلى توارث عبء الفقر التراكمي وما أستجد معه من عوامل تعزيز وإدامة تمثلت في البطالة وانهيار الخدمات الاجتماعية وتراجع شروط البيئة المؤتية للتنمية وإعادة الأعمار في ظل تنامي العنف وصراع المصالح والفساد وغيرها ، لتستمر أحلام العراقيين بمجتمع يرتقي بمصاف مجتمعات الدول المناظرة له من ثروات نفطية وتقل عنه حيوية من حيث الموارد البشرية والأراضي السهلية الخصبة والأنهار الجارية لتبقى المعاناة كما هي في عهد النظام السابق على الرغم من انحسارها في جانب ولكنها تمت بشكل مريب في جوانب أخرى لتغرس بذور مختلفة من الحرمان ولتضرب بقوة كل مقومات التماسك المجتمعي والرقي الحضاري الذي كان العراق من مؤسسيه وبناته الأوليين .

2-4-1- الفقر التقليدي في العراق للمدة (1990-2010)

إن الفقر ظاهرة اقتصادية في أي مجتمع وبالتالي فهي ظاهرة طالما تعبر عن المواقع النسبية لأفراد معينين في مستوى معيشتهم بالعلاقة مع الأفراد الآخرين ، إن المجتمع العراقي قد تعرض لحالة إفقار منذ المدة الأولى التي تلت عقد السبعينات من القرن الماضي وبلغت شدَتها في عقد التسعينات عندما عاش العراق في ظل أقصى نظام للعقوبات عرفه التأريخ تدهورت في اثرها الأوضاع المعيشية والحياتية بمختلف أشكالها ، فكان الضرر الأكبر قد أصاب الفئات الدنيا والفئات ذات الدخل المحدود والذين يمثلون الفئة الأكبر في القطر ليعيشوا في الحد الأدنى من الكفاف وليقاسوا مرارة الفقر .[1]

إن مقارنة نتائج مسح الميزانية للأسر في عام (1993) مع نظيرها في عام (1988) وكما يوضحه الجدول (17) تكشف تحولاً في نسبة الأسر في كل الفئات الدخلية ، فقد ارتفعت نسبة

[1] سلام إبراهيم كبة ، الفقر والبطالة في عراق التنمية البشرية المستدامة ،على موقع الانترنيت :
http:llwww.aFka.org/Salam Kuba تاريخ النشر : 2011/10/20

الأسر دون الدخل المتوسط من (56%) من مجموع الأسر في عام (1988) إلى (62.7%) في عام (1993) ، أي بلغت نسبة الزيادة فيها (6.7%) في حين انخفضت نسبة الأسر ذات الدخل المتوسط والأسر ذات الدخل فوق المتوسط من (36.1%,7.9%) على التوالي في عام (1988) إلى (31%,6.3%) على التوالي في عام (1993) اذ بلغت نسبة انخفاضها (5.1%)للأسر ذات الدخل المتوسط و (1.6%) للأسر ذات الدخل فوق المتوسط ، وهو مافسر تفاقم الأوضاع بعد عام (1993) في ظل الأزمة الاقتصادية التي فرضها الحصار وحالة الإفقار في سياق التوجهات للاقتصاد العراقي وتصاعد مستويات التضخم وعدم قدرة إمكانيات العراق الذاتية على الإيفاء بمتطلبات إشباع الحاجات الأساسية للسكان والتي أدت إلى حدوث نوع من التصدع في الاندماج الاجتماعي وتحلل القيم وحالة من الانهيار وتوسع في الفروق الدخلية وازدياد الفجوة اتساعاً بين الفقراء والأغنياء .

جدول (17)

التوزيع النسبي لأعداد الأسر في العراق حسب مستويات الدخل للسنوات (1988 و 1993)

مستويات الأسرة	1988		1993		متوسط دخل الأسرة الشهري لعام (1993)بأسعار (1988)
	متوسط دخل الأسرة الشهري بالدينار	نسبة عدد الأسر من	متوسط دخل الأسرة الشهري	نسبة عدد الأسر من مجموع الأسر%	
أسرة دون المتوسط	337.4	56	1930	62.7	73.9
أسرة ذات دخل متوسط	417.7	36.1	3738.2	31	143.9
أسرة ذات دخل فوق المتوسط	533.7	7.9	7532.3	6.3	288.5

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء ،مسح ميزانية الأسر لعام (1993 و 1988) .

في حين أوضح مسح الأحوال المعيشية في العراق لعام (2004) إن هناك تحسناً في الظروف الاقتصادية بين عامي (2003 و2004) بسبب الزيادة في نسبة التشغيل بحيث يصعب تحديد مدى هذه الزيادة ، لكن مع وجود هذه التطورات يمكن القول أن دخل الأسرة قد أزداد فعلاً ، اذ أشارت تقديرات البنك الدولي أن متوسط دخل الأسرة بلغ (422) دولار أمريكي في عام(2004) أي ما يقارب (613.166) دينار عراقي ، وقد أرتفع إلى (995) ألف دينار عراقي عام (2007) بحسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES) لسنة (2007) ، وذلك بسبب حصول تغيرات هيكلية في أنواع الدخول المتحققة للأفراد بعدما كانت نسبة مساهمة الأجور والرواتب في إجمالي دخل الأسرة لا تتجاوز (24%) عام (1988) فأصبحت أقل من ذلك في التسعينات ، وبعد اعتماد سلم رواتب جديد بعد عام (2003) حصل

تحسن كبير في دخول موظفي المؤسسات الحكومية أدت إلى ارتفاع نسبة مساهمة الرواتب والأجور إلى (45.3%) في دخل الأسرة الشهري في عام (2007) وهذا ما يوضحه الجدول (18) .

جدول (18)

نسبة مساهمة الرواتب والأجور في تكوين الدخل الشهري للأسرة العراقية

السنة	1988	1993	2003	2007
نسبة المساهمة	%24	%19	%45	%45.3

المصدر: 1- نتائج مسح ميزانية الأسرة في العراق لسنة (1988) .

2- نتائج مسح الأحوال المعيشية في العراق لسنوات (1993- 2004- 2007) .

إن التحسن في متوسط دخل الأسرة أدى إلى انخفاض نسبة الأنفاق على المواد الغذائية اذ انخفضت إلى (35.6%) بحسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة (2007) بعدما كانت تبلغ (61.7%) في عام (1993) ، وذلك لأن الأسر ذات الدخل المنخفض تخصص نسبة كبيرة من دخلها لانفاقه على المواد الغذائية لإشباع حاجاتها وهو عكس ما يحدث مع الفئات ذات المستوى فوق المتوسط من الدخل والتي تتمتع بمستوى غذائي مقبول اذ ينخفض مستوى الأنفاق على المواد الغذائية والتوجه نحو الأنفاق على المواد الغير غذائية .

إن هذا التحسن في انخفاض الأنفاق على المواد الغذائية لا يلغي مستوى التفاوت بين المحافظات فتراوح حجم هذا الأنفاق (35.6%) مابين أقل من هذه النسبة في أربيل (24.1%) وأعلى منها في الانبار والتي بلغت نسبتها (44%) وهو ما يدل على اختلاف مستويات المعيشة بين محافظات العراق ، مع الإشارة إلى أن نسبة ما ينفق على المواد الغذائية في الدول المتقدمة لا يزيد في الغالب عن (20%) على الأقل .[1]

إن معرفة مستوى خط الفقر بنوعيه المطلق والمدقع يمثل النهج الأنسب لبيان مستوى الفقر وطبيعته،وقد تم تقدير خطوط الفقر الوطني بأسلوب خط الفقر الغذائي المقترح والذي يحدد على أساس سلة من المواد الغذائية يحددها مختصون بالتغذية توفر تغذية متوازنة بأدنى تكلفة باعتبار أن خط الفقر المدقع يساوي تكلفة السلة الغذائية المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية ، في حين أن خط الفقر المطلق يساوي إجمالي تكلفة سلة من المواد الغذائية يزاد عليها تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية لسد الاحتياجات الاستهلاكية ، وتقدر

[1] الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES) لسنة (2007) ، الطبعة الأولى ، بغداد, المطبعة الوطنية ،2008 ، ص45.

التكلفة الأخيرة وفقاً لنسب الإنفاق على المواد الغذائية من إجمالي الأنفاق ، وبالاعتماد على نتائج مسوحات ميزانية الأسرة في العراق والتي أجريت في مدة الدراسة واستناداً إلى تقديرات قسم الدراسات والبحوث في معهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة العراقية تم تقدير خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق للمدة (1990-2007) بالأسعار الجارية وفق الملحق (6) .[1]

واستناداً للدراسة نفسها أظهرت مؤشرات الفقر أن نسبة الفقر المطلق في العراق لعام (1993) قد بلغت (81.3%) في حين بلغت فجوة الفقر* (63.4) مليار دينار في السنة أي ما يعادل (63%) من الدخل القومي ، وهو ما نتج عن إفرازات الأوضاع الاقتصادية التي سادت في مرحلة الحصار الاقتصادي وما ولدته من مصادر جديدة للفقر زيادة على ما كان سائداً قبل ذلك ، اذ أدت الانتقالات السلبية المتلاحقة لمنحنى العرض الكلي إلى زيادة التضخم المترافق مع الركود ، فصدمة العرض أدت إلى انهيار سعر صرف الدينار العراقي وارتفاع المستوى العام للأسعار واللذان أديا إلى اضطرابات شكلت تغذية عكسية ، أي إن الاضطراب الحاصل في العرض الكلي يثير قوى معينة (الأسعار) لتدفع بالاقتصاد إلى حالة التوازن ، الأ أن إثارة التوقعات بشكل أو بآخر هو رد فعل لا استقراري يعمق من آثار الاضطراب الأولي ويدفعه إلى الاختلال ، فبدأت الأسعار ترتفع بشكل مذهل فأزداد عدد الفقراء وانخفضت مستويات المعيشة وشحت السلع وأصبح التفاوت الحاد في توزيع الدخل والثروة أبرز سمات المجتمع العراقي ،[2] ولمجابهة الوضع المعاشي المتردي وتجنب حدوث مجاعة بين العوائل ذات الدخل المتوسط والواطئ فقد قامت معظمها بالعمل على إيجاد سبل وآليات تكفل لها حد الكفاف والبقاء على قيد الحياة عن طريق بيع ممتلكاتها الشخصية من المجوهرات والسلع المنزلية وغيرها فضلاً عن ترشيد استهلاكها من الغذاء والكساء واضطرار البعض لبيع منازلهم والانتقال إلى أحياء أقل مستوى وكلفة ، كما دفعت ظروف المعيشة الصعبة بعض العوائل وأصحاب الشهادات الجامعية والمهارات للهجرة إلى الخارج ، واضطرت الكثير من العوائل للبحث عن أكثر من عمل والاعتماد على أطفالهم في الحصول على دخول إضافية تساعدهم على تجاوز ظروف الحياة الصعبة التي أفرزها الحصار الاقتصادي .

---

[1] للمزيد ينظر
- أحمد خليل الحسيني، الفقر والدولة ، مصدر سابق ص257-276.
- عبد الجبار جابر لعيبي ، قياس مستوى المعيشة وآثار الفقر في العراق ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد ، 2002 ، ص 100-122.

*مقدار الدخل اللازم للخروج من الفقر(المصدر:عدنان العذاري،هدى الدعمي،مصدر سابق ص53)

[2] راجي محيل هليل الخفاجي ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1987-2007) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، (2009) ، ص85.

بينما بلغت نسبة الفقر المطلق في عام (2007) ما يقارب (37%) من سكان العراق ، في حين بلغت فجوة الفقر (326.3) مليار دينار في السنة وهو ما يعادل (0.3%) من قيمة الدخل القومي بالأسعار الجارية لعام (2007) ، ويعزى سبب هذا الانخفاض الكبير في مؤشرات الفقر بسبب زيادة الرواتب والاجور فضلاً عن زيادة فرص التعيين واعادة المفصولين وتبني الحكومة بعد أحداث نيسان (2003) حزمة من الإصلاحات لتحقيق الاستقرار النقدي وإزالة التشوهات في نظام الأسعار ، اذ أحدثت السياسة النقدية تحسناً في الدخل الحقيقي للأفراد عن طريق تمكنها من ضبط معدلات التضخم وتحقيق الثبات في قيمة العملة المحلية ، أما السياسة المالية فقد أدت الى تحسن توزيع الدخل لصالح موظفي القطاع العام الذين تضرروا بسبب تراجع دخولهم الحقيقية خلال سنوات العقوبات الاقتصادية (1990-2003) ومن خلال تحليل بيانات مسوحات دخول وإنفاق الأسر في العراق يمكن أخذ صورة واضحة عن توزيع الدخل في المجتمع في مدة الدراسة ، حيث يعكس الجدول (28) تطور معامل جيني* والذي يشير إلى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخول لعموم العراق من (36%) في عام (1988) إلى (43%) في عام (1993) فقد أزداد التفاوت في الحضر بمقدار نقطتان بينما في الريف أزداد بمقدار (16) نقطة وهذا يعود بالدرجة الأساس إلى المبالغ الكبيرة التي تسلمها كبار الملاكين من بيع حاصلاتهم الزراعية التي شهدت ارتفاعا هائلاً نتيجة للحصار وتدفق الاستيراد والأسعار العالية التي تدفعها الدولة إلى مسوقي الحبوب ،[1] وفي عام (1998) ارتفعت حدة التفاوت في توزيع الدخل في العراق نسبة للأعوام السابقة وبالخصوص في الحضر والذي نجم عن التدهور الحاد في مستويات المعيشة والتضخم الكبير الذي أرتفع بدرجات عالية والتي لا يمكن مجابهتها من قبل ذوي الدخل المحدود وخصوصاً موظفي الدولة ، فضلاً عن الانهيار الذي حصل في أسعار الصرف وبشكل لم يحصل له مثيل في الاقتصاد العراقي ، أما في عام (2004) فأن معامل جيني أنخفض بمقدار (13 نقطة) مقارنة بعام (1998) نتيجة تحسن مستويات الدخل بين كافة السكان ، وفي عام (2005) أرتفع مستوى التفاوت لعموم العراق بمقدار نقطة واحدة إلا أنه يعتبر منخفضاً نسبياً وخصوصاً في الريف مقارنة بالسنوات السابقة .

[1] جمعية الاقتصاديين العراقيين ، تقرير التنمية البشرية في العراق (1995)،ص76.

*معيار رقمي يظهر مدى عدالة توزيع الدخل والانفاق وتنحصر قيمه بين الصفر لحالة المساواة والواحد لأقصى حالات التفاوت في توزيع الدخل والانفاق.**(المصدر:وزارة التخطيط ،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر،بغداد،المطبعة الوطنية،2009،ص8)**

الجدول (19)

معامل جيني للحضر والريف في العراق لسنوات مختارة .

السنة	الحضر	الريف	المجموع
1988	%35	%37	%36
1993	%37	%53	%43
1998	%55	%47	%54
2004	-	-	%41
2005	%43	%39	%42

المصدر:

- جمعية الاقتصاديين العراقيين ، تقرير التنمية البشرية في العراق (1995) .
- راجي محيل هليل الخفاجي ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1987-2007) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، (2009) ، ص[96].
- وزارة التخطيط ، مسح الأحوال المعيشية في العراق لسنة (2004) .
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المسح السريع للأسرة لسنة (2005) .

وفي عام (2007) أظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق مدى التفاوت في توزيع الدخل على مستوى المحافظات في العراق حيث أوضح أن الأسر الأكثر دخلا تتركز في محافظات إقليم كردستان وبغداد والبصرة والأنبار وكركوك ، بينما الأسر في المحافظات الجنوبية والمحافظات ذات الغالبية الريفية تكون أقل دخلاً، واستنادا إلى بيانات الأستيراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر لعام (2009) والتي أشارت إلى أن الخمس الأغنى من الأسر يحصل على (43%) من الدخل بينما يحصل القسم الأفقر منها على (7%) من الدخل على مستوى العراق ، وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت إلى أن التفاوت بين الأغنياء والفقراء يعد منخفضاً في العراق مقارنة بباقي بلدان المنطقة ضمن دراسة شملت (128) بلداً جاء العراق بالمرتبة الثامنة عشر حيث بلغت قيمة معامل جيني (30%) فيما بلغت في مصر (34%) ، والجزائر (35%) ، واليمن (37%) ، وإيران (38%) ، والأردن (38%) ، والمغرب (39%) ، وتركيا(43%)لكن هذا لا يلغي إن ما نسبته (22%) من سكان العراق لا يزالون عند مستوى الفئة الأفقر ونسبة هذه الفئة ترتفع إلى أكثر من (35%) في محافظات بابل وواسط والنجف وذي قار والمثنى والقادسية. [1]

[1] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الأستيراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، الطبعة الأولى، بغداد ، المطبعة الوطنية ،2009 ,ص[5-8].

2-4-2- الفقر البشري في العراق :

حين يطمح الإنسان إلى هدف أو إرضاء حاجة معينة فسوف تتاح له خيارات أو بدائل وبالطبع فأن تلك الخيارات ليست متاحة لكل إنسان على الرغم من توفرها ، لذا فأن الفقر يشمل فضلاً عن فقر الدخل الحرمان من ألفرص والخيارات والتمتع بالعمر الطويل والحرمان من فرص التعليم ومستوى العيش اللائق في توفير مياه للشرب وفي ضمان تغذية صحية للطفل ،وقد قدر قيمة دليل الفقر البشري في العراق بحسب نتائج التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لسنة (2008) ما يقارب (19%) في ضوء مكوناته الفرعية والتي عن طريق تحليل أبرز مؤشراته يمكن توضيح مدى الحرمان الذي عاناه المجتمع العراقي في المدة (1990- 2010) .

2-4-2-1- نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم (سوء التغذية)

يمثل نقص الوزن أحد أبرز المؤشرات التي ترتبط ارتباطا وثيقاً بسوء التغذية والذي يعد مسؤولاً عن هذه الحالة ، وقد تم اختياره لمراقبة أول هدف من أهداف التنمية للألفية الثالثة والذي يعرف عن طريق نسبة الوزن إلى العمر بأنحرافين معياريين (دون الوسيط)[1] وقد نفذت في العراق سلسلة دراسات حول معدلات سوء التغذية منذ عام (1991) والتي يوضحها الجدول (20) ، اذ يلاحظ ارتفاع معدلات نقص الوزن في المدة (1991- 1997) وذلك بسبب أن معدل السعرات الحرارية التي كان يوفرها الغذاء اللازم للفرد في العراق وفقاً لتقديرات منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) عام (1988) هي (2436) سعرة حرارية\اليوم ،[2] هبط هذا المعدل وبشدة لأكثر من (1000 سعره حرارية / يوم) في عام (1997) بظروف الحصار،[3] وفي عام (2003) فأن سلة الغذاء قد رفعت مستوى الغذاء ليصل إلى (2200) سعره حرارية / يوم ،[4] وهو ما أدى إلى انخفاض مستويات نقص الوزن في هذه المدة ، إلا أن معدلات نقص الوزن ارتفعت خلال دراسة تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لسنة (2006) إلى (15.7%) وذلك بسبب عدم انتظام توزيع مفردات البطاقة التموينية في تلك المدة ، اذ إن الاعتماد كبير جداً على كميات المواد التموينية التي تتسلمها الأسرة ذات الدخل المنخفض

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2004 ، الطبعة الأولى ، بغداد، المطبعة الوطنية ،2008 ، ص58 .

[2] محمد كاظم المهاجر ،مصدر سابق،ص28.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء ، منظمة اليونيسيف ، العجز الغذائي في العراق ، آب 2010 ، ص5.

[4] المصدر السابق،نفس الصفحة.

مما يجعلها معرضة لعدم الأمن الغذائي باعتمادها فئات هشة لا تستطيع التكيف مع أي اضطراب في نسبة توزيع المواد التموينية أوفي تقلبات السوق بعدما أظهر المسح الأخير أن هناك (930) ألف نسمة يشكلون (3.1%) من مجتمع المسح هم غير موءمَنين غذائياً ، وأن هناك (2.8) مليون نسمة ـ (9.4%) من مجتمع المسح ـ سيضافون إلى مجموعة غير الموءمَنين غذائياً إذا ما حرموا من مواد الحصة التموينية . وقد قدر معدل نقص الوزن في العراق ب (9.1%) وتعكس هذه المعطيات تقارباً مع مؤشرات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS- 2006) والتي قدرت معدل النقص ب (7.6%).

جدول (20)

الدراسات التي أجريت عن التغذية في العراق للمدة (1990- 2006) والخاصة بنقص الوزن .

الدراسة	نقص الوزن
1- الصحة والرفاهية في العراق بعد أزمة الخليج ، فريق دراسات دولي ،جامعة هارفارد : 9034 أسرة ،1991	9
2- المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (1996- MICS) اليونيسيف ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة الصحة ، 6375 أسرة ، آب 1996	23.4
3- مسح حملة التلقيحات للأطفال دون سن الخامسة ، وزارة الصحة ، نيسان ، 1997 .	24.7
4- مسح حملة التلقيحات للأطفال دون سن الخامسة ، وزارة الصحة ، آذار ، 1998 .	22.8
5- المسح الأساس لمراكز الصحة الأولية ، وزارة الصحة ، نيسان ، 1999 .	21.3
6- المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (2000- MICS) اليونيسيف ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة الصحة :13430 أسرة ،2000	19.5
7- مسح تقويم الحالة التغذوية في العراق ، برنامج الأغذية العالمي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، جمعت البيانات 2003، نشرت 2004 .	11.5
8- مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2005 .	11.7
9- تحليل الأمن الغذائي وألفئات الهشة في العراق ، برنامج الأغذية العالمي ، اليونيسيف ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2006 .	15.7
10- المسح العنقودي متعدد المؤشرات (2006- MICS) اليونيسيف ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاء إقليم كردستان ، وزارة الصحة :18144 أسرة ، 2006 .	7.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES) لسنة (2007) ، الطبعة الأولى ، بغداد، المطبعة الوطنية ، 2008 ، ص[72] .

2-4-2-2- الأمية في العراق

تُعد الأمية من أكبر وأخطر معوقات التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي بأعتبار ان رفع المستوى التعليمي للافراد في الميادين كافة وبناء مجتمع متقدم قادر على مواجهة مشكلات العصر ومتطلباته المعقدة لا يمكن أن يتحقق بوجود نسبة عالية من الأميين في هذا المجتمع ، وتشير معظم الدراسات ومنها بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2011) والتي أوضحت أن نسبة الأمية في العراق للفئة العمرية (15 سنة فأكثر) قد انخفضت من (64.3%) عام (1990) إلى (22.4%) في عام (2008) وكان الانخفاض في نسبة الذكور من (48.7%) إلى (14%) وفي نسبة الإناث من (80.3%) إلى (30.8%) للمدة نفسها ، أما نسبة الأمية للفئة العمرية (15- 24) سنة فقد انخفضت من (59 %) عام (1990) إلى (17.6%) في عام (2008) انخفضت في الذكور من (43.6%) إلى (15.5%) وبين الإناث من (75.1%) إلى (19.8%) وعلى الرغم من هذا الانخفاض في معدلات الأمية ألا إنها تعد مرتفعة إذا ما قورنت مع مثيلاتها في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي بلغت (19%) ،[1] هذا فضلاً عن أن هذا الانخفاض لا يخفي مدى التباين في فرص الحصول على التعليم والذي يناظر التباين في الفرص الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم والمناطق الحضرية والريفية ، فطبقاً لمسوحات الأحوال المعيشية في العراق فقد وجد أن نصف مجموع النساء الريفيات أميات تماماً في حين أن أقل من (30%) من نساء الحضر من الأميات ، ويبلغ الفرق بين نساء الحضر والريف (22%) في حين أن الفرق في الأمية بين رجال الريف ورجال الحضر لا يتعدى (13%) ، اذ أن (26%) من رجال المناطق الريفية أميَون ، مقابل (13%) من رجال المناطق الحضرية .[2]

ومن المؤشرات التي تعبر عن مدى تعميم التعليم بين أبناء المجتمع والذي يعد أحد الأهداف الإنمائية للألفية هو مؤشر نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس الابتدائي ، وقد ارتفعت نسبة هذا المؤشر من (75.6%) عام (1990) إلى (95%) عام (2006) ، لكنها انخفضت إلى (92%) في عام (2007) لأسباب تتعلق بالوضع الأمني وحالات التهجير القسري سواء داخل القطر أم خارجه ، لكن بصورة عامة ارتفعت نسبة هذا المؤشر بمقدار(17.6%) في تلك المدة وكما يوضحه الجدول (21) ، وهو ما يدلل على

---

(1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2011) ، ص40

(2) الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة (2007), الطبعة الأولى ،بغداد, المطبعة الوطنية ،2008، ص112 .

انخفاض مستويات الأمية في العراق وإمكانية تحقيق تعميم التعليم الابتدائي عن طريق توسيع نطاق التعليم الابتدائي وبالأخص في المناطق الريفية .

جدول (21)

تطور معدلات عدد الطلبة الملتحقين بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس الابتدائي في العراق .

السنة	1990	1998	1999	2000	2001	2004	2005	2006	2007
نسبة عدد التلاميذ الملتحقين من الصف الأول إلى الخامس الابتدائي	75.6	83.7	84.9	88.3	88.1	86.8	89.8	95.2	92.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي .

2-4-2-3- دليل الفقر البشري بدلالة دليل التنمية البشرية

يعبر الدليل التركيبي للتنمية البشرية عن مستوى التقدم أو تحسن في أبعاده الثلاثة (الصحة ،التعليم ،الدخل) لغرض تقييم مسيرة التنمية والتعرف على جدية الجهد المبذول ومدى الاقتراب من تحقيق أهداف التنمية البشرية ،وفي العراق تم الاعتماد على الجهود الوطنية لقياس مؤشرات التنمية البشرية في مدة الحصار الاقتصادي وما بعده ،لأن العراق لم يدرج في تقارير التنمية البشرية الدولية بعد عام (1998) بسبب تدهور علاقاته الخارجية مع بلدان العالم والمنظمات الدولية أبان مدة الحصار الاقتصادي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أغفلت التقارير الدولية [*] الظروف غير الطبيعية والتدهور الكبير الذي حصل في العراق في ظل الحصار وانهيار النشاط الاقتصادي وتدهور جميع المؤشرات الصحية والتغذوية والتعليمية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية [(1)].

وطبقاً لتقديرات الدراسات الوطنية التي أجريت لاحتساب دليل التنمية البشرية في العراق (HDI) وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP) ظهرت النتائج التي يوضحها الجدول (22) والتي تشير إلى تدني كبير في مؤشرات التنمية البشرية في العراق خلال مدة الحصار الاقتصادي وتحول العراق من مستوى التنمية البشرية المتوسطة إلى تنمية بشرية منخفضة بعدما بلغ قيمة دليل التنمية البشرية لعام (1996) ما يقارب (0.412%) وهو أقل من

* أظهرت التقديرات الوطنية لدليل التنمية البشرية إنخفاض قيمة الدليل الوطني عن قيمة دليل الأمم المتحدة بما يعادل (489) نقطة لعام (1993) .

(1) جمعية الاقتصاديين العراقيين ، تقرير التنمية البشرية في العراق لسنة (1995) ، ص131 .

قيمة دليل التنمية البشرية لعام (1970) والذي قدر ب(0.452) ،[1] اذ أستطاع هذا التدهور في سنوات الحصار أن يؤخر العراق لمدة ربع قرن في مستوى التنمية البشرية . أما فيما يخص التحسن للدليل في عام (2000) و (2007) فيعود إلى التحسن في مؤشرات التعليم والتحسن في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (المعادل بالقوة الشرائية للدولار) كذلك يوضح جدول دليل التنمية البشرية عودة العراق إلى مستوى الدول متوسطة التنمية البشرية . وبما إن الفقر البشري هو حرمان من التنمية البشرية فأن دليل الفقر البشري يعنى بالحرمان ضمن إطار المكونات الثلاثة للتنمية البشرية ، وبالتالي إمكانية تقدير الدليل بدلالة ما يسمى (معدل الحرمان) - أو القصور- في تلك المكونات وحسب الصيغة التالية [2] :

$$I_j = 1- (HDI)$$

اذ إن :

I_j = معدل الحرمان .

جدول (22)

مؤشرات التنمية البشرية في العراق بموجب دليل التنمية البشرية لسنوات مختارة

السنة / المؤشرات	1990		1993		1996		2000		2007	
	قيمة المؤشر	قيمة الدليل	قيمة المؤشر	قيمة الدليل	قيمة المؤشر	قيمة الدليل	قيمة المؤشر	قيمة الدليل	قيمة المؤشر	قيمة الدليل
توقع الحياة عند الولادة	62. 5	0. 652	58	0. 55	60. 3	0. 588	58. 5	0. 558	58. 2	0. 55
معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين	51. 7	0. 530	57. 3	0. 538	57. 3	0. 526	78	0. 823	77	0.71
نسبة القيمة الإجمالية في مراحل التعليم	55. 7		46. 8		46.8		41		59	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي (بالدولار)	3508	0. 592	761	0. 338	141	0.124	205	0. 369	3757	0. 61
قيمة دليل التنمية البشرية		0. 644		0. 475		0. 412		0. 583		0. 623

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

- جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية في العراق لسنة (1995)، ص[132] .(السنوات : 1990- 1993) .
- مهدي العلاق ، قياس التنمية البشرية والمتطلبات من المؤشرات الإحصائية ، مجلة الحكمة ،(بغداد: العدد 42 ، السنة التاسعة ،2006) ، ص[45] .(السنوات : 1996 ، 2000) .
- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لسنة (2008) ، ص [195]. (السنة : 2007) .

[1] جمعية الاقتصاديين العراقيين ، تقرير التنمية البشرية في العراق لسنة (1995) ،ص[134] .

[2] عثمان محمد عثمان ، مصدر سابق, ص[117] .

وبناءاً على ما تقدم يمكن استخراج قيمة دليل الحرمان البشري في العراق بدلالة دليل التنمية البشرية ، وكما يوضحه الجدول (23) .

جدول (23)

معدلات الفقر البشري في العراق بدلالة التنمية البشرية لسنوات مختلفة .

السنة	1990	1993	1996	2000	2007
قيمة دليل الفقر البشري (I_j)	0.356	0.525	0.588	0.417	0.377

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على جدول (22) .

وقد بلغ معدل الفقر البشري في العراق ما يقارب (45%) لتلك المدة وهو معدل مرتفع جداً بالنسبة لبلد يملك من الثروات النفطية والموارد الطبيعية المختلفة ما يؤهله في بناء مجتمع ينعم بالرفاه والعيش الرغيد ، إلا أنه في الوقت نفسه يمثل نتيجة طبيعية لما مر به البلد من ظروف ومحن في العقود الثلاثة الماضية .

2-4-3- الفقر المتعدد الأبعاد في العراق

هو مفهوم يبني تعريفاً موسعاً للفقر بأنه ظاهرة حرمان متعددة الأبعاد لا تقتصر على فقر الدخل فحسب وإنما تشمل ميادين واسعة من أحوال المعيشة ، وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ عن طريق تقرير التنمية البشرية لعام (2010) ـ دليل الفقر المتعدد الأبعاد كمقياس صمم بالدرجة الأساس لأغراض المقارنات الدولية ، أما على المستوى المحلي فبالإمكان البحث في تكوين أدلة مكملة أو بديلة أكثر تفصيلاً وملاءمة للخصائص الوطنية تصلح لقياس الفقر المتعدد الأبعاد على الصعيد الوطني ، وبما إن خصائص الفقر في العراق أكثر تعقيداً وتداخلاً ولا تتعلق أحياناً بكثرة الموارد الاقتصادية بل بعوامل أخرى مرتبطة بخصائص المراحل التي مر بها البلد وما نجم عنها من آثار وتدهور في الخدمات والمؤسسات والاضطراب الذي يعاني منه المجتمع العراقي ، فقد أعتمد الباحث في تحليل مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد استنادا إلى نتائج دراسة خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لسنة (2006) والتي تعد أول دراسة تحليلية منهجية قياسية متعددة الاتجاهات لمظاهر الفقر في العراق والتي تمت عن طريق بناء

دليل سمي ب(دليل أحوال المعيشة في العراق) والذي أعتمد على تصنيفين لمستوى معيشة الأفراد والأسر هما :[1]

2-4-3-1- التصنيف الثلاثي

وهو تصنيف الأسر والأفراد إلى ثلاثة مستويات هي مستوى معيشة متدني (وهو يمثل الأسر المحرومة) ،ومستوى معيشة متوسط ، ومستوى معيشة عالي (منخفضة الحرمان) وكما يوضحها الجدول (24) . اذ بلغ دليل معيشة الأسر في وضع متدن (31.2%) وفي وضع متوسط (44.8%) وفي وضع عال (24.0%) اذ يلاحظ أن نسبة الأسر التي تنتمي إلى فئة مستوى المعيشة المتوسط تتغير بحسب الميادين المختلفة في مدى ضيق نسبياً يتراوح بين حد أدنى (24%) في مؤشر الصحة وبين حد أقصى (33%) في مؤشر التعليم ، بينما يكون التفاوت أكثر حدة بين الحدين الأدنى والأعلى لفئتي مستوى المعيشة المتدني والعالي .

جدول (24)

توزيع الأسر بحسب مستوى المعيشة في العراق (%) (التصنيف الثلاثي)

المؤشر	متدني	متوسط	عالي	المجموع
دليل ميدان التعليم	31. 8	32. 7	35. 5	%100
دليل ميدان الصحة	20. 7	24. 2	55. 1	%100
دليل ميدان البنى التحتية	58. 3	25. 2	16. 3	%100
دليل ميدان المسكن	20. 1	27. 1	52. 7	%100
دليل ميدان محيط المسكن	40. 4	30. 2	29. 4	%100
دليل ميدان وضع الأسرة الأقتصادي	55. 1	27. 4	17. 5	%100
دليل مستوى معيشة الأسر	31. 2	44. 8	24. 0	%100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق لسنة (2006) .

[1] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق ، الطبعة الأولى ، بغداد , الجهاز المركزي للإحصاء ، 2006 ،ص6 .

2-4-3-2- التصنيف الخماسي

تصنف الأسر فيه إلى خمس مستويات هي مستوى معيشي منخفض جداً ، ومستوى معيشي منخفض (مستوى معيشة متدن) ومستوى معيشي متوسط ومستوى مرتفع ومستوى مرتفع جداً وحسب ما يشير إليه الجدول (25) ، والذي يوضح أن الأسر التي تمثل مراتب مستوى معيشة متوسط بحسب الدليل المعتمد تشكل النسبة الأكثر أهمية ب(44.8%) ، في حين تشكل الأسر المنخفضة معيشياً (25.8%) والمنخفضة جداً (5.4%) ، والمستوى المعيشي المرتفع (22%) بينما لا تشكل الأسر المصنفة بمستوى معيشي مرتفع جداً سوى (2%) من الأسر ، هذا فضلاً عن تباين مستوى الحرمان المتعدد بين الريف والحضر، فقد بلغت نسبة الحرمان في الريف (65%) مقابل (21%) في الحضر، وإن الأسر ذات المستوى المعيشي العالي قد بلغت (30%) في الحضر و(5%) في الريف وهو ما يدل على أن الحرمان في الريف أعمق مما في الحضر وذلك لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف ، وكذلك تباينت مستويات الفقر المتعدد بحسب المناطق ، فكانت بغداد هي الأقل حرماناً بالنسبة لمستويات المعيشة بوجه عام اذ بلغت نسبة الفقر المتعدد (20.4%) تليها المنطقة الشمالية بنسبة حرمان (24%) ثم المنطقة الوسطى (30.5%) والمنطقة الجنوبية بنسبة (43%).[1]

وبشكل عام فقد سلكت المناطق الأربع مسارات متفاوتة في المدة الممتدة من عقد الثمانينات والى الآن ، فكانت مؤشرات التنمية شديدة التأخر في عقد الثمانينات في المنطقة الشمالية ، إلا أنها وبعد عام (1991) تمتعت بحكم ذاتي وحماية دولية أدت إلى استقرار نسبي وتحسن في مؤشرات المعيشة وقد أزداد الوضع تحسناً بعد انهيار النظام السابق عام (2003) ، أما في بغداد والمنطقة الوسطى فقد استفادتا من تركز النمو والتنمية في مدة استقرار النظام إلا أن الوضع تراجع نسبياً في التسعينات بسبب الحرب والحصار الاقتصادي ، إلا أن معاناتهما كانت أقل نسبياً من مناطق الجنوب التي كانت أشد تأثراً بالحرب مع إيران في الثمانينات وبآثار الحصار، أما بعد عام (2003) فإن منطقة بغداد والمنطقة الوسطى هما اللتان تعانيان أكثر من المناطق الآخرى من انعدام الأمن والعنف مما أثر سلباً في ظروف المعيشة وفي الوضع الاقتصادي ، وعلى الرغم من ذلك فإن الوضع لم يلغ تأثيرات التراكم السابق ، أي ما تزال مستويات المعيشة فيها أفضل من المناطق الجنوبية ماعدا الميادين الشديدة الارتباط بالوضع الأمني .[2]

---

[1] خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق لسنة (2006)،مصدر سابق ص14.

[2] نفس المصدر

جدول (25)

توزيع الأسر حسب مستوى المعيشة (التصنيف الخماسي) في العراق (%)

المؤشر	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	المجموع
دليل التعليم	13.8	18	32.7	28	7.5	%100
دليل الصحة	7.9	12.8	24.2	29.5	25.6	%100
دليل البني التحتية	28.3	29.9	25.5	13.1	3.2	%100
دليل المسكن	6.6	13.5	27.1	28.5	24.3	%100
دليل محيط المسكن	15.5	24.9	30.2	20.5	8.9	%100
دليل وضع الأسرة الأقتصادي	23.8	31.3	27.4	13.4	4.1	%100
دليل مستوى معيشة الأسر	5.4	25.8	44.8	22	2	%100

المصدر:وزارة التخطيط ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لسنة (2006) .

(2-5) ابرز تحديات التنمية البشرية في العراق

واجه العراق كبقية البلدان النامية مختلف الصدمات سواء على الصعيد الاقتصادي أم الاجتماعي خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من أن الاقتصاد العراقي يملك من الإمكانيات المادية أو الريعية ما يؤهله لتكوين الأصول الرأسمالية الساعية إلى التنمية البشرية ، إلا أن عقود التخلف ونظم الحكم التسلطية أفرزت ثقافة قوضت طموحات الأفراد والرغبة في المشاركة لتنتج تلك النظم نماذج مشوهة للتنمية ولدت آيديولوجيات أحادية أفرغت فكر الأمة من عناصر تطورها وكبلتها بقيود ومحددات تمثلت بالبطش والترهيب للحفاظ على مقاليد الحكم والسلطة وانتهت بالفوضى والفساد وعدم الاستقرار بعد الاحتلال مما أعاق نماذج النمو والتنمية الاقتصادية سواء المادية أو البشرية خلال العقدين الماضين .

2-5-1- الفشل التنموي

على الرغم مما يحظى به الاقتصاد العراقي من مزايا مادية وبشرية وهيكل إنتاجي متنوع مقارنة بالاقتصاديات النفطية الريعية البحتة ، فانه بقي يعيش ومنذ عقود تحت ضغط أزمة بنيوية حادة ، نجمت عن فشل خطط وبرامج التنمية ، وقد تعمقت في العقود الماضية باعتماد كلي على الريع النفطي وإهمال كامل لتطوير القطاعات الاقتصادية والاستثمارات التنموية المادية والبشرية ، فضلاً عن صور الضعف المتأصلة في عمليات التخطيط الاستراتيجي منذ الشروع باعتماد التخطيط منهجا في العراق مطلع الخمسينات والإشكالية المفاهيمية لهذا التخطيط لأنه لا يعدو أن يكون تخطيطاً مالياً للموازنة العامة أو خطة بالاستثمارات المرغوبة في السنوات القادمة من دون ربط هذه العملية بالآثار الطويلة الأمد على الاقتصاد العراقي وأفاق تطوره المستقبلية ، في ظل انخفاض كفاءة أجهزة التخطيط والتنفيذ وتسييسها ولا سيما منذ سبعينات القرن الماضي وضعف دور القطاع الخاص وتدهور المؤسسات الاقتصادية للقطاع العام ،[1] وقد صنف العراق في المرتبة الرابعة عالميا بعد السودان متقدما على الصومال ضمن دليل* الدول الفاشلة تنمويا والذي صدرت النسخة الأولى منه في عام (2005) ، ثم تقدم إلى المرتبة السابعة عام (2010) [2].

---

[1] أيسر ياسين ، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد , بيت الحكمة ، العدد 23، لسنة 2010, ص17-19.

* ويضم دليل الدول الفاشلة تنمويا (12) مؤشرا اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً ، تتراوح قيمه بين (0-10) وكلما حازت الدولة على علامات أعلى تصدرت الدول ألفاشلة تنمويا .

[2] عبد الحسين جليل الغالبي ، حسن لطيف الزبيدي ، التغيرات الاقتصادية في عام (2010-2011) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، التقرير الستراتيجي العراقي (2010-2011) ، بغداد ، 2011, ص223-224.

اذ تعطي هذه المؤشرات الدلائل الحقيقية للتدهور التنموي والصعوبات التي ما تزال تعترض نهوض العراق وتمكين الحكومة من بلوغ مستوى متقدم من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي ينعكس ايجاباً على نمو الاقتصاد وارتفاع مؤشرات التنمية البشرية .

2-5-2- التحرر من الخوف : (الأمن الشخصي)

مكث الشعب العراقي تحت وطأة حكم استبدادي لما يزيد عن ثلاثة عقود انتهك فيها جميع حقوقه الأساسية وحرياته الشخصية لتسجد صورة قاتمة لعهد ترك بصمات الترهيب والبطش والإبادات الجماعية لتمثل ابرز مؤشراته , وبعنوان مؤلم سوف يظل في تاريخ العراقيين , وما جرى في انتفاضة آذار (1991) والتي راح ضحيتها الآلاف من أبناء المدن الوسطى والجنوبية ممن دفنوا في المقابر الجماعية والتي تم اكتشافها في مختلف المدن العراقية بعد سقوط النظام السابق والتي بلغت (147) مقبرة جماعية لغاية عام (2010) وهو ما يدعو إلى عدم الاستغراب من اختفاء العراق عن العالم في تلك المدة ، وقد بلغ عدد رفات العراقيين من ضحايا الحرب العراقية الإيرانية والتي تم استخراجها من قواطع العمليات العسكرية على الشريط الحدودي بين العراق وإيران منذ عام (1991) ولغاية (2010) ما يقارب (7111) رفاتاً , وعدد الشهداء من الأسرى العراقيين المتوفين في معسكرات الأسر للحرب نفسها (1628) شهيداً فيما بلغ عدد المفقودين (52840) مفقوداً .[1]

أما في مرحلة العمليات العسكرية وما تلاها من دخول قوات الاحتلال للمدن العراقية فقد تدهور أمن المواطن العراقي واستبيحت حياته مجدداً لتبلغ أعداد الوفيات المرتبطة حصراً بالغزو المصاحب للاحتلال ما يقارب (100000) شهيداً عراقياً ،[2] وبسبب فشل قوات الاحتلال بتنفيذ التزاماتها كسلطة احتلال وفق اتفاقيات جنيف في توفير الأمن للمواطنين ، فقد شهد العراق إنفلاتاً امنياً غير مسبوق بعدما انتشرت أعمال القتل والإرهاب في معظم أرجائه , فتحول تعرض امن الإنسان العراقي من خرق منظم كانت الدولة تتولاه في السابق , إلى فكر بات يتوسم أسبابا تكفيرية أو طائفية لتبريره ففي دراسة أصدرتها مجلة لانست البريطانية في أكتوبر (2006) قدرت فيها عدد الوفيات بأكثر من (654964) شخصا في العراق ، منهم (601027) شخصا بسبب أعمال العنف منذ احتلال العراق في نيسان (2003) , وقد أعلنت وزارة الصحة العراقية عن عدم صحة هذا الرقم فقامت بإجراء مسح مشترك مع منظمة الصحة العالمية عن صحة

[1] الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (2010-2011).
[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة (2004) , ص7.

الأسرة (IFHS) أعلنت نتائجه نهاية عام (2007) والذي يشير إلى إن العدد الصحيح (151000) وفاة بسبب أعمال العنف .[1]

وغالبا لا تمثل هذه الأرقام واقع الحال لان أكثر التقارير الدولية المتخصصة بهذا الشأن تشير إلى أن نسبة المصابين جراء الاقتتال وحوادث العنف قد تصل إلى ثلاثة أضعاف المتوفين جراء هذه الحوادث ، فسرعان ما يتعرض عدداً منهم للوفاة بسبب نقص المستلزمات أو الرعاية الطبية وكلما استمر العنف فان أعداد وعبء المعوقين الجسمي والنفسي والاجتماعي سوف يزداد سوءاً ، وبعد عام (2007) انخفضت حدة التوتر وانخفض على أثره أعداد الوفيات والجرحى بسبب أعمال العنف إلى (29813) في عام (2008) ثم إلى (17042) في عام (2010) .[2]

لقد شكلت النمذجة الأمريكية للنظام السياسي في العراق قاعدة مؤاتية وجاذبة للعنف الطائفي والتي باتت المعلم المميز للحياة العامة ، ليفتقد البلد جوانب الأمن الشخصي والمجتمعي مع تصاعد موجات العنف الطائفي الموجه نحو هذه الفئة أو تلك والمدعومة بالمليشيات والأحزاب لتكون جزءاً من أسباب انعدام الاستقرار والأمن السياسي ، مؤدية إلى أزمة نزوح وتهجير قسري لم يشهد لها تأريخ الشرق الأوسط من مثيل عندما بلغ عدد النازحين (1.7) مليون نازح داخلي ، فضلاً عن (2.2) مليون لاجيء اغلبهم في دول الجوار وحسب بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، إذ أصبح (1/6) العراقيين هم من النازحين أو المهاجرين مع وجود ملايين آخرين من هم بحاجة للمساعدات الإنسانية . لقد كان للنساء نصيب من أعمال العنف والقتل والترويع اذ إن النسبة العالية من القتلى والجرحى بين المدنيين أثناء القصف أو التفجيرات العشوائية أو أثناء المواجهات هي من النساء والأطفال ، فضلاً عن انتشار ظاهرة ترمل النساء بعدما أكدت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) عن وجود أكثر من (3) مليون أرملة عراقية بحسب السجلات الرسمية ، ووجود (500-700) ألف أرملة في بغداد لوحدها ، وان ما بين (90-100) امرأة تترمل يوميا بسبب أعمال العنف والقتل والجريمة المنظمة والإرهاب الذي تتعرض له العائلة العراقية ، وان أكثر من (11%) من الأسر العراقية تعيلها النساء بعد فقدانها المعيل الوحيد لتعيش في ظروف نفسية واجتماعية قاهرة.[3]

إن مفهوم أمن الإنسان والتنمية البشرية ينظران إلى وضع الإنسان من طرفين متقابلين عن طريق اصطلاح التوسع والإنصاف (للتنمية البشرية) ، والانتكاس مع الأمن (لأمن الإنسان)

---

[1] وزارة التخطيط ،البرنامج الانمائي للامم المتحدة،التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لسنة (2008) ، ص76.
[2] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة (2010-2011)
[3] إسراء علاء الدين ، واقع حقوق الأطفال والنساء في أوقات النزاعات المسلحة : دراسة حالة العراق بعد عام (2003) ، وزارة التعليم العالي – جامعة ديالى ، الكتاب السنوي لمركز أبحاث الطفولة والأمومة ، المجلد السادس ، 2011 ،ص190.

والإطاران الفكريان متكاملان ويعززان احدهما الآخر ،[1] فكانت الانتكاسة الكبرى جملة من الطوارئ الانسانية وهدماً عشوائياً للبنية المؤسساتية للبلد أنتجت بدورها ازدواجية ضعف الأمن في الحالة العراقية على الصعيدين : الخارجي - كدولة ضعيفة منفتحة سلبياً على الخارج مع تدخل دول الجوار في شؤونها ، والداخلي - اذ انعدم الأمن الشخصي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، فلا امن للدولة من دون توفير أمن الشعب ، لان أمن الفرد يطابق أمن الدولة وان قضية التنمية الشاملة والتماسك الاجتماعي تضع أمن الفرد في قمة أولوياتها لأنه الغاية والوسيلة لتحقيق التنمية .

2-5-3- عسكرة الاقتصاد (الإنفاق العسكري)

لقد كانت عواقب المغالاة في تحقيق حصانة وحرمة الحدود الوطنية لمعظم دول العالم من التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية إن وفرت غطاءاً لإيجاد نظم عسكرية تحت ذريعة حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية ، أفرزت جدلاً حول الآثار الايجابية والسلبية للتسلح والإنفاق العسكري ، فمنهم من يرى وضع الميزانية العسكرية في سلم الأولويات على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من اجل تعزيز المجهودات الدفاعية التي تضمن حماية المنجزات الوطنية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي ، فيما يرى معارضو التسلح ان الإنفاق العسكري عبءٌ على الميزانية بأستهلاك موارد مخصصة للإنفاق على الخدمات العامة ، وهو ما ينطوي عليه عبءٌ اقتصادي كبير لا يسهم في النمو الاقتصادي مع فقدان استثمارات كان من الممكن استغلالها في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد .[2]

إن زيادة التسلح والإنفاق العسكري في العراق هي محصلة لما شهده تاريخ العراق من عدم الاستقرار منذ تأسيس الدولة العراقية عام (1921) وحدوث سلسلة من الانقلابات والانقلابات المضادة انتهت بوصول فئة حاكمة تحكمت بمقدرات البلد وأدخلته في حرب طاحنة لثمان سنوات أصبح العراق عن طريقها عبارة عن ميدان عسكري خلف آثاراً اقتصادية واجتماعية كبيرة ، اذ دخل العراق الحرب مع إيران بفوائض نفطية تقارب (40) مليار دولار وهو مبلغ ضخم جداً في حينه وقد استنفذ عند نهاية عام (1983) فتوقف الجهد التنموي تقريبا عند نهاية هذا العام وتزايد

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، ص2.

(2) سهيلة عبد الزهرة الحجيمي ، قياس المحتوى الاقتصادي للأمن الإنساني في العراق للمدة (1990- 2007) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد لجامعة المستنصرية (غير منشورة) ، بغداد ، 2011، ص140.

اعتماد العراق على القروض الأجنبية حتى وصلت إلى (82) مليار دولار نهاية الحرب عام (1988).[1]

فضلاً عن عسكرة الاقتصاد وتحويله إلى داعم لعملية التسلح وتوظيف كافة مفاصله لخدمة التسلح والصناعة العسكرية ، فبدلا من أن يتجه القطاع العام والخاص للقيام بمشاريع تصب باتجاه التنمية تم توظيف هذين القطاعين في الصناعة العسكرية عن طريق التصنيع العسكري وإنتاج مواد مكملة تستعمل في رفد الصناعة العسكرية ، وبعد عام (1990) وانتهاء حرب الخليج الأولى وعلى الرغم من محددات العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق جراء غزوه للكويت فإنه يلاحظ عن طريق الجدول (26) استمرار الارتفاع في الإنفاق على القطاع العسكري والذي ظل مرتفعاً حتى عام (2003) بعدما انخفض الإنفاق العسكري بشكل كبير بسبب سقوط النظام السابق وحل الجيش العراقي ، ثم بدأ بعدها يرتفع تدريجيا مع تدهور الوضع الأمني والحاجة إلى زيادة عدد القوات المسلحة العراقية فبلغ الإنفاق العسكري ما نسبته (47%) من مجموع الإنفاق الحكومي في الميادين الثلاثة (الصحة – والتعليم – والدفاع) لعام (2008) .

إن الإنفاق العسكري الكبير على التسلح وإعداد الجيوش يستلزم بالضرورة تحويل نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي إلى قطاع الدفاع الوطني وهو ما يؤدي إلى حرمان المجتمع من الموارد النادرة واللازمة للتنمية وهو ما ينعكس على أوضاع التنمية البشرية ويؤدي إلى تدهورها .

[1] عبد الحسين جليل الغالبي ، حسن لطيف الزبيدي ، مصدر سابق، ص267.

جدول (26)

الأهمية النسبية للإنفاق العسكري في الموازنة العامة حسب الميادين الثلاثة (الصحة – التعليم – الدفاع) بالاسعار الجارية للمدة (1990-2010)

السنة	مجموع الإنفاق على الميادين الثلاثة (مليون دينار)	نسبة نفقات الصحة ضمن الميادين الثلاثة %	نسبة نفقات التعليم ضمن الميادين الثلاثة %	نسبة نفقات الدفاع ضمن الميادين الثلاثة %
1990	5344	5.8	13.4	80.8
1991	6349	5.7	13.1	81.2
1992	7165	6.6	17.4	76
1993	13023	6	18	76
1994	36444	6.4	17.6	76
1995	114500	5	16	79
1996	124303	3.7	16	80.3
1997	142403	7.2	15.8	77
1998	244970	4.7	14.3	81
1999	305757	3.8	20.7	75.5
2000	409092	3.3	16.7	80
2001	651409	2	17.8	80.2
2002	825657	1.3	20.8	77.9
2003	870995	23.5	59.3	17.2
2004	2950851	23	49	28
2005	4591973	24.3	39.4	36.3
2006	5045888	22	42	36
2007	5961749	17.5	41.5	41
2008	12524193	10.6	42	47
2009	13742766	20	47	33
2010	14645963	19.4	41.6	39

المصدر: من عمل الباحث إعتماداً على ملحق (4).

2-5-4- الفساد الإداري والمالي

يعد الفساد الإداري والمالي من المواضيع التي تؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي ويعوق التنمية الاقتصادية ويقوض الشرعية السياسية مما يعمل على زيادة حدة الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ويؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وتفاقم التفاوت الطبقي،[1] وقد عرف الفساد الإداري بأنه سوء أستعمال المنصب العام لغايات شخصية أو ارتكاب الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال والاختلاس والرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية واستغلال المال العام .[2]

وتبرز ظاهرة الفساد الإداري والمالي في أجهزة القطاع العام بصورة دائمة كمشكلة لا تقتصر على مجتمع من دون آخر لكن هذه الظاهرة في حقيقة الأمر تتفاوت من مجتمع لآخر تبعا للعديد من العوامل المؤثرة والتي أبرزها انهيار رقابة الحكومة المركزية وانتقال الوظائف ألفدرالية إلى المحليات والبلديات فضلاً عن زيادة تعقيد جهاز الدولة الذي يتولى القيام بوظائف رقابية وإدارية جديدة .[3]

يرتبط تحليل ظاهرة الفساد في العراق بتاريخ أوضاع الحكم المتوالي على هذه الدولة اذ تمتد جذور الفساد الإداري في العراق إلى بدايات مرحلة الاحتلال العثماني ومن ثم تشكيل الدولة العراقية في عام (1921) إلا أن انتشار الرشاوي والعلاقات في الدوائر الحكومية واستشراء حالات الفساد الإداري في جميع مفاصل الدولة قد وصل ذروته في السنوات التي تلت عام (1991) عندما ابتلي العراق بآفة هدر الأموال العامة وتبذيرها والإسراف غير المحسوب والرشوة من قبل أفراد النظام السابق ، فكانت وجهة صرف تلك الأموال ابعد ما يكون عن التنمية بأنواعها، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى تواطى مسؤولون كبار في منظمة الأمم المتحدة بتزوير عقود في برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ، وبدا الفساد ظاهراً بوجوهه وأشكاله المختلفة مما فاقم من معضلة التنمية في العراق وليصل حجم الفساد فيه وكما أوضحته استطلاعات منظمة الشفافية الدولية عام (2003) أن العراق احتل المرتبة (115) من أصل (133) دولة شملها الاستطلاع وهو دلالة واضحة على مدى انتشار الفساد الإداري والمالي في الأوساط العراقية المحاطة بهالة الفقر وحرمان الحقوق وتسلط الحزب الواحد والانعزال عن العالم الخارجي .

---

(1) هاشم الشمري ، أيثار القبلي ، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية ،الطبعة الأولى ، عمان , دار اليازوري ، 2011 ، ص5.

(2) احمد محمود أبو سويلم ، مكافحة الفساد ، الطبعة الأولى ، عمان , دار ألفكر ، 2010 ، ص14.

(3) محمد الصيرفي ، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري ، عمان , دار ألفكر ، 2009 ، ص33.

ثم جاءت صدمة الاحتلال وهي بحد ذاتها فساد على صعيد دولي ناجم عن استعمال القوة ومن دون استحصال شرعية دولية (فكان الأربعاء 9نيسان 2003 ليس فقط هو اليوم الذي احتفل فيه العراقيون بسقوط نظام صدام حسين ولكنه أيضا في نظر الكثير من العراقيين اليوم الذي دشنت فيه رحلة جديدة من نهب أملاك الدولة والفساد وصراع المصالح) بهذا التقرير ابتدأ تقرير الشفافية الدولية لعام (2005) في دراسته لحالة العراق كأنموذج للفساد بعد أن أصبح بيئة ملاءمة للفساد والمفسدين ، ولاسيما بعد التحول السياسي الذي شهده العراق والذي سمح ضمنيا بأنتشار الفساد في ظل مرحلة انتقالية وتدهور امني واسع النطاق ،[1] ويمكن إدراج بعض من اوجه الفساد الإداري والمالي في العراق لتلك المدة بما يأتي[2] :-

1- المبالغة الكبيرة في تقدير تكاليف إعمار العراق من (100) مليار دولار إلى (410) مليار وبحسب تقديرات مجلس الشيوخ الأمريكي ، الغاية منها إظهار العراق أنه بحاجة إلى أموال طائلة لا يستطيع الحصول عليها إلا بتلبية مجموعة من المطالب المفروضة عليه ، في حين أن تقرير البنتاغون الصادر في (2005) أكد أن مبالغ إعادة الإعمار صرفت على مشاريع لا تمت له بأي صلة وغير ذات فائدة .

2- أوضح ستيورات بوتن * أن حجم الفساد في العراق يصل إلى أكثر من (4) مليارات دولار سنويا ، يحول بعضها إلى الجماعات المسلحة ، وان حجم الفساد يصل إلى أكثر من (10%) من إجمالي الناتج المحلي العراقي ، وان تدني كفاءة موظفي الدولة في العراق يمثل اكبر عقبة في طريق إعادة البناء ، وان ما بين (6-8)مليار دولار من الميزانية السنوية للعراق تضيع بسبب عدم استثمار هذه المبالغ في المشاريع .

3- إنفاق كل أموال صندوق تنمية العراق (DFI) والتي بلغ (8) مليارات دولار في يوم (2006/4/28) وهو يوم تسلم السلطة للعراقيين ، وتم هذا الاتفاق السريع بالاتفاق مع بعض المسؤولين العراقيين .

4- ويأتي تهريب النفط على قائمة الفساد فضلاً عن إستيراد الكثير من السلع والبضائع ألفاسدة سواء الغذائية أم غير الغذائية .

---

[1] هاشم الشمري ، ايثار ألفتلي ، مصدر سابق ص148.

[2] ميامي صلال صاحب الشكري، الفساد الاداري والمالي وتحديات التنمية،وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة القادسية للمدة من 17-18 اذار,2009,ص446.

* هو احد المفتشين في العراق على إعادة الأعمار .

5- وصلت كلفة تدريب الشرطي العراقي الواحد في مدة شهرين في الأردن ما بين (40-60) ألف دولار ، في حين كانت هناك دول عرضت على الحكومة تدريبهم بالمجان . وقد بلغ عدد المطلوبين لهيئة النزاهة الوطنية * في قضايا الفساد الإداري والمالي (11381) متهماً ، منهم (18) وزيراً أو من هو بدرجة مدير عام فأعلى ،[1] ويكاد لا يخلو قطاع أو مرفق اقتصادي عراقي من هذا الوباء وهو ما يؤدي في المحصلة النهائية إلى ضعف في الأداء الاقتصادي وانتكاس الجهود الرامية إلى النهوض بواقع التنمية الشاملة في العراق .

* هيئة وطنية مستقلة لا ترتبط إداريا بأي سلطة سوى رقابة مجلس النواب ، وانشات بموجب الأمر (55) لسنة (2004) مهمتها التحقيق في حالات الفساد وإحالة المخالفات المخلة بمعايير الخدمة العامة إلى رئيس الدائرة الحكومية التي يرتبط بها الموظف المخالف . (المصدر : التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة لسنة 2006) .

[1] هيئة النزاهة العامة ، التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة لسنة 2011، بغداد ، 2012 ، ص14.

الفصل الأول

الفصل الثالث

قياس مسارات التنمية البشرية في العراق

للمدة 1990-2010

3-1- بناء الأنموذج القياسي .

3-2- تقدير وتحليل مسارات التنمية البشرية ضمن الأنموذج القياسي .

(1-3) بناء الأنموذج القياسي

يعد الاقتصاد القياسي احد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد ، ويهتم بالقياس الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، ويهدف بذلك إلى تفسير أو توضيح الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والأساليب الإحصائية والرياضيات في توقع الظاهرة الاقتصادية ، إذ تقدم لنا النظرية الاقتصادية فرضيات توضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية يتم صياغتها على شكل نماذج قياسية قادرة على وصف طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات بصورة مبسطة وتعكس الواقع بأفضل ما يمكن بأستعمال طرائق إحصائية مستندة إلى النظرية الاقتصادية لقياس تلك العلاقات لإغراض التحليل الاقتصادي أو لتقييم السياسات أو القيام بالتنبؤ .[1]

يرتبط الاقتصاد القياسي ارتباطاً شديدا بتحليل الانحدار عن طريق إيجاد نوع قوة العلاقة بين متغيرين إذ إن تغير احد المتغيرين يترافق مع تغير الآخر ، بإفتراض أن احد المتغيرين هو متغير تفسيري (مستقل) وأن المتغير الآخر هو متغير تابع وهذا ما يدعى بالانحدار الخطي البسيط ، لكن الواقع يشير إلى أن اغلب الظواهر تتأثر بالكثير من المتغيرات في آن واحد لذا يتم اللجوء إلى تحليل الانحدار المتعدد ، ولأن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم شامل يحتوي على مكونات عدة ومهمة قياسه مهمة معقدة وشاقة ، لذا اقتصر الباحث على أبعاد محددة شملت مجموعة من مسارات التنمية البشرية والتي تضمنت استراتيجيات للأهداف الإنمائية ومؤشرات الأمن البشري والبيئة.

إن قياس معاملات الأنموذج المستعمل في التقدير والتنبؤ لقيم المتغيرات الاقتصادية يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث ، لان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية ، أي إن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثراً في المتغيرات الأخرى ، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات الآتية :[2]

3-1-1- توصيف الأنموذج القياسي

مرحلة التوصيف هي خطوة أساسية تمهيدية يبدأ بها الاقتصاد القياسي عند محاولة دراسة أي علاقة بين عدد من المتغيرات مستعينا بالنظرية الاقتصادية لإيجاد علاقة دالية بين متغيرين أو أكثر ليحصل على الأنموذج الذي يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة بصورة تطبيقية عن

---

[1] جعفر باقر علوش الوائلي ، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الإحصائي (spss) ،الطبعة الأولى ، جامعة واسط ، 2009 ، ص16-17.

[2] ينظر: حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، عمان ، دار اليازوري ، 2009، ص8-11 .

طريق تحويل تلك العلاقة إلى معادلات رياضية باستعمال الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات , ويمكن صياغة العلاقة بالآتي :

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 ... + B_N X_N + U \quad .....(1)$$

وتتضمن عملية توصيف الأنموذج القياسي ما يلي :

3-1-1-1- تحديد المتغيرات

وهي من أهم وأدق المراحل التي تتطلبها عملية بناء الأنموذج وذلك لأن إهمال أو إدخال بعض المتغيرات من والى الأنموذج سوف يجعل من صياغة الدوال الرياضية عملية غير موفقة وبالتالي عدم إمكانية الاعتماد على اغلب طرق الاقتصاد القياسي ، وتقسم هذه المتغيرات إلى نوعين : [1]

1- **المتغيرات الداخلية : (Endogenous Variables)**

وهي المتغيرات التي تؤثر في الأنموذج وتتأثر به وتقسم إلى متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة . والمتغير التابع في أنموذجنا هو مستوى التنمية البشرية (HDI).

2- **المتغيرات الخارجية :** (Exogenous Variables)

هي المتغيرات التي تؤثر في الأنموذج ولا تتأثر به وتحدد قيمتها من خارج الانموذج وهي أحد انواع المتغيرات المستقلة . والمتغيرات المستقلة في أنموذجنا تتضمن :

أ – X_1= نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

ب- X_2= معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات .

ج- X_3= تعميم التعليم لجميع المراحل التعليمية (القيد الإجمالي) .

د- X_4 = الفقر المدقع بعد خصم قيمة البطاقة التموينية .

و- X_5= نصيب الفرد من الماء الصافي.

ي- X_6 = الإنفاق العسكري.

[1] حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، مصدر سابق ص9.

3-1-2- تهيئة البيانات

3-1-2-1- مستوى التنمية البشرية : (HDI)

لقد تم في المبحث الثالث من الفصل الثاني الاعتماد على تقديرات التقارير الوطنية للتنمية البشرية وبعض الدراسات السابقة للسنوات (1990-1993-1996-2000-2007) وقد قام الباحث باحتساب قيمة دليل التنمية البشرية في العراق للسنوات (2008- 2009-2010) استناداً إلى الطريقة التقليدية* في حسابه وكما موضح في جدول (27) ، أما بقية السنوات التي لا تتوفر فيها قيمة الدليل فقد تم تقديرها بالاستناد إلى معدل النمو المركب وكما يظهر في جدول (28) :

جدول (27)

* اعتمدت الطريقة الحديثة منذ تقرير التنمية البشرية لعام (2010) والتي تم توضيحها في المبحث الثاني من الفصل الأول ، ولعدم توفر بيانات حول متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع في العراق ، فقد اعتمد الباحث الأسلوب التقليدي لحساب دليل التنمية البشرية للسنوات الثلاثة الأخيرة من مدة الدراسة وكما يأتي :-

- يتم حساب قيمة دليل العمر المتوقع ودليل التحصيل العلمي كل على حدة طبقا للمعادلة الآتية :

$$Hij = \frac{ActuslXivalue - MinXivalue}{MaxXivalue - MinXivalue}$$

إذ إن : Hij= دليل المؤشر(i) للبلد(j)

(Min Xi) للتعليم = صفر ، وللعمر المتوقع = 25 سنة .

(Max Xi) للتعليم = 100% ، وللعمر المتوقع = 85 سنة .

يأخذ العمر المتوقع عند الولادة المتحصل من معادلة قيمة مؤشر الصحة ، أما مؤشر التعليم :

فبعد الحصول على قيمة معرفة القراءة تضرب بالعدد (2) ، وقيمة نسبة القيد تضرب بالعدد (1) ثم تجمع القيمتين وتقسمان على (3) فتحصل على قيمة مؤشر التعليم.

أما حساب مؤشر الدخل فيتم وفق المعادلة الآتية :

إذ إن w(y) = قيمة مؤشر الدخل .

$$w(y) = \frac{logY - logminY}{logmaxY - logminY}$$

Min y = 100$ دولار.

Max Y = 40000$ دولار.

(المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لسنوات مختلفة).

دليل التنمية البشرية في العراق للسنوات (2008-2009-2010)

السنة / المؤشرات	2008		2009		2010	
	قيمة المؤشر	قيمة الدليل	قيمة المؤشر	قيمة الدليل	قيمة المؤشر	قيمة الدليل
العمر المتوقع	60.6	0.59	68	0.71	68.8	0.73
معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين	0.77	0.67	0.77	0.67	0.72	0.64
نسبة القيد الإجمالي في مراحل التعليم	0.46		0.47		0.49	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	4258	0.63	3765	0.61	4466	0.63
قيمة دليل التنمية البشرية		0.630		0.633		0.667

المصدر : تم احتساب قيمة الدليل من قبل الباحث إستناداً إلى بيانات :-

- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2009-2010-2011) .
- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2010.

3-1-2-2- نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي :

تم تقديره بالاستناد إلى جدول نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (الأسعار الثابتة = 1988) وكما ظهر في الجدول (2، 5، 7) في الفصل الثاني من البحث .

3-1-2-3- وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات :

تم الاعتماد على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والتقرير السنوي لوزارة الصحة الموضحة في الجدول (10) من الرسالة ، ولان تقديرات وفيات الأطفال تعتمد على نتائج المسوحات الإحصائية والتي يتم إجراءها كل أربع سنوات أو أكثر ، لذا تم تقدير السنوات التي لا تتوفر فيها بيانات بأستعمال معدل النمو المركب وكما يظهرها الجدول (28) .

جدول (28)

إعداد البيانات الخاصة بمستوى التنمية البشرية ووفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات في العراق للمدة 1990-2010

السنة	مستوى التنمية البشرية (HDI)	وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات
1990	0.644	56
1991	*0.586	*67
1992	*0.533	*74
1993	0.475	*81
1994	*0.456	*92
1995	*0.437	*98
1996	0.412	*105
1997	*0.449	*113
1998	*0.489	*121
1999	*0.533	131
2000	0.583	*104
2001	*0.589	*82
2002	*0.594	*65
2003	*0.600	*58
2004	*0.606	41
2005	*0.612	*40
2006	*0.618	41
2007	0.623	***40**
2008	0.630	***39**
2009	0.663	38
2010	0.667	38

المصدر :

(*)- السنوات التي لا تتوافر فيها بيانات احتسبت من قبل الباحث بأستعمال معدل النمو المركب .

- السنوات التي تتوافر فيها بيانات هي أستناداً إلى الجداول (10،22،27) في الفصل الثاني .

3-1-2-4- تعميم التعليم (القيد الإجمالي لمراحل التعليم) : تم اعتماد البيانات استنادا إلى جدول (12) في الفصل الثاني .

3-1-2-5- خط الفقر المدقع (الأسعار الثابتة = 1988):تم تقديره استنادا إلى بيانات ملحق (6).

3-1-2-6- نصيب الفرد من الماء الصافي : تم اعتماد البيانات استناداً إلى ملحق (7).

3-1-2-7- نفقات الدفاع (الأسعار الثابتة = 1988) : تم تقديره استناداً الى بيانات ملحق (4).

3-1-3- تقدير الأنموذج القياسي

سيتم تقدير الأنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ونموذج الانحدار الخطي المتعدد ، ويضم الأنموذج المتغيرات المستقلة التي لها تأثير اكبر على المتغير التابع (HDI) من بين المتغيرات الأخرى والتي ادخلها الباحث في محاولة للوصول إلى أفضل أنموذج .

3-1-4- اختبارات الأنموذج القياسي

يجري في هذه المرحلة اختبار دقة تقدير المعلمات عن طريق المعايير التالية :

3-1-4-1- المعيار الاقتصادي :

وفقا لهذا المعيار تجري مقارنة إشارات قيم المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية وفي ضوء ذلك تحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

3-1-4-2- المعيار الإحصائي :

وهو المعيار الذي بموجبه يجري الكشف عن مدى إمكانية الاعتماد على المعلمات التي تم تقديرها في الأنموذج ومن أهم الأساليب الإحصائية :

1- الاختبار (T) : (T – Test)

ويكشف هذا الاختبار عن معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في الأنموذج فإذا كانت قيمة (t*) المحتسبة اكبر من قيمة (t) الجدولية لمتغيرات الأنموذج وبمستوى معنوية (0.05) دل ذلك على معنوية المعلمة المقدرة ، أي وجود علاقة بين المتغير

المستقل والمتغير التابع لذا نقبل الفرض البديل ($H_1: B_1 \neq 0$) ونهمل فرض العدم ($H_0 = B_1 = 0$) .

1- اختبار معامل التحديد (R^2):

ويجري عن طريق هذا الاختبار معرفة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة ، وتتراوح قيمته ($O \leq R^2 \leq 1$) وكلما أقتربت قيمة (R^2) من (1) دلّ ذلك على قوة تفسير سلوك المتغير التابع .

2- اختبار معامل التحديد المعدل Adjusted $\left(\overline{R^2}\right)$:

يظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للأنموذج وذلك عندما يكون معامل التحديد قريباً جداً من معامل التحديد المعدل .

5- اختبار (F) : (F – Test)

وفقا لهذا الاختبار إذا كانت قيمة (F*) المحتسبة اكبر من قيمة (F) الجدولية وفق مستوى معنوية معين مثل (0.05) فهذا يدل على معنوية المعادلة ككل ، إذ نقبل الفرض البديل (H_1 : $B_i \neq 0$) ونرفض فرض العدم ($H_0 : B_i = 0$) وهو ما يعني معنوية العلاقة الدالية ككل .

3-1-4-3- المعيار القياسي

ونتناول بهذا الصدد اختبارين هما :

1- اختبار دربن – واتسون (D.W) .

بالنظر لأهمية الفروض التي يقوم عليها الأنموذج الخطي والتي من أساسياتها انعدام الارتباط بين قيم المتغير العشوائي (U) في السنة (t) وقيمته في السنوات السابقة ($t-_1$....) أو اللاحقة ($t+_1$....) ، إذ إن وجود الارتباط الذاتي القوي يفقد الأنموذج خاصية أفضل أو اصغر تباين ممكن لمقدرات المربعات الصغرى (OLS) ، كما تؤثر على نتائج تحليل الانحدار فتعطي الاختبارات (F , T) نتائج اقل دقة من تلك في حالة عدم وجوده ، ولمعرفة وجود الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي هناك عدة اختبارات ، إلا أن أكثرها شيوعا ودقة هو اختبار (داربن – واتسون) المجدول بقيمتين ، احدهما الحد الأدنى (DL) والثانية الحد الأعلى (DU)

وبحسب عدد المشاهدات (N) وعدد المتغيرات (K) موضوع البحث [1] . ويتم الاختبار على أساس مقارنة قيمة (D.W) المحتسبة بقيم (DL و DU) المجدولة لاتخاذ القرار الإحصائي[*]بقبول فرضية العدم ($H_0 : P = 0$) أو قبول الفرض البديل بوجود ارتباط ذاتي موجب ($H_1 : P_1 \neq 0$) .

2- اختبار كلاين :

تفترض طريقة (OLS) ضعف الارتباط بين قيم مشاهدات المتغيرات المستقلة الداخلة في أنموذج الانحدار المراد تقديره ، بمعنى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) والتي تجعل التقديرات غير دقيقة وغير مستقرة وتؤدي إلى تحويل الإشارة الموجبة إلى سالبة وتأشير عدم معنوية بعض المتغيرات المستقلة في الأنموذج بصورة خاطئة بسبب تناقص قيم (T*) المحتسبة بالمقارنة مع القيم الجدولية والذي يقود الباحث خطأً إلى حذف المتغيرات غير المعنوية من الأنموذج ، في حين أن السبب في عدم معنويتها هو الارتباط الذي يجمع بين المتغيرات المستقلة والذي يؤدي إلى كبر حجم التباين ومن ثم الوصول إلى القياسات غير الدقيقة مما يؤدي الى صعوبة الاعتماد على النتائج بثقة ، وبناءاً على ما تقدم ولغرض الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد يستعمل اختبار كلاين (Klein) بمقارنة جذر معامل التحديد (R^2) مع معامل الارتباط الكلي بين المتغيرات المستقلة ، فإذا كانت $\left\{\sqrt{R^2} \rangle r(X_{i1}X_2....)\right\}$ فلا توجد مشكلة تعدد خطي في الأنموذج لذا نقبل فرضية العدم (H_0:R $X_i X_j \neq \pm 1$) ونرفض الفرض البديل (H_1:R $X_i X_j = \pm 1$) بمعنى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة وبالعكس .[2]

---

[1] ينظر
– وليد إسماعيل السيفو ، المدخل إلى الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1988، ص253-277.

* - إذا كانت ($0 \leq D.W \leq DL$) نرفض (H0) ونقبل (H1) .
- إذا كانت ($DL \leq D.W \leq DU$) أو ($4 - DL \leq D.W \leq 4 - DU$) يكون القرار غير محسوم وتترك الحرية للباحث بقبول أو رفض فرضية العدم ، إذ قد يكون السبب في وجود خطا في صيغة الأنموذج وليس ارتباط الأخطاء .
- عندما ($DU \leq D.W \leq 4 - DU$) نقبل (H0) أي انعدام وجود مشكلة الارتباط الذاتي .
- عندما ($4-DL \leq D.W \leq 4$) نرفض (H0) ونقبل (H1) أي إن هناك مشكلة ارتباط ذاتي سالب .
(المصدر : حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ،مصدر سابق ص200) .

[2] حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، مصدر سابق ص252.

(2-3) قياس مسارات التنمية البشرية وتحليلها في الأنموذج القياسي :

بأستخدام البرنامج الإحصائي (MINITAB) لقياس العلاقة بين المتغير التابع (HDI) والمتغيرات المستقلة تم الحصول على الأنموذج التالي :-

$$\hat{Y} = 0.430 + 0.0537\ X_1 - 0.872\ X_2 + 0.448\ X_3 - 5.47\ X_4 - 0.320\ X_5 + 0.0570\ X_6$$

جدول (29)

نتائج اختبار الانموذج القياسي

المعلمة	قيمة المعلمة	قيمة اختبار t^*	قيمة t الجدولية	R^2	$\bar{R}^2$	قيمة اختبار f^*	قيمة f الجدولية	D.W.
b_0	0.430	4.02	3.04	94.0%	91.5%	36.77	2.57	1.93
b_1	0.0537	2.85						
b_2	- 0.872	-2.01						
b_3	0.448	2.55						
b_4	- 5.57	-1.89						
b_5	0.320	-1.86						
b_6	0.0570	3.04						

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

3-2-1- اثر نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مستوى التنمية البشرية في العراق

يوضح الأنموذج الاثر الذي يحدثه نصيب الفرد من الدخل على مستوى التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2010) ، اذ ان زيادة قيمة (X_1) وهي نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بمقدار وحدة واحدة بافتراض ثبات (X_2 , X_3 , X_4 , X_5 , X_6) فانه سيؤدي الى زيادة قيمة (Y) بمقدار (0.0537) وحدة من وحدات مقياس التنمية البشرية (HDI) المحصورة قيمته بين الصفر والواحد الصحيح ، وهو يتطابق مع ما تذهب اليه النظرية الاقتصادية وما يؤيده واقع العلاقة الطردية بين نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومستوى التنمية البشرية بعد ان قست آفة التضخم وبشكل كبير على فئات المجتمع العراقي الفقيرة ودخول اصحاب الرواتب والاجور الذين يعيشون على

دخل القطاع الحكومي والذين يشكلون (40%) [1] من السكان في العراق ، مما ادى الى انخفاض مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وعلى كافة المستويات التعليمية والصحية والبيئية وبلوغها لادنى مستوياتها في عام (1996) عندما بلغ دليل التنمية البشرية (0.412) نقطة ، وبعد تلك المرحلة وتحديداً بعد عام (2003) وتغيير مجمل الاوضاع العامة في العراق جاء في مقدمة عمل الحكومة الجديدة في الجانب الاقتصادي هو العمل على تحسين دخول العاملين في القطاع العام ودخول المتقاعدين بالنظر لانخفاض مستواهم المعيشي طوال عقد التسعينات فقد تحسن وبشكل ملحوظ مستوى التنمية البشرية في العراق . وترتبط مكونات التنمية البشرية بالانفاق الفردي من خلال متوسط دخل الفرد ، اذ غالباً ما يعد مستوى التنمية البشرية دالة بالدخل الفردي وقوته الشرائية وعلى الرغم من تحسن هذا المتغير في العراق بعد تزايد اسعار النفط إلا انه يلاحظ وعن طريق نتائج المعادلة المقدرة انخفاض قيمة معلمة (X_1) ، ويمكن تفسير ذلك بأعتبار أن زيادة النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحسين مستوى التنمية البشرية ما لم يكن هذا النمو مناصراً للفقراء عن طريق إعادة توزيع الدخول لصالحهم ، فبالرغم من انخفاض معامل جيني في العراق من (0.45) عام (1998) إلى(0.30) عام (2009) إلا أنه ما زال يشكل عقبة كبيرة ناتجة من ضعف الأداء الاقتصادي والفشل التنموي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على مستوى الإشباع من الخدمات الأساسية والوضع الاقتصادي للأسرة على مستوى العراق , فما زال (31.2%) من مجموع الأسر تحصل على مستوى متدني من الخدمات و(44.8%) تحصل على مستوى متوسط بينما المستوى العالي من الإشباع يحصل عليه (24.0%) من الأسر . وان ماتقدم من تحليل تؤكده نتائج النموذج المقدر من خلال قيمة (t^*) المحتسبة والتي بلغت (2.85) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (1.761) وبمستوى معنوية (0.05).

3-2-2- اثر وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات في مستوى التنمية البشرية في العراق

إن الإشارة السالبة لمعامل (X_2) تبين أن زيادة نسبة وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات وبافتراض ثبات (X_1, X_3, X_4, X_5, X_6) سيؤدي إلى انخفاض قيمة (Y) وهو مستوى

[1] محمد كاظم المهاجر ، مصدر سابق ص22.

التنمية البشرية (HDI) بمقدار (0.872) وحدة من وحدات الدليل المحصورة بين الصفر والواحد الصحيح وهذا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية والواقع الذي يؤيد العلاقة العكسية بين المتغيرين ، إذ سجلت وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات زيادة سلبية ملحوظة في سنوات الحصار الاقتصادي بعد تراجع مستوى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وتردي الوضع التغذوي وانخفاض مستوى الإنفاق الصحي العام وتدهور جميع المؤشرات الصحية والتي أدت إلى انخفاض لمستوى التنمية البشرية (HDI) في تلك المرحلة، وبعد عام (2003) شهدت مستويات وفيات الأطفال انخفاضاً ايجابياً رافقه انخفاض في وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأمهات بعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمعظم الأسر العراقية مما أدى إلى تحسن مستوى التنمية البشرية ، إن نتائج الأنموذج القياسي تدعم تماماً هذا التحليل كون إن معنوية معلمة الوفيات كانت (-2.01) وهي تفوق قيمة (t) الجدولية البالغة (1.761) بمستوى معنوية (0.05) .

3-2-3- تحليل اثر التعليم في مستوى التنمية البشرية

من نتائج الأنموذج القياسي يتضح بأن زيادة قيمة (X_3) بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة (Y) بمقدار (0.448) وحدة من وحدات مقياس التنمية البشرية (HDI) وهو يتطابق مع ما تذهب إليه النظرية الاقتصادية وما يؤيده واقع العلاقة الطردية بين إجمالي المقيدين لجميع المراحل الدراسية ومستوى التنمية البشرية ، إذ يلاحظ وعن طريق مؤشرات القيد الإجمالي للسنوات الأخيرة من الحصار الاقتصادي وتحديداً عام (2000) قد سجل معدل نمو مركب بلغ (0.02) منذ عام (1990) وهو اقل من معدل النمو السكاني (0.03) وهذا يعود إلى عوامل عدة أهمها العامل الاقتصادي وانصراف الاطفال والشباب إلى العمل بشكل غير مشروع للتصدي لمطالب الحياة المادية ، يزاد عليه ضعف الوعي الثقافي وانعدام الدافع لدى الاباء مما حثهم على توجيه أبنائهم للعمل لا الالتحاق بالدراسة والذي أثر سلباً ليس في المستوى التعليمي فحسب انما في المستوى الصحي والمعيشي ، بينما سجلت المدة اللاحقة معدل نمو مركب بلغ حوالي (0.04) انعكس بشكل ايجابي على مستوى التنمية البشرية وان كان بمستويات لا ترقى مستوى الطموح في ظل افتقار النظام التعليمي لرؤية إستراتيجية واضحة ومعاناة من مظاهر خلل عديدة . وقد كانت نتائج الأنموذج القياسي تدعم ما تقدم من تحليل لأن معلمة (X_3) حظيت بمعنوية (2.55) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (1.761) .

3-2-4- تحليل اثر الفقر المدقع في مستوى التنمية البشرية

من خلال الأنموذج المقدّر تبين أن زيادة قيمة (X_4) اي مستوى الفقر المدقع بمقدار وحدة واحدة وبافتراض ثبات (X_1,X_2,X_3,X_5,X_6) فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض قيمة (Y) بمقدار (5.47) وحدة من مقياس التنمية البشرية (HDI) وهذا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية والواقع الذي يؤيد العلاقة العكسية بين المتغيرين ، فكان الانخفاض الذي شهده مستوى التنمية البشرية في العراق بسبب تحول الأسر في الفئات الدخلية الثلاثة من فئة الدخل المتوسط وفوق المتوسط إلى فئة الدخل دون المتوسط بعدما اصبحت هذه الاخيرة تمثل (62.7%) من مجموع إلاسر ، وانخفض دخل الاسرة ذات الدخل المتوسط إلى ما يقارب الثلث ، في حين أن العوائل ذات الدخل فوق المتوسط كان الانخفاض فيها شديداً ووصل إلى اقل من ربع ما كان عليه في الثمانينات ، فعاشت الأسر العراقية في ظروف معيشية صعبة اضطرتها إلى انفاق مدخراتها المالية والمادية والهجرة الداخلية والخارجية لتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية .

وقد ارتبطت قضية الفقر في العراق برابط وثيق مع معدلات البطالة في ظل خصائص سوق العمل الذي يعتمد بصورة كبيرة على القطاع العام ، ولقد كان لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية لمدة طويلة وما رافقها من تصاعد وتائر الإنفاق العسكري مع تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي ، ثم توقف الحرب وعودة المحاربين إلى سوق العمل والتي أدت إلى نشوء صعوبات حقيقية في إيجاد أعمال مناسبة لعمالة قضت سنوات طويلة في جبهات القتال زادها سوء الحصار الشامل الذي قيد قدرات العراق الاقتصادية وشكل آثاراً خطيرة ليس فقط على قوة العمل بصورة حجم العمالة المشتغلة بل كذلك في المستوى المادي والاجتماعي ،[1] فارتفع معدل البطالة في العراق من (3.6%) عام (1987) إلى (11.9%) عام (1997) ،[2] إلا أن البطالة بعد عام (2003) أخذت تشكل هاجساً مقلقا للدولة بعد أن تفاقمت معدلاتها وتنوعت اتجاهاتها وتعددت أسبابها إذ تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدلات البطالة إلى الارتفاع لتصل إلى (28%) بحسب نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام (2003) ثم تراجع إلى (18%) عام (2006) والى (15.3%) بحسب آخر مسوحات التشغيل والبطالة في العراق لعام (2008) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى قيام الدولة بتوظيف أعداد كبيرة في مؤسسات القطاع

---

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي ، البطالة في العراق ، مجموعة محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء بتاريخ 4/6/ 2011 .

[2] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية ، مصدر سابق ص247.

العام بعد عام (2005) فضلاً عن الأعداد الكبيرة التي انخرطت في سلك الجيش والشرطة وتزايد أعداد العمالة المهاجرة للعمل في الخارج [1].

هذا فضلاً عن أن فجوة الفقر في العراق قدرت ب(4.5%) في الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر وهو ما يعني أن استهلاك غالبية الفقراء قريب جداً من خط الفقر وأن التحسن النسبي في دخولهم أو زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة يستطيع انتشالهم من الفقر فكان السيطرة على التضخم وزيادة الاجور والرواتب وتوفير فرص العمل من خلال التعيينات الجديدة أو إعادة الموظفين المفصولين للخدمة دوراً بارزاً بالتخفيف من حدة الفقر ، بالإضافة إلى محاولة الدولة من إتباع سياسة دعم وإسناد للفئات الفقيرة لتجنب اتساع حلقات الفقر وما يتمخض عنها من مظاهر سلبية في الاقتصاد العراقي لذا انشيء ما يعرف بشبكات الحماية الاجتماعية في أواخر عام (2005) إلا أن علامات الفساد المالي في هذه الشبكة وعدم دقتها في شمول الفقراء المستحقين وقلة مايدفع لهم شهرياً قد قللت من دور وأهمية شبكة الحماية الاجتماعية في تحقيق الأهداف المنشودة والتمكن من حصر اكبر عدد ممكن من العوائل التي تقع دون مستوى خط الفقر ، والجدول (30) يوضح مخصصات شبكة الحماية الاجتماعية في العراق .

وهذا التحليل يؤكده نتائج الأنموذج المقدرّ بعدما بلغت قيمة (t*) المحتسبة (-1.89) وبمستوى معنوية (0.05) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية .

جدول (30)

مخصصات شبكة الحماية الاجتماعية في العراق للمدة (2006-2010)

السنة	مخصصات شبكة الحماية الاجتماعية (مليار دينار)	مليون دولار
2006	500	333
2007	1040	825
2008	1087	906
2009	845	716
2010	1003	857

المصدر : وزارة المالية العراقية ، انجازات وزارة المالية لسنة (2010) .

[1] فارس كريم بريهي ، إشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق : دراسة تحليلية من نواحي اقتصادية واجتماعية ، وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة القادسية للمدة من (17-18 اذار 2009) ، المجلد الثاني ، لسنة 2009 ، ص197.

3-2-5- تحليل اثر نصيب الفرد من الماء الصافي في مستوى التنمية البشرية

توضح المعادلة المقدرّة أن زيادة قيمة (X_5) وهي نصيب الفرد من الماء الصافي مع افتراض ثبات (X_1,X_2,X_3,X_4,X_6) سيؤدي إلى انخفاض قيمة (Y) مستوى التنمية البشرية (HDI) بمقدار (0.320) وهذا لا ينسجم مع منطق النظرية الاقتصادية ، فالمنطق يقول أن تحسن نصيب الفرد من الماء الصافي (الذي يعد مؤشراً ذات بُعد بيئي وصحي) يتوافق مع تحسن مستوى التنمية البشرية ، ولكن الواقع في العراق معاكس لما يجري في العالم فقد عانى قطاع خدمات الماء والصرف الصحي من إهمال كبير بعد عام (1991) شأنه شأن باقي مشاريع البنى التحتية في العراق وبقيت شبكات المياه والصرف الصحي من دون إدامة أو صيانة مما أدى إلى اندثارها وتدهور معطياتها ، فقد أشار تقرير التنمية البشرية في العراق لسنة (1995) إلى انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق على الماء والمجاري من مجموع الإنفاق الحكومي في المدة (1980-1991) من (0.65%) إلى (0.26%) مما يشير بوضوح إلى ضآلة الاهتمام الحكومي بهذا القطاع ولا سيما المناطق الريفية في المحافظات الوسطى والجنوبية والتي كانت تعتمد بشكل كبير على مياه الأنهار والجداول والسيارات الحوضية والآبار كمصادر لمياه الشرب والاستعمال . وبعد عام (2003) أدى تحسن مستويات المعيشة إلى زيادة استهلاك الماء الصالح للشرب وحيث إن الطاقات الانتاجية غير كافية لسد الحاجة لذلك انخفضت حصة الفرد الواحد من المياه ، وقد أضافت نوعية المياه ومشكلات الصرف الصحي بعداً جديداً لمشاكل المجتمع العراقي بعد تفاقم الأوضاع المأساوية للأحياء الفقيرة وتجمعات السكن العشوائي (أحياء التجاوز) والتي أسهمت في إنتاج ظروف سكن رديئة ، إذ اظهر المسح الاقتصادي والاجتماعي لسنة (2007) إن هناك (56.4%) من سكان المناطق الحضرية يعيشون حالياً في مساكن قريبة من برك المياه الآسنة و(36%) يعيشون في أحياء بمجاري مفتوحة وإن المنتفعين من شبكات الصرف الصحي العمومية يبلغون (27%) من مجموع السكان .

إن هذه العشوائيات والتي تمثل مناطق سكن تم استحداثها خارج القانون هي غير مشمولة بتوفير الخدمات الأساسية فضلاً عن المناطق المحرومة والفقيرة والمهمشة منذ زمن بعيد ، شكلت عامل ضغط على حاجة خدمات الأحياء المجاورة وهو ما يؤدي إلى انخفاض نصيب سكان الأحياء القديمة من هذه الخدمات ومن ثم تردي أبعاد التنمية الصحية والتعليمية والاقتصادية وهو ما ينعكس حتما على شكل انخفاض في مستوى التنمية البشرية (HDI)

وبالتالي ظهور العلاقة العكسية التي أظهرتها المعادلة المقدرّة ، إذ بلغت قيمة (T) المحتسبة (-1.86) بمستوى معنوية (0.05) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية.

3-2-6- تحليل اثر الإنفاق العسكري (1988= 100) في مستوى التنمية البشرية

تبين المعادلة المقدرة أن زيادة (X_6) وهو الانفاق العسكري بمقدار وحدة واحدة بافتراض ثبات (X_1,X_2,X_3,X_4,X_5) سيؤدي إلى ارتفاع قيمة (Y) بمقدار (0.0570) وهو يتناقض مع منطق النظرية الاقتصادية بما يتعلق بالبلدان النامية التي توجه معظم انفاقها لاشباع الحاجات العامة او توظيفها بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية في تلك الدول ، وأن زيادة الانفاق العسكري يعد هدراً للموارد الاقتصادية وعدم توظيفها بشكل كفوء ، ولكن الواقع في العراق يبرر ذلك ، فمنذ انقلاب عام (1968) خضعت متطلبات التنمية لإرادة الحاكم وأصبح القرار الاقتصادي تابعاً للقرار السياسي مما شكل عبءً على الاقتصاد الوطني وبدلاً من بناء قاعدة صناعية متينة وتقليل الاعتماد على النفط جرى التحول إلى عسكرة الاقتصاد والمجتمع إذ قدر الإنفاق العسكري في المدة (1976-1990) بأكثر من (253) مليار دولار[1] وهو أعلى من الإيرادات النفطية مما أثقل كاهل البلد بالمديونية ، إلا أنها دُمرت في حرب الخليج الأولى بعد غزو العراق للكويت عام (1990) ليعاد بعدها بناء القوة العسكرية من جديد واستعمالها هذه المرة لتدعيم أركان النظام وحكمه بعد انتفاضة (1991) ، فالتصنيع عسكري والمستشفى عسكري والتعليم احد فوهتين أولهما القلم والثانية البندقية ، والتعليم جزء من جبهة الحرب ، والجيش شعبي والكل يدافع من موقعه بأسم الدفاع عن الوطن . وبعد سقوط النظام السابق في (9/4/ 2003) وحل تشكيلات الجيش السابق وفي ضوء الدمار الذي لحق بالاقتصاد العراقي استلزم من الدولة أن تؤدي دوراً إنمائيا وتصحيحياً للنهوض بالاقتصاد ، إلا أن المشكلة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي شكلت معضلة في إعادة بناء الدولة العراقية مما تطلب إعادة تأسيس القوات المسلحة للتصدي للعمليات الإرهابية وتحقيق الأمن ، فمن موازنة (2010) نجد أن تخصيصات الأجهزة الأمنية * قد بلغت (13190.9) مليون دولار وهي تشكل حوالي (16%) من إجمالي الموازنة العامة الاتحادية ، بلغت النفقات التشغيلية منها (12392.4) مليون دولار وهو ما يشكل حوالي (20%) من إجمالي النفقات التشغيلية للموازنة العامة .[2] يزاد على ذلك

---

[1] التقرير الستراتيجي العراقي (2008) ، ص273.

* شملت نفقات وزارة الدفاع والداخلية ونفقات مكتب القائد العام للقوات المسلحة ومجلس الامن الوطني وجهاز المخابرات الوطني.

[2] وزارة المالية ، انجازات وزارة المالية لسنة (2011) ، ص88.

أن القوات الجديدة تتطلب تجهيز جديد والعراق لا يمتلك صناعة عسكرية مما يضطره إلى الاعتماد على التجهيز العسكري الخارجي ، وقد أصبح التطوع على جهاز الحرس الوطني والأجهزة الأمنية الأخرى السمة الغالبة في المجتمع العراقي حتى من ذوي الشهادات الجامعية .

وقد بلغت قيمة (T) المحتسبة (3.04) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية وهو ما يدعم تحليلنا ، وكذلك يمكن الملاحظة من نتائج المعادلة المقدرة أن معلمة الدخل (X_1) ومعلمة الإنفاق العسكري (X_5) تكاد تكون متشابهة في مقدار التغير والتأثير في مستوى التنمية البشرية (HDI) وبالاتجاه نفسه وهو ما يدل على عسكرة الأقتصاد واعتماد إنفاقه كمصدر مهم من مصادر الدخل.

إن الأنموذج المقدرّ يبين أن معامل التحديد (R – Square) قد حدد ما نسبته (94.0%) من التباين الكلي في (Y) ، إي إن (X_1,X_2,X_3,X_4,X_5,X_6) قد حددت ما نسبته (94.0%) من التغيرات في (Y) وهو مستوى التنمية البشرية (HDI) ، أما المتبقي والبالغ (6%) فتحدده عوامل أخرى لم يتم أخذها بنظر الاعتبار في إطار الأنموذج المبحوث وكان معامل التحديد (R-Square) قريبا جدا من معامل التحديد المعدل {R – Sq(adj)} ما دلَ على القدرّة التنبؤية العالية للأنموذج .

أما من ناحية معنوية المعالم المقدرّة فقد اظهر اختبار (t*) المحتسبة معنوية معالم المتغيرات المستقلة والتي بلغت الآتي :

$2.85 = X_1$

$-2.01 = X_2$

$2.55 = X_3$

$-1.89 = X_4$

$-1.86 = X_5$

$3.04 = X_6$

وهي تفوق قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (0.05) والبالغة (1.761) ، فضلاً عن ذلك فان الأنموذج قد اظهر أن قيمة (f*) المحتسبة والبالغة (36.77) اكبر من (f) الجدولية البالغة

(2.57) بمستوى دلالة (0.05) مما يدل على معنوية الأنموذج الإجمالي . يزاد على ذلك أن الأنموذج اظهر أن قيمة (D.W) المحتسبة بلغت (1.93) ولأن :

dl = 0.83

du = 1.96

لذا فأن :

dl ≤ D.W* ≤ du

وهو ما يعني وقوع قيمة (D.W*) داخل منطقة عدم الحسم لذا يمكننا قبول فرضية العدم ($H_0 = P = O$) وان نرفض الفرض البديل ($H_1: P \neq O$) ، أي عدم وجود ارتباط ذاتي ضمن متغيرات الأنموذج . كما اظهر اختبار (Klien) أن قيمة الجذر التربيعي لمعامل التحديد (R-Square) هو اكبر من معامل الارتباطات الكلية بين المتغيرات المستقلة وكما موضح في الجدول (31).

جدول (31)

اختبار كلاين

mu	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5
X_2	0.281				
X_3	- 0.187	- 0.708			
X_4	0.093	0.730	- 0.895		
X_5	- 0.190	- 0.721	- 0.885	-0.839	
X_6	0.361	-0.312	0.178	0.086	0.049

$\sqrt{R\text{-}Sq} = 0.969 >$

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي

لذا نقبل فرضية العدم $H_0: R\ X_i\ X_j \neq \pm 1$

ونرفض الفرض البديل $H_1: R\ X_i\ X_j = \pm 1$

بمعنى عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين قيم المتغيرات المستقلة .

وخلاصة القول ، أن التركيز على مكافحة الفقر المدقع يسرع من خطوات النهوض بمستوى التنمية البشرية في العراق استناداً لقيمة ميل معلمة الفقر المدقع والعلاقة العكسية التي ظهرت في معادلة الأنموذج المقدرّ ، وكذلك أظهر التحليل تحديات الإنفاق العسكري والوضع البيئي ومخالفة كل منهما واقع النظرية الاقتصادية في ظل الواقع المرير الذي يعيشه عسكرة المجتمع العراقي وبيئته المتردية .

الاستنتاجات :

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

1- مثلت مسيرة التنمية البشرية التطور الفكري لمسيرة نظريات التنمية والنمو الاقتصادي بعد خروجها من اطار البعد المادي إلى البعد البشري عن طريق التنبيه بأن التنمية تبدأ من الانسان وتنتهي به ، وأن وضع الدعائم الأساسية في بناء هذه التنمية يبدأ من حق العيش اللائق والتمتع بالعلم والمعرفة وبمستوى معيشي مناسب ، وأن فقر القدرات الانسانية وقلة توظيفها يمثلان انتهاكاً غير مقبول لحقوق وحريات الانسان .

2- إن اتجاهات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبطت إلى حد كبير بنتاج قطاع النفط فضلاً عن عمق الفجوة الكبيرة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج عدا النفط ، وهذا ما يعبر عن اختلال كبير في هيكل الانتاج جعل الاقتصاد رهناً للتقلبات التي تحدث في اسواق النفط العالمية وهو دليل على استمرار ضعف الأداء الاقتصادي وأن عدم تحديد وجه السياسة الاقتصادية في العراق بشكل نهائي ولد تخبطاً في الاستراتيجيات الوطنية وتضارباً بين الاهداف والوسائل مما يؤدي الى ضياع الجهود في بناء تنمية شاملة مستدامة ترقى إلى مستوى متقدم من التنمية .

3- شهد العراق في مرحلة الحصار الاقتصادي دماراً شاملاً للبنى التحتية والمشاريع الانتاجية والخدمية فطال هذا التدهور مؤشرات التنمية البشرية بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... إلى آخره ، مما أدى إلى تراجع مستوى التنمية البشرية إلى ما هو اقل من مستواها في عقد السبعينات من القرن الماضي .

4- بعد عام (2003) تبين أنه ليس بالامكان عد حالة التنمية البشرية نتاج آلي لما حصل في العراق في تلك المرحلة وانما نتاج تراكمي لعقود من الاعمار والتدمير ، والانجاز والفشل ، والسلم والحرب .... مما كبل مسيرة التنمية البشرية بقيود ابطات من خطاها ، إلا أنها بصورة عامة شهدت تحسناً نسبياً في معظم ابعادها التعليمية والصحية والاقتصادية .

5- تفاقمت مشكلة الفقر في العراق بسبب تداعيات الحروب التي خاضها النظام وما ترتب عليها من شح كبير في السلع والخدمات وارتفاع الاسعار وانخفاض الاجور وارتفاع معدلات البطالة والتفاوت الحاد في توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع .

6- واجه العراق وما يزال تحديات مختلفة على صعيد التمكين الاقتصادي والاجتماعي وقفت وراءها ثلاثة حروب وحصار واحتلال ، لتشكل هذه التحديات حاجزاً في طريق بناءه وتطوره والتي انعكست على مفاصل حياة الشعب العراقي وبدت فرصة تجاوزها صعبة المنال في ظل الظروف الراهنة .

7- إن التحسن في مستوى دخل الفرد العراقي لم يحصنه بما يكفي من الافات الاجتماعية ، إذ إن انعكاس المؤشرات الاقتصادية الايجابية على مستوى رخاء المواطن العراقي وتمتعه بالخدمات ما يزال ضعيفاً .

8- أشارت نتائج التحليل القياسي إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة وفيات الأطفال وبين مستوى التنمية البشرية في العراق في مدة الدراسة ، وهو ما يؤيد إمكانية تحسن مستوى التنمية البشرية في العراق عن طريق خفض معدل وفيات الأطفال وهو المقياس الصحي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية .

9- تبين عن طريق الأنموذج القياسي أن علاقة مؤشر القيد الإجمالي لمراحل التعليم مع مستوى التنمية البشرية في العراق كانت علاقة طردية وهو ما دلّ على أن التحسن في مستوى التنمية البشرية في العراق بعد عام (2003) كان احد أسبابه هو تحسن مؤشرات البعد التعليمي .

10- في ظل العلاقة التي أظهرتها المعادلة المقدرّة لمعلمة الفقر المدقع ، فضلاً عن ميل المعلمة والذي هو أعلى من ميل باقي معلمات الأنموذج المقدرّ فأن الفقر المدقع من أكثر العوامل المهددة للتنمية البشرية في حال تمكنه من المجتمع في ظل العلاقة العكسية بينهما ، إذ أن الفقر هو الفيروس الذي إذا أصاب جسم المجتمع البشري يؤدي إلى انتكاسته صحياً وتعليمياً واقتصادياً وبيئياً ، وهو ما يبرر تصدر القضاء على الفقر المدقع والجوع الهدف الأول من الأهداف الإنمائية .

11- أظهرت العلاقة السلبية بين نصيب الفرد من الماء الصافي ومستوى التنمية البشرية في الأنموذج القياسي إن هناك تباطئ في تطور توفير الماء الصالح لسد احتياجات الافراد الامر الذي انعكس في عدم منطقية العلاقة بين نصيب الفرد من الماء الصافي ومستوى التنمية البشرية مما اعطى اشارات واضحة عن مدى تدهور البيئة العراقية والتي تمثل إحدى السبل لتحقيق مستويات متقدمة من التنمية البشرية ، ولأن البيئة الطبيعية تعتمد ثلاثة عناصر رئيسية هي الهواء والماء والأرض والتي تعتبر من أساسيات الحياة وتمتاز بالتوازن بين عناصرها،والحصول على الماء الصافي هو ابسط حق من حقوق الإنسان إذ يمكن تصور المعاناة التي يعيشها العراق من شدة التدهور في البيئة وعناصرها المختلفة .

12- إن العلاقة الايجابية التي أظهرتها المعادلة المقدرة للأنموذج القياسي بين الإنفاق العسكري ومستوى التنمية البشرية هي لا تخضع للمنطق الاقتصادي لظروف البلدان الساعية في طريق التنمية ، إلا أنها عبرت وبشكل صريح عن واقع عسكرة الإقتصاد العراقي والذي أصبح كابوساً مظلماً يرافقه منذ نهاية ستينيات القرن المنصرم وحتى الآن مما شكل تهديداً لا تحمد عقباه لمستقبل نأمل أن يحمل تباشير الخير والرفاه لبلدنا .

التوصيات :

1- يمثل نقص البيانات الخاصة بمستويات المعيشة في العراق من اكبر المشاكل التي واجهت الباحثين وتشكل موانع حقيقية لمعرفة مدى المستوى المعيشي وإظهار صورة المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...إلى آخره . ومن اجل اعتماد مسار واقعي ومتدرج يتقدم بشكل متوازي وعلى جميع المستويات يتطلب أن يكون هناك تقارير تنموية سنوية ومسوحات شاملة ترصد حالات التغير التي تحدث في مؤشرات التنمية البشرية وأهمها الفقر .

2- استنباط سياسات عملية واقعية عن طريق توصيف نظري جديد يخدم هدفاً مشتركاً واحداً هو إعادة بناء العراق متضمناً إستراتيجيات على مختلف المستويات والمجالات وتقوم على مبادئ حقوق الإنسان والعدالة والإنصاف والثقة بالقدرات البشرية الوطنية لنتمكن من إدارة مواردنا الطبيعية والبشرية والمؤسسية من اجل بناء اقتصاد إنتاجي متنوع يلعب فيه القطاع الخاص دوراً مهما ، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام يعبد الطريق للتقدم والرفاه للشعب العراقي .

3- من أجل إيجاد سبل تفضي لتقليص الفقر ودفع الفقراء نحو واقع معيشي أفضل ، يتوجب على الحكومة تبني إستراتيجية تتلاحم فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتؤكد على أهمية تعدد مصادر النمو الاقتصادي واستدامته وتضع في أولوياتها خلق فرص توليد الدخل مع بقاء أهمية أنظمة الدعم الاجتماعي والتي أبرزها الحصة التموينية وشبكة الرعاية الاجتماعية .

4- إن الأهمية في زيادة الإنفاق الحكومي لمكافحة الفقر وزيادة قطاع التنمية البشرية كالصحة والتعليم والخدمات الأساسية ، تمثل معالجات في المدى المتوسط من المفترض أن يناظرها مستوى موازٍ من النفقات الاستثمارية على الأقل (50%) موازنة استثمارية لبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية تكون معالجات للمدى الطويل وبناء المجتمع وفق أسس صحية .

5- معالجة الثغرات التي يعاني منها القطاع التعليمي في العراق سواء على المستوى المادي والمالي والنوعي باعتماد خطط مدروسة ، وضرورة الاهتمام بمراكز البحث والتطوير العلمي والعمل على محو الامية الالكتروني عن طريق ادخال الحاسوب كمادة دراسية اساسية ابتداءاً من المرحلة الابتدائية والموائمة بين التعليم وسوق العمل وخلق حلقة وصل بينهما عن طريق تحسين المناهج الدراسية والتدريبية والاهتمام بالمدارس المهنية وبما يخدم حاجات سوق العمل ويضمن استيعابهم وتشغيلهم والقضاء على البطالة .

6- الاهتمام بمراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات العامة والعمل على توفير كافة المستلزمات الطبية والأدوية الخاضعة لمقاييس السيطرة النوعية واعتماد مناشيء عالمية وتطوير مستوى الكوادر الطبية بإيفادهم لدورات خارج البلاد والعمل على تعميم برامج رعاية الطفولة والأمومة سواء بالإعلانات التلفزيونية أم الإعلانات الجدارية (البوسترات) وإجراء حملات توعية طبية للوقاية من الإمراض الخطرة .

7- العمل على ترسيخ مبادئ احترام القانون ونشر ثقافة النزاهة واستقلالية هيأتها وتفعيل الاجهزة الرقابية على الإنفاق العام وآلية الصرف مع ضرورة الاهتمام بالاختيار الصحيح للأشخاص العاملين في هذه الاجهزة ، والتأكيد على تقديم المسؤولين ـ في المحافظات والوزارات ـ كشف حساب بأموالهم وممتلكاتهم ، واشراك مؤسسات المجتمع المدني عن طريق ممارسة الرقابة الشعبية على العمل الحكومي مما يساهم في عملية استئصال الفساد أو الوقاية منه قبل حدوثه .

8- ضرورة التنسيق والتعاون بين الوزارات وإيجاد آلية عمل متوازنة فيما بينها من اجل النهوض بواقع المجتمع العراقي ، وضرورة أن يكون هناك تعاون وعلى مستوى عالي بين وزارة الصحة ووزارة البيئة إذا ما علمنا إن الأخيرة كانت سابقا تشكيل ضمن وزارة الصحة بأسم (مجلس حماية وتحسين البيئة) وكذلك الأمر بالنسبة للوزارات الأخرى.

9- على الرغم من التدهور البيئي الذي يشهده العراق إلا أن هذا البعد لم يحظى بالاهتمام الكافي حتى بعد عام (2003) ، مما يستلزم إيجاد حلول ناجعة وسريعة لكمية المياه ونوعيتها والتي تتفاقم أزمتها في العراق من خلال توسيع الطاقات الانتاجية للمياه واصلاح شبكات توزيع المياه فضلاً عن الحد من مخلفات القطاع الصناعي والاهتمام بمعالجة مياه الصرف الصحي والحد من آفة التصحر واختفاء الغطاء النباتي وتوفير أجهزة قياس لاحتساب ملوثات الهواء المطروحة من الأفران والمراجل التابعة للشركات النفطية والمصافي وباقي المشاريع الصناعية الأخرى .

10- إن إستراتيجية الأمن القومي هي حالة ديناميكية تتغير مع طبيعة المراحل التاريخية وليس حالة ثابتة ، فإذا كانت إستراتيجية امن العراق تحتم استعمال القوة العسكرية لأغراض الدفاع عن مقومات وأركان الدولة ومصالحها الحيوية في الداخل أو الخارج فان هذه القوة من الممكن إن تكون في إشكال مختلفة ، فالعلم والتكنولوجيا قوة ، وتطور الاقتصاد قوة ، والثقافة قوة ، ... وإن إمكانية تحقيق تنمية بشرية مستدامة في العراق وبكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ... من شأنها أن تغير ملامح قوة العسكرة وشكلها ومضمونها إلى قوى ذات ركائز حقيقية تبني الإنسان والمجتمع وفق قيم ومبادئ وطنية واشاعة ثقافة السلم الاهلي وتأكيد سلطة القانون وحل المشاكل الداخلية ، فضلاً عن مكافحة الفساد المالي في اجهزة الداخلية والدفاع وهو مايؤدي بطبيعة الحال الى تخفيض الإنفاق العسكري .

ملحق (1)

تطور ناتج محلي الإجمالي بالأسعار ثابتة (سنة الأساس 1988) سب الأنشطة الاقتصادية والأهمية نسبية لها

لفترة (1990-2010)

(مليون دينار)

السنة (1)	قطاع الزراعة (2)	قطاع النفط (3)	قطاع الصناعة (4)	قطاع الخدمات (5)	الناتج المحلي الإجمالي سب القطاعات (6)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (7)	الناتج المحلي بدون قطاع النفط (8)	الأهمية النسبية (%) للقطاعات الاقتصادية بالنسبة للناتج المحلي			
								قطاع الزراعة %	قطاع النفط %	قطاع الصناعة %	قطاع الخدمات %
1990	3447.8	16399.2	2787.2	8038.7	30672.9	29711.1	13311.9	% 11.6	% 55	% 9.4	% 27
1991	2877.2	2925.6	1004.1	4280.3	11087.2	10682	7765.4	% 26	% 27.4	% 9.3	% 40
1992	3531.9	4339.9	1186.8	5434.2	14492.8	14163.5	9823.6	% 42.9	% 30.6	% 8.3	% 38.3
1993	3492.4	3468.9	1900.4	9772	18633.7	18435.6	14984.6	% 18.9	% 18.8	% 10.3	% 53
1994	3741.1	4311.1	1720.8	9466.7	19239.6	19164.9	14853.8	% 19.5	%22.4	% 9	% 49.3
1995	4188.2	4933.6	1985.3	8510.8	19619.3	19571.2	14637.6	% 21.3	% 25.2	% 10.1	% 43.4
معدل النمو المركب	% 4	% 21 -	% 6.5 -	% 1		% 8 -	% 1.9				
1996	4498.3	5458	2045.3	9836.1	21837.7	21728.1	16270.1	% 20.7	% 25.1	% 9.4	% 45.2
1997	4133.8	12670.3	2271.5	7372.7	26448.3	26342.7	13672.4	% 15.6	% 48	% 8.6	% 28
1998	4475.1	20956.3	2351.1	7836	35618.5	35525	14568.7	% 12.5	% 59	% 6.6	% 22
1999	5188.3	25323.7	2514.5	8871.4	41898.1	41771.1	16447.4	% 12.4	% 60.6	% 6	% 21.2
2000	4589.0	25900.2	2559.9	7257.3	42506.4	42358.6	16458.4	% 10.8	% 61.1	% 6	% 17.1

2001	4644	25700.7	3231.6	9915.7	43492	43335.1	17634.4	% 10.7	% 59.3	% 7.4	% 22.8
2002	5432.6	22122.9	3322.9	9627.2	40505.6	40344.9	18222	% 13.4	% 54.8	% 8.2	% 23.8
النموا لمركب	%3	% 25	% 8	% 0.3 -		% 10.4	% 1.8				
2003	3850.3	13930	1702.3	7678.1	27160.7	26990.4	13060.4	% 14.2	% 51.6	% 6.3	% 28.4
2004	4521.8	19837.5	2110.5	15344.2	41814	41607.8	21770.3	% 10.8	% 47.6	% 5	% 36.8
2005	5939.6	18397.5	2940.6	16384.1	43661.8	43438.8	25041.3	% 31.6	% 42.3	% 6.7	% 37.5
2006	6195.9	19409.4	3172.3	19313.8	48091.4	47851.4	28442.0	% 13.1	% 40.5	% 6.6	% 40.2
2007	4479.7	20865.2	3328.9	20104.1	48777.9	48510.6	27645.4	% 9.2	% 43	% 6.8	% 41.2
2008	3889	23460.6	3582.4	21359.7	52291.7	51716.6	28344.9	% 7.5	% 45.3	% 7	% 41.3
2009	4020.7	24035.3	4295	22437.3	54788.3	54720.8	30843.1	% 7.3	% 44	% 7.8	% 41
2010	4712.8	24266.3	5302.4	23933.7	58215.2	57925.9	33826.3	% 8.1	% 42	% 9.1	% 41.3
معدل النمو المركب	% 2.8	% 8	%17.2	%17.5		% 11.2	% 14.4				

المصدر : 1 - تسبت من قبل البا□ث استنادا إلى بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإ□صاء – الأرقام القياسية .

2 – تم جمع كل من (الصناعة التحويلية + الكهرباء والماء + البناء والتشييد) ضمن قطاع الصناعة لتسهيل العمل .

3 – تم جمع كل من (النقل والمواصلات والخزن + تجارة الجملة والمفرد والفنادق + المال والتامين وخدمات العقار + خدمات التنمية الاجتماعية) ضمن قطاع الخدمات .

4 – تم ا□تسا□ معدل النمو المركب□سب الصيغة التالية : $R = \left(n-1\sqrt{\frac{X_t}{X_o}} -1 \right) \times 100$

□يث إن R = معدل النمو المركب ، X_t = قيمة المتغير في سنة الهدف ، X_O = قيمة المتغير في سنة الأساس ، n = عدد السنوات

المصدر للمعادلة : خاشع الراوي ، المدخل إلى الإ□صاء ، الموصل ، ص[75] .

ملحق (2)
تطور مستوى الدخل القومي في العراق لمدة (1990-2010)

السنة	الدخل القومي بالأسعار الجارية (بالمليون)	الدخل القومي بالأسعار الثابتة* (بالمليون)	نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الثابتة (بالدينار)	نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الجارية (بالدينار)	عدد السكان (مليون نسمة)	الرقم القياسي العام (1988)
1990	47942	29778	1664	2680	17,890	161
1991	36922	7992	434	2005	18,419	462
1992	51978	6122	619	5258	18,949	849
1993	99292	3803	550	14365	19,478	2611
1994	1440957	9319	465	72023	20,007	15462
1995	5807375	8321	405	282790	20,536	69792
1996	5641424	9558	452	267062	21,124	59021
1997	13235490	18228	827	600358	22,046	72610
1998	15013422	18016	793	661326	22,702	83335
1999	31381048	33450	1430	1342103	23,382	93816
2000	46634635	47352	1966	1936172	24,086	98486
2001	36726501	32044	1291	1480131	24,813	114612
2002	34677722	25358	992	1356453	25,565	136752
2003	25728749	14191	539	976794	26,340	181302
2004	46923316	20385	751	1728936	27,131	230184
2005	65798567	20871	746	2353058	27,963	315259
2006	85431539	17685	613	2926339	28,787	483074
2007	100100816	15838	533	3380528	29,682	632030
2008	147641254	22753	713	4828349	31,895	648891
2009	126062778	19987	635	4002450	32,105	630713
2010	154387775	23891	736	4759473	32,481	646209

المصدر : 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجاميع الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة .
2-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقارير السنوية لسنوات مختلفة .

*الدخل القومي بالأسعار الثابتة = (الدخل القومي بالأسعار الجارية /الرقم القياسي للأسعار)x100

(المصدر :حسام علي داود,مبادئ الاقتصاد الكلي,الطبعة الأولى,دار المسيره,عمان,2010,ص[168].)

ملحق(3)
تطور مستلزمات صحية في العراق لمدة (1990- 2010)

سنة	عدد مستشفيات	مراكز وعيادات شعبية وصحية	عدد الاسرّة كلية في مستشفيات	عدد الأطباء الاختصاص	عدد الأطباء عموم أو ممارسين	عدد أطباء الأسنان	عدد صيادلة	عدد سكان بدون كردستان
1990	177	1245	31227	1541	5077	112	898	150893
1991	177	1176	30753	1473	4832	80	768	155411
1992	167	1311	26953	1458	4849	86	752	159831
1993	185	1365	27902	1632	4827	97	839	164306
1994	190	1403	27597	1893	4908	95	900	168729
1995	197	1415	29192	1875	4346	153	963	173247
1996	198	1492	29531	2194	5223	130	1029	178391
1997	198	1583	29621	2349	5564	150	1156	183519
1998	196	1658	30022	2434	5744	146	1165	188669
1999	197	1686	29557	2547	5503	168	1202	193799
2000	204	1740	29547	2732	5395	214	1158	20937
2001	208	1806	29354	2844	5784	247	1050	21562
2002	212	1404	29087	3336	6312	2182	1634	22207
2003	217	1796	31856	4632	10115	2785	2313	22873
2004	218	1826	32925	3201	10821	3290	2513	23559
2005	224	1837	33107	5474	11314	3659	2977	24266
2006	219	1952	33819	5407	11111	3545	3448	24993
2007	215	2045	34066	5203	10631	3376	3629	25740
2008	221	1583	31794	5209	11512	3859	4399	26508
2009	234	1918	33380	5722	12929	4249	5083	27295
2010	235	2062	34276	6209	13529	4799	5675	28529
معدل نمو مركب	%1.4	%2.5	%1.6	%7	%166	%20	%9.6	%3.2
معدل زيادة	%32	%65	%9.7	%303	%5	%4184	%531	

المصدر: وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجاميع الإحصائية السنوية للسنوات (1990- 2010).

ملحق (4)
نفقات الصحة والتعليم والدفاع ضمن الموازنة العامة في العراق لمدة (1990-2010) بالأسعار الجارية والثابتة (مليون دينار)

السنة	نفقات الصحة الجاري	نفقات الصحة بالثابت (100=1988)	نفقات التعليم الجاري	نفقات التعليم بالثابت (100=1988)	نفقات الدفاع الجاري	نفقات الدفاع بالثابت (100=1988)	مجموع النفقات في الميادين الثلاثة	اجمالي الموازنة العامة
1990	312	193	721	447	4311	2675	5344	11357
1991	322	69	836	180	5191	1124	6349	15653
1992	449	52	124	147	5466	644	7165	25876
1993	724	27	1250	89	9954	381	13023	50060
1994	2333	15	2345	41	27689	179	36445	171742
1995	5731	8	6422	36	90503	130	114500	605840
1996	4717	8	18267	33	99645	169	124304	506102
1997	8999	12	19941	31	110763	153	142403	534095
1998	11594	14	22641	41	198717	238	244970	824704
1999	11611	12	34659	67	231143	246	305757	831592
2000	13198	13	63003	69	327420	332	409092	1151663
2001	13234	11	68474	101	522218	456	651409	1490866
2002	9774	7	115957	125	643709	471	825657	1762683
2003	205221	113	172174	285	149013	82	870995	4901961
2004	683530	296	516761	627	823154	357	2950851	31521427
2005	1116137	354	1444167	574	1665022	528	4091973	30831142
2006	1116214	231	1810814	437	1813909	375	5045888	40323400
2007	1048492	165	2476726	391	2436531	385	5961749	33545143
2008	1331584	205	5266341	811	5926269	913	12524193	61324827
2009	2747977	435	6446277	1022	4548512	721	13742766	54148081
2010	2829161	437	6093456	942	5723346	585	14645963	85852702

المصدر : 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية .
2- وزارة المالية ، انجازات وزارة المالية لسنة (2011) .

ملحق (5)

اعداد المقيدين مراحل التعليم كافة في العراق لمدة (1990-2010)

السنة	المرحلة الابتدائية				المرحلة الثانوية			
	الذكور	الاناث	نسبة الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	نسبة الاناث	المجموع
1990	1248315	1079897	46.3	2328212	640983	417348	39.4	1058331
1991	1556972	1267584	44.8	2824556	591276	376596	38.9	967872
1992	1580411	1277056	44.7	2857467	626329	394420	38.6	1020749
1993	1603170	1295906	44.7	2899076	631867	400564	38.8	1032431
1994	1610560	1298973	44.6	2909533	654825	405364	38.2	1060189
1995	1607071	1301852	44.8	2908923	631457	408988	39.3	1040445
1996	1631155	1322622	44.8	2953777	645800	411012	38.8	1056812
1997	1682507	1353421	44.6	3029386	622379	402444	39.2	1024823
1998	1742487	1392892	44.5	3135379	637842	406762	38.9	1044604
1999	1793491	1339561	42.7	3133052	642192	409713	38.5	1051905
2000	1895535	1498603	44.2	3394138	654053	415283	38.8	1069336
2001	1971469	1552706	44.1	3524175	699864	432959	38.2	1132823
2002	—	—			—	—		
2003	2364208	1870401	44.1	4234609	950454	620834	42.1	1471288
2004	2115128	1652241	43.9	3767369	869930	567912	39.5	1437842
2005	2102721	1638469	43.1	3741190	780189	528828	40.3	1309017
2006	2220480	1720174	43.6	3940654	842969	568964	40.2	1411933
2007	2297486	1805166	43.9	4102652	895517	608106	40.4	1503623
2008	2384491	1921516	44.6	4306006	979729	670320	40.6	1650049
2009	2455643	2009162	44.9	4464805	1050950	726484	40.8	1777434
2010	2597986	2166110	**45.5**	**4764096**	1099015	754751	**40.7**	**1853766**
			معدل = 44.6%	**معدل نمو مركب = 3.6%**			**معدل = 39.3 %**	**معدل نمو مركب = 2.9%**

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجاميع الإحصائية السنوية للسنوات (1990-2010) .

يتبع ملحق (5)

السنة	مرحلة اعداد المعلمين				المرحلة المهنية				التعليم العالي وهيئة التعليم التقني			
	الذكور	الاناث	نسبة الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	نسبة الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	نسبة الاناث	المجموع
1990	12774	18188	58.7	30962	91740	43752	32.2	135492	116440	63102	34.6	182324
1991	11460	16964	59.6	28424	90581	33898	27.2	124479	128082	69704	34.6	200964
1992	12711	18984	59.4	31947	92535	32248	25.8	124783	129257	68180	34.5	197437
1993	10993	16322	59.7	27315	87582	28134	24.3	115719	122110	64030	34.3	186140
1994	10495	15238	59.2	25733	83829	26149	23.7	109978	132658	69326	34.3	201984
1995	9414	14393	60.4	23807	81917	17488	17.5	99405	154602	78294	33.4	232896
1996	9636	14082	59.3	23718	73877	8099	9.7	82786	170487	86791	33.6	266062
1997	11071	19496	63.7	30567	63066	8371	11.7	71437	175345	91160	34.2	266505
1998	13841	26259	65.4	40100	57802	8923	13.3	66725	184595	94190	33.7	278785
1999	17728	30298	63	48025	53164	9809	15.5	62973	180687	93304	34	273991
2000	22482	34265	60.3	56747	52199	9662	15.6	61861	180634	96561	34.8	277195
2001	12796	29873	70	42669	53510	11876	18.1	65386	195530	101762	34.2	297292
2002	ـــ	ـــ			ـــ	ـــ			ـــ	ـــ		
2003	28535	42017	59.5	70552	72795	17107	19	89902	230257	124665	35.1	354922
2004	42045	57630	57.8	99648	61036	12543	17	73579	226929	141282	38.3	368753
2005	43839	57339	56.6	101178	49195	6122	11.0	55317	227035	153196	40.2	380231
2006	34359	55918	61.9	90277	45362	9345	17	54707	206166	147007	41.6	353173
2007	24903	40469	61.9	65372	44216	11853	21.1	56069	213714	154917	42.0	368631
2008	15250	26323	63.3	41573	46374	14717	24	61091	224449	173339	45.2	382873
2009	9972	16601	62.4	26573	44512	14390	24.4	58902	232409	184005	44.1	416414
2010	9659	12388	**56.1**	**22047**	41958	14211	**25.3**	**56169**	263992	212385	**44.5**	**476377**
			معدل النمو المركب = 1.5%				**معدل = 20%**	**معدل النمو المركب = - 4%**			**معدل = 36.5**	**معدل النمو المركب = 4.4%**

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجاميع الإحصائية السنوية للسنوات (1990-2010) .

ملحق (6)

تقديرات خطوط الفقر الغذائي في العراق لفترة (1990-2010) دينار/شهر

السنة	خط الفقر المدقع قبل التسعير ببطاقة التموينية	خط الفقر المطلق قبل التسعير ببطاقة التموينية	خط الفقر المدقع بعد التسعير ببطاقة التموينية	خط الفقر المدقع بعد التسعير ببطاقة ثابت 100=1988	خط الفقر المطلق بعد التسعير ببطاقة التموينية
1990	**29,654**	**52**	**29,6**	18.6	**52**
1991	**107,78**	**149**	**66,7**	14.5	**108,1**
1992	**185,921**	**274**	**127,9**	15.0	**216**
1993	**586,206**	**904**	**356,2**	13.6	**674**
1994	**3521,926**	**4959**	**2119,9**	13.7	**3557**
1995	**18567**	**24169**	**13112**	18.8	**18714**
1996	**13408**	**20274**	**10893**	18.4	**16859**
1997	**16526**	**24949**	**12090**	16.6	**20513**
1998	**18383**	**27145**	**14182**	17.0	**22944**
1999	**18385**	**32236**	**12290**	13.1	**26141**
2000	**17818**	**33841**	**11614**	11.8	**27637**
2001	**19278**	**39382**	**12776**	11.1	**32880**
2002	**21030**	**41943**	**144722**	10.6	**35385**
2003	**27600**	**55047**	**21100**	11.6	**48547**
2004	**30750**	**55281**	**24000**	10.4	**48531**
2005	**36750**	**66068**	**28750**	9.1	**58068**
2006	**39150**	**95876**	**30900**	6.4	**87626**
2007	**40800**	**99917**	**32300**	5.1	**91417**
***2008**	**39034**	**86443**	**29726**	4.5	**76758**
***2009**	**41255**	**91902**	**31373**	4.9	**81681**
***2010**	**43476**	**97361**	**33020**	5.1	**86604**

المصدر:

- أحمد خليل حسيني ،الفقر والدولة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،بغداد ، مطبعة دار عربية ، (2010) ص264-276 .

(*) تم تقديرها من قبل الباحث استناداً الى طريقة الاتجاه العام في التنبؤ .

(**) لم تكن هناك بطاقة تموينية في سنة (1990) .

ملحق (7)
نصيب الفرد من كمية الماء الصافي المستهلكة لمدة (1990-2010)

السنة	كمية الماء الصافي المنتجة (مليون م^3)	كمية الماء الصافي المستهلك (مليون م^3)	عدد السكان	نصيب الفرد من الماء الصافي (م^3) شهرياً
1990	1669	1627	17890	90,9
1991	1432	1228	18419	66,6
1992	1532	1338	18949	70,6
1993	1639	1458	19478	75,0
1994	1754	1589	20007	79,4
1995	1883	1630	17324****	94,1
*1996	1899	1667	17839	93,4
*1997	1937	1705	183519	92
*1998	1986	1744	188669	92,4
*1999	2073	1784	193799	92
2000	2169	1832	20937	87,5
2001	2327	2080	21562	96,5
2002	2514	2260	22207	101,8
2003	2723	2126	22873	92,9
2004	5817	4762	23559	202.1
2005	6135	5031	24266	207,3
2006	5734	4689	24993	187,6
2007	7161	6077	25740	236,1
2008	8265	6827	26508	257,5
2009	9195	8016	27295	293,7
2010	9996	8904	28529	312,1

المصدر : 1- جمعية الاقتصاديين العراقيين ، تقرير التنمية البشرية لعام (1995) .
2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاءات البيئية .
*- سنوات تقديرية حسب معدلات النمو المركب .

**** عدد السكان بدون اقليم كردستان

جدول (14)

تطور أعداد الطلبة لكل مدرسة ومدرس في العراق للمدة (1990-2010)

	الابتدائي		الثانوي		إعداد المعلمين		المهني		الجامعات	
السنة	طالب/معلم	طالب/مدرسة	طالب/مدرس	طالب/مدرسة	طالب/مدرس	طالب/مدرسة	طالب/مدرس	طالب/مدرسة	طالب/استاذ	طالب/جامعة
1991-1990	17	261	24	391	20	720	15	469	17	8128
1992-1991	23	353	23	391	18	729	15	484	17	8478
1993-1992	22	357	22	407	17	779	14	460	16	8361
1994-1993	22	363	22	400	18	719	13	422	15	8085
1995-1994	21	361	21	402	18	715	13	401	16	9278
1996-1995	20	357	20	389	17	680	11	361	19	8477
1997-1996	21	356	19	392	17	677	10	314	19	9168
1998-1997	21	363	18	363	21	566	10	287	21	10013
1999-1998	22	374	19	362	25	495	9	275	23	10474
2000-1999	20	367	17	358	30	449	9	267	23	10801
2001-2000	21	388	17	350	23	408	9	262	24	10998
2002-2001	21	387	17	362	26	422	10	278	22	11379
2003-2002	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
2004-2003	20	304	18	445	28	415	12	327	19	10912
2005-2004	19	339	19	402	33	468	9	271	17	11708
2006-2005	16	316	12	334	22	413	5	200	15	8793
2007-2006	17	325	12	344	22	343	5	190	11	8221
2008-2007	17	328	13	445	16	382	5	195	12	8725
2009-2008	17	328	13	347	10	247	5	211	11	8937
2010-2009	17	326	13	343	6	160	5	200	12	9388
2011-2010	18	339	14	339	7	283	4	191	12	10503

المصدر : من إعداد الباحث إعتماداًعلى جدول (12) و (13) .

القران الكريم

1- الكتب

1- إبراهيم مراد الدعمة, التنمية البشرية (الإنسانية) : بين النظرية والواقع ، عمان , دار المناهج ، 2008.
2- ---------- ، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، عمان، دار الفكر للطباعة ، 2002 .
3- أحمد خليل الحسيني , الفقر والدولة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،بغداد ، مطبعة الدار العربية ، (2010).
4- إسحاق محمد رباح , قضايا معاصرة : سياسات إستراتيجية اقتصادية اجتماعية ثقافية تربوية عربية وعالمية ، الطبعة الأولى ، عمان , كنوز المعرفة ، 2010.
5- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، 1989 .
6- احمد محمود أبو سويلم, مكافحة الفساد ، الطبعة الأولى ، عمان , دار الفكر ، 2010.
7- امارتياسن , التنمية حرية , ترجمة شوقي جلال , الطبعة الأولى , القاهرة , الهيئة المصرية للكتاب , 2010.
8- باسل البستاني, جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة : منابع التكوين وموانع التمكين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2009.
9- برابرة انجهام, الاقتصاد والتنمية ، ترجمة حاتم حميد محسن ،دمشق, دار كيوان ، 2010.
10- بول ساملسون, نوردوهاوس, ويليام ، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون ، 2006.
11- تقي عبد سالم وآخرون ،رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ،2009.
12- جعفر باقر علوش الوائلي, الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الإحصائي (spss) ،الطبعة الأولى ، جامعة واسط ، 2009.
13- حازم الببلاوي, التنمية البشرية في الوطن العربي ، الإبعاد الثقافية المجتمعية ،سلسلة دراسات التنمية البشرية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1995.
14- حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي،الطبعة الأولى،دار المسيرة،عمّان،2010.
15- حسن لطيف كاظم الزبيدي, وآخرون ،النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة : رؤية مستقبلية ، الطبعة الأولى ، مركز العراق للدراسات ،2007.
16- حسين علي بخيت, سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، عمان ، دار اليازوري ، 2009.
17- شوقي جلال , مقدمة في التنمية , سلسلة العلوم الاجتماعية , القاهرة , شباط 2004.
18- سعد علي العنزي, أحمد علي صالح, إدارة رأس المال الفكري في منظمات الإعمال ، عمان, دار اليازوري ، 2009.
19- عاطف لافي مرزوك , إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق : مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ، مركز العراق للدراسات ، 2010.
20- عبد الجبار عبود الحلفي, الاقتصاد العراقي : النفط والاختلال الهيكلي والبطالة ، مطبعة البيئة 2008.
21- عبد الجبار محمود العبيدي , خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة : دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي , الطبعة الأولى ,عمان , دار الحامد , 2012.
22- عبد الحسين محمد العنبكي, الإصلاح الاقتصادي في العراق : تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات ، 2008.
23- عبد القادر محمد عطية, اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية , الدار الجامعية ، 2000 .
24- عثمان محمد غنيم, ابو زنط, ماجدة ، التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، الطبعة الأولى ، عمان , دار صفاء ، 2007.
25- عدنان داود العذاري , هدى زوير الدعمي, قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، عمان , دار جرير ، 2010 .
26- مالكولم جبلز, وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، تعريب الدكتور طه عبد الله منصور والدكتور عبد العظيم مصطفى ، الطبعة العربية ، الرياض, دار المريخ ، 1995.
27- محمد الصيرفي, الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري ، عمان , دار الفكر ، 2009.
28- محمد محمود الإمام, التنمية البشرية من المنظور القومي ، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى بيروت ، 1995.
29- مدحت القريشي, تطور الفكر الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، عمّان , دار وائل ، 2007.

30- ---------- ، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات ، الطبعة الأولى ، عمان , دار وائل للنشر ، 2007.
31- مهدي محسن العلاق, رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، 2008.
32- ميشيل تودارو, التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسني ، ومحمود حامد محمود ، الرياض , دار المريخ ، 2009.
33- هاشم الشمري, الفتلي, أيثار ، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية ،الطبعة الأولى ، عمان , دار اليازوري ، 2011.
34- هناء عبد الغفار السامرائي, سالم, عماد عبد اللطيف ، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، الطبعة الأولى ، بغداد , بيت الحكمة ، 2002.
35- وليد إسماعيل السيفو, المدخل إلى الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1988.

3- التقارير والنشرات

1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية : الانجازات والتطلعات ، نيويورك، كانون الأول 2003.
2- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1990.
3- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1992.
4- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993.
5- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1994.
6- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1995.
7- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1997.
8- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1998.
9- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2002.
10- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 .
11- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 .
12- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2005.
13- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2006.
14- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2007 – 2008.
15- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2010.
16- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2011.
17- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، نظرة عامة حول الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المفجرة في العراق , حزيران 2009.
18- الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2007, الطبعة الأولى ،بغداد, المطبعة الوطنية ،2008.
19- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المسح البيئي في العراق لسنة 2010 .
20- خولة ناجي سلمان وآخرون , التقرير المعمق لمسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق 1999 , وزارة الصحة , دائرة الوقاية الصحية , مايس 2004.
21- وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية في الأردن لعام 2004 : بناء سبل المعيشة المستدامة ، عمان , 2004 .
22- الأمم المتحدة ، الشراكة العالمية من اجل التنمية : حان وقت التنفيذ ، تقرير فرقة العمل المعنية برصد التغيرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ، نيويورك ، 2011 .
23- الأمم المتحدة ، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2008 ، نيويورك ، 2008 .
24- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1997 ، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة ، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، كانون الثاني 1997.
25- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2004 .

26- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2008.
27- مركز حمورابي للدراسات الستراتيجية, التقرير الستراتيجي العراقي, 2008.
28- الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة التاسعة والخمسون ، البندان 45 و 55 من جدول الإعمال ، نوفمبر 2004.
29- الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2010-2011.
30- الجهاز المركزي للإحصاء ، منظمة اليونيسيف ، العجز الغذائي في العراق ، آب 2010.
31- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المسح البيئي في العراق لسنة 2010 .
32- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2003.
33- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006.
34- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008.
35- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير رصد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية , الجزء الأول, 2009.
36- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير رصد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية , الجزء الثاني, 2011.
37- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تقرير تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية خلال الفترة(1990-2003)،تونس ،2005 .
38- المنظمة العربية للثقافة والعلوم والتربية ، تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية خلال الفترة(1990-2005)، تونس ،2008 .
39- اليونسيف , السنة الدولية للصرف الصحي 2008.
40- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تحديات التنمية في الدول العربية : نهج التنمية البشرية ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، 2009.
41- جمعية الاقتصاديين العراقيين ، تقرير التنمية البشرية في العراق 1995.
42- جمهورية العراق , وزارة الصحة , التقرير السنوي 2009.
43- جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، التقرير السنوي لعام 2010.
44- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.
45- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009.
46- منظمة الصحة العالمية ، الإحصاءات الصحية العالمية 2010 : المرامي الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة ، 2010.
47- منظمة الصحة العالمية ، التقرير الخاص بالصحة في العالم 2007، امن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين، 2007 .
48- منظمة الصحة العالمية ، تمويل النظم الصحية : السبيل إلى التغطية الشاملة التقرير الخاص بالصحة في العالم 2010 ، مصر , شركة YAT Adurtistig ، 2010.
49- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010-2011 .
50- وزارة التخطيط , مديرية الإحصاءات البيئية , تقرير الإحصاءات البيئية في العراق لسنة 2009.
51- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , بيت الحكمة – العراق ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008.
52- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق ، الطبعة الأولى ، بغداد , الجهاز المركزي للإحصاء ، 2006.
53- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مسح الاحوال المعيشية في العراق 2004.
54- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الأستيراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، الطبعة الأولى، بغداد ، المطبعة الوطنية ،2009.
55- وزارة المالية ، انجازات وزارة المالية 2010 ، الجزء الثالث ، بغداد ، مطابع دار المستقبل ، 2011 .
56- وزارة المالية ، انجازات وزارة المالية لسنة 2011.
57- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 .
58- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009.
59- التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة لسنة 2006.
60- الأمم المتحدة ، بإمكاننا إنهاء الفقر 2015 ، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2011 ، نيويورك ، 2011 .
61- هيئة النزاهة العامة ، التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة لسنة 2011، بغداد ، 2012.

4- البحوث والدراسات

1- أمال شلاش , التنمية البشرية المستدامة : التطور العام ومتطور الخصوصية ، بحث منشور في دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بغداد, بيت الحكمة ، 2001.

2- أيسر ياسين, واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد , بيت الحكمة ، العدد 23، لسنة 2010.

3- إسراء علاء الدين, واقع حقوق الأطفال والنساء في أوقات النزاعات المسلحة : دراسة حالة العراق بعد عام (2003) ، وزارة التعليم العالي – جامعة ديالى ، الكتاب السنوي لمركز أبحاث الطفولة والأمومة ، المجلد السادس ، 2011.

4- احمد عباس الوزان, مظفر حسني علي , شبكة الحماية الاجتماعية في العراق : رؤية نقدية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة ، العدد 23، 2010.

5- اماريتاسن ، التنمية حرية ، التقرير الوطني لحالة التنمية لبشرية في العراق 2008، إطار 4 ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ، 2009.

6- باسمة محمد صادق الشبيبي, مفاهيم في التنمية البشرية ، وزارة التخطيط ، حزيران 2002.

7- بان كي مون ، التغير المناخي ، معا نربح المعركة ، ورقة مقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2007- 2008 .

8- ثريا الخزرجي, تقييم إدارة السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم : دراسة تحليلية للمدة (1980 – 2003) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة بغداد ، المجلد 13، عدد 48 ، كانون الأول 2007.

9- جعفر طالب احمد الجنديل, جليل كامل غيدان, الاقتصاد البيئي : تطورات العلاقة بين السياسات الاقتصادية والآثار البيئية مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد , بيت الحكمة ، العدد 22 ، 2009 .

10- رجب سعيد السيد , إعلان الحرب العالمية ضد التلوث ، الموسوعة الصغيرة , وزارة الثقافة والإعلام , دائرة الثقافة العامة , بغداد ، 1990.

11- سهام حسين عبد الرحمن وآخرون ، تجربة ماليزيا التنموية احد نم ج التنمية الرائدة في الدول النامية ، دراسة تحليلية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد 26 ، لسنة 2011 .

12- ضياء عواد كاظم, كيف يخبرنا الاحصاء عن ملامح التنمية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة ، العدد 23 ، 2010.

13- عبد الجبار جابر لعيبي, قياس مستوى المعيشة وآثار الفقر في العراق ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد ، 2002 .

14- عبد الجبار محمود العبيدي, التنمية البشرية المستدامة في طروحات العولمة وطروحات الاستقلال : دراسة نقدية , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية , كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد , العدد 49 , المجلد 14, 2008.

15- عبد الحسين جليل الغالبي, حسن لطيف الزبيدي, التغيرات الاقتصادية في عام (2010-2011) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، التقرير الستراتيجي العراقي (2010-2011) ، بغداد ، 2011.

16- عدنان ياسين مصطفى, التنمية البشرية المستدامة وتطوير فكرة الحكم الصالح ، مجلة الحكمة ، بغداد , بيت الحكمة ، العدد 42 ، السنة التاسعة ، 2006.

17- عزيز العظمة, العرب وامن الإنسان ، ورقة عمل مقدمة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام

18- علي عبد القادر علي, انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء في الدول العربية ، ورقة خلفية أعدت للتقرير الرابع للتنمية الإنسانية العربية ، نهوض المرأة في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، مايو 2005.

19- عمرو هشام العمري, التنمية البشرية والتطورات الديمقراطية في بلدان الاسكوا ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، بغداد , المجلد 14 ، العدد 49 ، 2008.

20- فارس كريم بريهي, الاقتصاد العراقي فرص وتحديات : دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع والعشرون ، أيلول 2011.

21- كاظم احمد حمادة البطاط , التنمية المستدامة : مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد (5) ، العدد 18 ، كانون الأول 2007.

22- كامل علاوي, قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد الخامس ، العدد 20 ،2008.

23- مارلوك مالوك برادن, تقرير التنمية البشرية لعام (2003) ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003.
24- محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الأسكوا)،نيويورك،1997.
25- محمد محمود الإمام ، الإبعاد المتجمعة للتنمية البشرية ، سلسة دراسات التنمية البشرية رقم (2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) ، 1995.
26- مهدي محسن العلاق, قياس التنمية البشرية والمتطلبات من المؤشرات الإحصائية ، مجلة الحكمة ، بغداد, بيت الحكمة ، العدد 42 ، 2006.
27- محمد البرادعي, امن الإنسان والبحث عن السلام ، (الإطار 1 - 1) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009.
28- محمد حسين باقر, قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1996.
29- نادر فرجاني , التنمية الإنسانية : المفهوم والقياس , مجلة المستقبل العربي , العدد 9 , لسنة 2002 .
30- ---------- , مناقشة النتائج الأساسية لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002, مجلة دراسات اقتصادية , بغداد , بيت الحكمة , العدد 16, السنة الرابعة 2002.
31- نجيب صعب, مصطفى طلبة , أثر تغير المناخ على البلدان العربية ، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (افد) 2009 .
32- نغم حسين نعمة, الإدارة البيئية الكفؤة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد , بيت الحكمة ، العدد 26 ، لسنة 2011.
33- وليد عبد مولاه, السياسات المالية المحابية للفقر ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، العدد 106 ، السنة العاشرة ، 2011.

5- الندوات والمؤتمرات

1- جورج القصيفي ، التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1995.
2- رمزي زكي ، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في الوطن العربي وانعكاساتها على التنمية البشرية ، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، القاهرة ,6 – 9 كانون الأول / ديسمبر ، 1993 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995.
3- سالم توفيق النجفي ، التنمية البشرية في العراق : قيود الماضي وسياسات المستقبل ، مجلة الحكمة ،بغداد ، بيت الحكمة ، العدد 42 ، 2006.
4- عثمان, محمد عثمان، قياس التنمية البشرية : مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت , 1995 .
5- عدنان عبد الله المولي ، قراءة في تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم . مسارات إلى التنمية البشرية ، ورقة عمل مقدمة في الندوة التي عقدها مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2011 ، ص4 السنة التاسعة 2006) ، ص61
6- علي نصار , تعقيب على دراسة قياس التنمية البشرية : مراجعة نقدية , ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الأولى , بيروت , 1995.
7- فارس كريم بريهي ، إشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق : دراسة تحليلية من نواحي اقتصادية واجتماعية ، وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة القادسية للمدة من (17-18 اذار 2009) ، المجلد الثاني ، لسنة 2009 .
8- كريم محمد حمزه , الأمن الإنساني والتنمية البشرية الإنسانية , مجلة الحكمة , بغداد , بيت الحكمة , العدد 42, السنة التاسعة 2006 .
9- محسن أبو رمضان ،الخير لا يأتي كله دفعة واحدة : قراءة في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ، ورقة عمل مقدمة في ندوة مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2011.

6- الرسائل والاطاريح

1- ابتسام علي حسين العزاوي, سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية : دراسة لبلدان مختارة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، 2009 .
2- احمد خليل الحسيني, التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة 1990-2000،اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد بجامعة القادسية،2004.
3- إيمان عبد الكاظم الكريطي, التنمية البشرية في دول عربية مختارة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة (غير منشورة) , 2004.
4- راجي محيل هليل الخفاجي, قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1987-2007) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، (2009) .
5- داود عبد الجبار أحمد, دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الإنسانية : الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختارا(العراق حالة دراسية للمدة 1990- 2007) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، 2011.
6- صادق زوير لجلاج, تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة (1990 – 2007) ، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ،(غير منشورة) ، 2010 .
7- عقيل حميد جابر الحلو, الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية (دراسة حالة العراق) ، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، (غير منشورة)،2009.
8- محمد عربي ياسر الربيعي, اثر الإنفاق الصحي الحكومي في التنمية البشرية المستدامة في العراق،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية (غير منشورة)،2010.

7- المحاضرات

1- كاظم البطاط , مفهوم التنمية البشرية , مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا الماجستير في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء للسنة الدراسية 2010-2011.
2- صفاء عبد الجبار الموسوي, البطالة في العراق ، مجموعة محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء للسنة الدراسية 2010-2011.

8- المواقع الالكترونية

1- http://almadapape.net \sub\11-805 \ p190htm
2- http://www.grence.com
3-http:www.aFka.org/Salam Kuba
4 -http://0503Samira.maktoobblog.com
5-http: al-nnas.com\ARTICLE\skuba
6-http:// go . worldbank . org / GNIOAM 6 TYO.

Abstract:

The end of the twentieth century re-interest economic and social issues and politics after decades of effort developmental national and international levels to lift developing countries out of poverty and underdevelopment, produced economic conditions and social and political formed significant obstacles faced and still facing the process of development in the broadest sense in those countries.

This study started from the premise that the construction of a society where there are high-level comprehensive development characterized earmarked the broad scope of their economic and humanitarian choices achieved by enabling human capacity and undermine the practices that would lead to human deprivation. This study involved three chapters as first chapter discusses the concept of human development of intuitive Man is the maker of development is its goal, and that economic growth is not a goal in itself but a means to improve human life as well as increasing opportunities in education and training, health care contained evidence synthesizer measure the breadth Options economic and humanitarian world countries within the areas of dilated in defining the concept of human development or develop content through the paths successive varied with time and differing ideologies, focusing on the sustainability of the positive results and the reduction of practices that lead to the impoverishment of people and work to strengthen the principles of dignity, security and equality, freedom and environmental sustainability in light of focus on the interrelationships of the economic and social factors, political, environmental and who plays where governments play a key role whatever through the development of the necessary policies that focus on providing the necessary funding to be spent on creating physical infrastructure and human and social measures to build a base far-reaching in the overall development . As part of this was considered in the second quarter to the reality of human development in Iraq through economic growth trends and input indices of health, education and environmental situation and the diversity of poverty, as well as other pathways of human development and shown by the researcher in the form of challenges represented axes attract a range of key constraints to achieve the advanced level of human development, has been used in the third chapter the relationship dynamic between the study variables and using the method quantitative analytical through equation multiple linear regression, for this study will provide assistance to the possibility of direct economic and social policies aimed at raising the level of human development in Iraq.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

Faculty Of Administration and Economics

Department Of Economics

Measurement and analysis of human development paths in Iraq for the period 1990-2010

A Thesis Submitted By

Sadiq Abbas Rahee Al-husnawe

To The Council of Administration and Economics Faculity

University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirements For The

Degree of Master of Science in Economics

Supervised By

Asst. Prof. Dr. Munadhil Abbas Al-jowari

1434 2013